



جمهورية مصر العربية
المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

تحقيق التميز للتعليم الثانوى العام
استرشاداً بالصعوبات التى تواجه خريجيه فى دراستهم الجامعية

أعداد

الدكتور سعيد جميل سليمان

أستاذ بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

٢٥٢

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
مركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار
إدارة التوثيق والمكتبة
تاريخ الودع: ١٢ / ١ / ٢٠٠١
الرقم العام: ١٠٠٠٠
الرقم الخاص: ٢٠٠١

القاهرة: يوليو ٢٠٠١

(١)

تقديم

يحرص المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية فيما يقوم به من دراسات، وما يجريه من بحوث، أن يكون عوناً لوزارة التربية والتعليم مقدماً البدائل والحلول بالنسبة لما تواجهه العملية التعليمية من مشكلات، ومستكشفاً كافة ما يرى مسئولو الوزارة استكشافه من قضايا. وفي إطار هذا التوجه، بدأ المركز في الآونة الأخيرة دعوة هؤلاء المسؤولين لحضور المناقشات التي يجريها باحثو المركز لدراساتهم وبحوثهم، سواء في طور إعدادها، أو بعد اكتمالها، وإبداء ما يعن لهم من آراء تسهل من عملية الأخذ بما يتم التوصل إليه من توصيات ومقترحات حتى لا تظل تلك البحوث بعد اكتمالها، رهينة محبسها على رفوف المكتبات. وبهذا يحقق المركز التكامل في الرؤية بين النظرية والتطبيق، ويجسد الالتحام بين الجهد المكتبي والواقع الميداني مما يثري الأعمال البحثية من جهة، ويضمن تحقيق الاستفادة الكاملة منها، من الجهة الأخرى.

ولم يكن المركز بمنأى عن الاستعدادات التي تجري على قدم وساق للتحضير للمؤتمر المرتقب لتطوير الثانوي والذي حرص الأستاذ الدكتور / حسين كامل بهاء الدين على أن يتيح الفرصة كاملة لأكثر عدد من الفئات المعنية بتطوير هذا التعليم أن يشاركوا فيه بكل حرية حتى يأتي التطوير معبراً بصدق عن رؤية الجميع، وحافزاً لهم على المساندة الفاعلة لنجاح خطط التطوير التي يتم التوصل إليها.

ورغم ما لوحظ من اختلاف في زوايا الرؤية لتلك الفئات، وتباين بالنسبة لما يتم طرحه من آراء، إلا أن السعي لتحقيق تعليم ثانوي "متميز" ظل هو الشعار الذي يلقي موافقة الجميع. ومن هنا باتت الساحة مهياًة إلى ما ينير الطريق إلى استجلاء مدلولات هذا التميز وكيفية تحقيقه. وفي هذا الصدد، تأتي الدراسة التي قام بإعدادها أ.د. سعيد جميل سليمان الأستاذ بشعبة بحوث السياسات لتوفر الإجابة على العديد من الأسئلة المطروحة حول تميز التعليم الثانوي العام كاشفة الطريق لتحقيقه. وأنني إذ أشكره على ما قام به من جهد أتطلع إلى المزيد من البحوث و الدراسات التي يسهم بها المركز في الوفاء بالمهام المنوطة به لخدمة قضايا التجديد والتطوير.

والله الموفق إلى سواء السبيل،

مدير المركز

أ.د. نادية جمال الدين

(ب)

شكر وتقدير

يسعدني وقد انتهيت من إعداد هذه الدراسة ، أن أتقدم بالشكر الجزيل للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية وعلى رأسه الأستاذة الدكتورة نادية جمال الدين مدير المركز، كما أشكر الأستاذة الدكتورة / لورنس بسطا رئيس شعبة بحوث السياسات التربوية، للتسهيلات التي قدمت في سبيل إنجاز هذه الدراسة.

كما أتوجه بخالص الشكر للزميل الكريم الدكتور فايز مراد مينا أستاذ المناهج بكلية التربية - جامعة عين شمس للحوارات والمناقشات الثرية حول بعض جوانب هذه الدراسة فضلا عن تزويدي بعدد من المراجع والتحليلات التي كان لها الفضل في تعميق تصوري للصعوبات التي يواجهها طلاب التعليم الجامعي.

ولم يكن بالإمكان إجراء الدراسة الميدانية على النحو الذي تمت به دون المساهمة الكريمة والفعالة من عمداء ووكلاء الكليات الجامعية التي تم التطبيق على طلابها، وأخص بالشكر كل من:

- أ.د. محمد أمين المفتي عميد كلية التربية - جامعة عين شمس.
- أ.د. محمود الناقه مدير مركز تطوير التعليم الجامعي - كلية التربية - جامعة عين شمس.
- أ.د. يسري عفيفي وكيل كلية التربية - جامعة عين شمس للدراسات العليا والبحوث.
- أ.د. عادل حجاج وكيل كلية الهندسة - جامعة عين شمس لشئون التعليم والطلاب.
- أ.د. إبراهيم سالم وكيل كلية الهندسة - جامعة عين شمس للدراسات العليا والبحوث.

(ج)

- أ.د. جلال محمد وكيل كلية العلوم - جامعة حلوان للدراسات العليا والبحوث.
- أ.د. محمد عثمان وكيل كلية العلوم - جامعة حلوان لشئون التعليم والطلاب.
- كما أقدم الشكر الجزيل لمن قاموا بالمساعدة في التطبيق مع الباحث وهم:
- أ. هناء أحمد محمود عبد العال - المدرس المساعد بكلية التربية - جامعة القاهرة فرع بني سويف.
- أ. سحر موسى سليمان - المدرس المساعد بكلية التمريض - جامعة عين شمس.
- أ. عفاف سيد علي - المدرسة بمدرسة بني سويف الإعدادية.
- أ. منى نبيل زكي بكلية التربية - جامعة عين شمس
- كما أقدم الشكر للأستاذ / أحمد سعيد النجار الذي تولى كتابة الدراسة على الكمبيوتر، وأشيد بصبره ودقته في إجراء التعديلات المطلوبة.
- لهم مني جميعا خالص الشكر والعرفان بالجميل.

والله الموفق إلى سواء السبيل،

دكتور / سعيد جميل سليمان

أستاذ بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

القاهرة : يوليو ٢٠٠١

(د)

محتويات الدراسة

الموضوع الصفحة

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

- مقدمة ٢
- مشكلة الدراسة ٧
- رؤية وثائق السياسة التعليمية في مصر للتعليم المتميز ١١
- أهداف الدراسة وأهميتها ١٥
- المنهج والإجراءات البحثية ١٦
- موضوع الدراسة الحالية في إطار ما سبقها من دراسات ١٦
- هوامش الفصل الأول ٢١

الفصل الثاني : الصعوبات التي يواجهها خريجو التعليم الثانوي العام في دراستهم الجامعية كمؤشرات علي جوانب التميز المفقدة

- خطة الفصل ٢٨
- مدي شيوع الصعوبات علي المستوي العام بين طلاب الجامعة ٣٤
- الفروق بين عينات الكليات السبع بالنسبة لشيوع الصعوبات ٣٦
- موقع كل صعوبة في الخبرة الشخصية لأفراد العينة ٣٨
- ١- عدم التهيئة الكافية للانتقال إلى مرحلة التعليم الجامعي ٣٨

(م)

- ٣٩ ضعف التوجيه التربوي الذي يتلقاه الطلاب
- ٤٢ ضعف الاعتماد علي النفس في الدراسة
- ٤٤ ضعف المشاركة في الأنشطة المتنوعة التي تتيحها الكليات
- ٥- ضعف المهارات التي اكتسبها الطلاب في استخدام الأجهزة التكنولوجية
- ٤٦ الحديثة وبخاصة الكمبيوتر والإنترنت

الفصل الثالث : قضايا التميز في التعليم الثانوي العام علي ضوء الصعوبات التي تم استكشافها

- ٤٩ مقدمة
- أولا : قضية التهيئة غير الكافية للطلاب للانتقال من مرحلة التعليم الثانوي إلى مرحلة التعليم الجامعي
- ٥٠ الآثار السلبية للتهيئة غير الكافية
- ٥٠ الآثار الأكاديمية
- ٥٢ الآثار النفسية
- ٥٣ الآثار الاجتماعية
- ٥٤ العوامل وراء التهيئة غير الكافية للدراسة الجامعية
- ٥٧ ثانيا : قضية التوجيه التربوي للطلاب لما يلائم ما لديهم من قدرات وميول
- ٥٩ اختلالات الالتحاق
- ٦٢ اختلالات ما بعد الالتحاق
- ٦٥ التوجيه التربوي الذي يلقاه طلاب التعليم الثانوي العام في رؤية عينة الدراسة
- ثالثا : قضية ترسيخ الاعتماد علي الذات وتعسيق الفهم والابتكار بديلا عن الحفظ واجترار المعلومات
- ٦٨ تحليل استجابات أفراد العينة
- ٧٣

(و)

- رابعاً : قضية التكامل والتوازن في شخصيات طلاب التعليم الثانوي العام من خلال
تشجيع ممارستهم للأنشطة التربوية المتنوعة ٧٦
- خامساً : قضية اكتساب طلاب التعليم الثانوي العام لاساس جيد في التعامل مع
التكنولوجيا الحديثة وبخاصة مهارات استخدام الكمبيوتر والإنترنت ٨٢
- رؤية عينة الدراسة بالنسبة لمهارة استخدام الكمبيوتر ٨٨
- هوامش الفصل الثالث ٩١

الفصل الرابع : الطريق إلى التميز في المجالات التي تم استكشافها

- مقدمة ٩٧
- أولاً : حصيلة الدروس المستفادة من مسيرة إصلاح وتطوير التعليم الثانوي العام ٩٨
- ثانياً : اتجاهات تطوير التعليم الثانوي كما برزت في اللقاءات التمهيدية للمؤتمر
القومي للتعليم الثانوي ١٠٤
- ثالثاً : مقترحات تحقيق التميز للتعليم الثانوي العام في المجالات التي تم استكشافها . ١٠٧
- تحقيق التميز في مجال توفير التهيئة الكافية لطلاب التعليم الثانوي العام للانتقال
إلى الدراسة الجامعية ١٠٧
- تحقيق التميز في مجال التوجيه التربوي لاختيار الطلاب ما يلائم ميولهم وقدراتهم
واستعداداتهم ١١٣
- تحقيق التميز في مجال تعويد طلاب المدرسة الثانوية العامة الاعتماد علي النفس
في دراسة وعدم الركون إلى الحفظ والتلقين ١١٥
- ١- فيما يتعلق بالمناهج الدراسية ١١٥
- ٢- فيما يتعلق بنظام المدرسة الثانوية ١١٦
- ٣- فيما يتعلق بنظام الامتحانات ١١٧
- ٤- فيما يتعلق بالمعلمين ١١٨
- تحقيق التميز في مجال تشجيع طلاب المدرسة الثانوية العامة علي ممارسة
الأنشطة التربوية المتنوعة ١١٩

(ز)

- تحقيق التميز في مجال استخدام طلاب المدرسة الثانوية العامة للتكنولوجيا الحديثة وبالأخص ما يتعلق بالكمبيوتر والإنترنت ١٢٠
- هوامش الفصل الرابع ١٢٤

ملاحق الدراسة

- الملحق (أ) : الصورة النهائية للاستبيان الذي طبق علي عينة الدراسة ١٢٦
- الملحق (ب) : خطوات إجراء الدراسة وملاح العينة التي تم التطبيق عليها ١٣٥
- أولا : خطوات إجراء الدراسة ١٣٦
- ثانيا : عينة الدراسة ١٣٨
- الملحق (ج) : الجداول التفريغية لإجابات عينة الدراسة علي أسئلة الاستبيان ١٤٠

(ح)

فهرس الجداول

موضوع الجدول

الصفحة

- جدول يبين تقدير أفراد العينة الكلية للدراسة بالنسبة لشيوع كل صعوبة علي
المستوي العام لطلاب الجامعة ٣٤
- جدول يبين النسبة المئوية لإقرار فئات الدراسة بالنسبة لشيوع كل صعوبة من
الصعوبات ٣٥
- جدول يبين عدد التكرارات ونسبتها فيما يتعلق بتمهيد المدرسة الثانوية الطريق
لطلابها للانتقال إلى مرحلة الدراسة الجامعية ٣٩
- جدول يبين عدد التكرارات ونسبتها فيما يتعلق بالمساعدة التي تلقاها أفراد العينة
من المدرسة الثانوية ليحسنوا اختيار المجال الملائم لهم ٤٠
- جدول يبين عدد التكرارات ونسبتها فيما يتعلق بجودة التوجيه التربوي الذي تلقاه
أفراد العينة في المدرسة الثانوية ٤١
- جدول يبين عدد التكرارات ونسبتها فيما يتعلق بإرجاع صعوبة التكيف مع الدراسة
العالية القائمة علي الفهم والتطبيق إلى التركيز علي الحفظ والتلقين خلال الدراسة
بالمدرسة الثانوية ٤٤
- جدول يبين عدد التكرارات ونسبتها بالنسبة لإرجاع صعوبة الانخراط في الأنشطة
المتنوعة بالكليات إلى عدم التعود على ممارسة الأنشطة في المدرسة الثانوية ٤٦
- جدول يبين عدد التكرارات ونسبتها فيما يتعلق بشعورهم بان المدرسة الثانوية قد
أعدتهم إعدادا كافيا لاستخدام الكمبيوتر والإنترنت ٤٧
- جدول يبين الترتيب التنازلي للعوامل وراء عدم كفاية تمهيد الطلاب للانتقال إلى
مرحلة الدراسة الجامعية ٥٥

(ط)

- جدول يبين الترتيب التنازلي للعوامل وراء ضعف التوجيه التربوي بالمدرسة
الثانوية العامة ٦٦
- جدول يبين التكرارات والنسب المئوية بالنسبة لآثار عدم التعود الاعتماد على النفس
مرتبة تنازليا ٧٣-٧٢
- جدول يبين التكرارات والنسب المئوية لأسباب شيوع الحفظ والتلقين في المدرسة
الثانوية مرتبة تنازليا ٧٤
- جدول يبين التكرارات والنسب المئوية لأسباب عدم التعود على ممارسة الأنشطة في
المدرسة الثانوية مرتبة تنازليا ٨٠
- جدول يبين العوامل وراء عدم كفاية إعداد الطلاب لاستخدام الكمبيوتر في المدرسة
الثانوية مرتبة تنازليا ٨٩
- جدول يبين الأساليب ذات الصلة بتحقيق التهيئة الجيدة للطلاب للانتقال للدراسة
الجامعية مرتبة تنازليا ١١٠-١٠٩
- جدول يبين أساليب زيادة فعالية دور المدرسة الثانوية العامة في اكتساب طلابها
مهارات استخدام الكمبيوتر والإنترنت مرتبة تنازليا ١٢١
- جدول يبين توزيع أفراد العينة بحسب الكليات التي ينتمون إليها ١٣٨
- جدول يبين توزيع أفراد العينة بحسب الفرق الدراسية التي يدرسون بها ١٣٩
- جدول تفرغي للتكرارات والنسب المئوية للأسئلة (١، ٢، ٦، ٧) لكل فئة من فئات
الدراسة ١٤١
- جدول تفرغي للتكرارات والنسب المئوية للأسئلة (٩، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥) لكل
فئة من فئات الدراسة ١٤٢
- جدول تفرغي للتكرارات والنسب المئوية للأسئلة (١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٥، ٢٦)
لكل فئة من فئات الدراسة ١٤٣
- جدول يبين التكرارات والترتيب الذي ناله كل بديل من البدائل المطروحة للأسئلة
(٤، ٥) ١٤٤
- جدول يبين التكرارات والترتيب الذي ناله كل بديل من البدائل المطروحة للأسئلة
(٩، ١٠، ١٦) ١٤٥

(ي)

- جدول يبين التكرارات والترتيب الذي ناله كل بديل من البدائل المطروحة للأسئلة
١٤٦ (٢٣، ٢٠)
- جدول يبين التكرارات والترتيب الذي ناله كل بديل من البدائل المطروحة للأسئلة
١٤٧ (٢٨، ٢٧)

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

دخل مصطلح "التميز" إلى قاموس السياسة التعليمية في مصر خلال السنوات القليلة الماضية في إطار توجه جديد تسعى تلك السياسة إلى تحقيقه تأكيدا للالتزام بإعلان جوميتين (مارس ١٩٩٠) حول "التعليم للجميع"، وما تلاه من تحول إلى "التعليم المتميز" الذي ترى أحدث وثائق السياسة التعليمية إلا بديل أمام مصر إلا أن تسعى بكل السبل إلى تحقيقه حيث أنه هو الذي يكفل مستوى عاليا وعالميا لنوعية الخبرات التي يتسلح بها أبنائنا، كما أنه خطوة لتحقيق التميز للجميع^(١).

وتشير إحدى وثائق اللجنة التحضيرية "للمؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي" في مصر حول حصيلة اللقاءات التمهيدية التي تمت (نوفمبر ٢٠٠٠ - إبريل ٢٠٠١) إلى حق كل إنسان من أبناء مصر "في الحصول على تعليم متميز"، وإن التعليم للتميز، والتميز للجميع قد أصبحا ضرورة تفرضها المتغيرات المحلية والعالمية الآنية والمستقبلية، وتستوجب التأكيد على "أهمية توفير تعليم متميز للجميع"^(٢).

وتتبري الدراسة الحالية لاستجلاء الطريق الذي يمكن أن ننتهجه وصولا إلى التعليم الثانوي العام "المتميز" بالنظر إلى الاعتبارات الآتية:-

الأول:

لشتداد حاجة المجتمع المصري بكل فئاته، إلى الالتفات إلى تجويد التعليم بعد فترة طويلة سادها التركيز على التوسع الكمي أكثر منه على التحسين النوعي، وأحيانا على حساب الجودة النوعية^(٣). ويسهم في شتداد الحاجة إلى تجويد النوع، ما أثارته التطورات العالمية والتنافسات الاقتصادية من متطلبات، تنفع التربويين في مصر إلى إعادة حساباتهم في ضوء أمور ثلاثة:

- (١) تعاظم الشعور بأننا قد أضعنا عديدا من الفرص في الحقبة الماضية بالنسبة لتحسين نوعية التعليم، إلى درجة أن كثيرا من البلاد التي استتارت بما لنا من رصيد تربوي وحضاري على مدى العصور، توشك أن تسبقنا، إن لم تكن قد سبقتنا بالفعل على مدارج التميز التعليمي.

(٢) ما تفرضه الثورة العلمية والتكنولوجية، وإنجازاتها المتلاحقة من حاجة إلى نوعية جديدة من الأفراد المبدعين والمبتكرين، لم يعد يهتم قدر ما تختزنه عقولهم من معلومات، إذ تتكفل التكنولوجيات الحديثة والحاسبات الآلية بذلك، وإنما إلى أفراد "متميزين" من زاوية القدرة على المشاركة الفاعلة في حيثيات التقدم كمنتجين وكمبدعين في مجال التكنولوجيا المتقدمة أكثر منهم كمستهلكين لها، وكمواطنين قادرين على دفع قضية التقدم في مجتمعهم، وابتكار أنسب الحلول والأساليب في هذا الاتجاه.

(٣) إن ثمة ظاهرة محيرة لم نواجهها بالحسم الواجب على مدى فترة من الزمن، حتى باتت تشكل اليوم قضية لا مندوحة عن مناقشتها في غمار سعيينا لتحقيق تعليم ثانوي عام متميز، عبرت عنها إحدى الدراسات (١٩٩٨) "بإشكالية الطلب الاجتماعي على التعليم في مقابل الظرف الفردي"^(٤). وعبرت دراسة أخرى عن نفس القضية، بإدانتها للضغوط الكمية على التعليم الثانوي العام التي فاقت في قوتها ما يتعين مراعاته من قدرات واستعدادات وميول لدى الطلاب^(٥). ودفعت أحد أساتذة الجامعات المرموقين أن يعلن في دراسة مقدمة إلى المؤتمر القومي لتطوير التعليم (١٤ - ١٦ يوليو ١٩٨٧) عن ضرورة تحديد هوية كل مرحلة من مراحل التعليم "هل هو أساسا من أجل تحقيق رغبات وآمال وتطلعات الأفراد؟ أم هو موجه أصلا للوفاء باحتياجات الدولة؟ أم هو مزيج مناسب بين هذا وذاك؟"^(٦). وعبرت عنها دراسة أخرى مقدمة إلى نفس المؤتمر "باختلال نظام التوجيه عقب المرحلة الأساسية كنتيجة للضغوط المختلفة من ناحية، وغياب المعايير الدقيقة من ناحية أخرى"^(٧). ورغم معارضتنا لدعاوي الانتقاص من حق أي فرد في التعليم إلى أقصى ما تسمح به قدراته واستعداداته وإدانتنا للنظام الانتقائي التعسفي في قبول الطلاب بالتعليم الثانوي العام.

وقد أفرز التقاعس عن معالجة هذه الظاهرة، سلبيات عديدة على المسيرة التعليمية، تمثلت في تعاظم الضغوط من جانب بعض فئات المجتمع من خلال ما لهم من تأثير، وأصوات عالية، لتوجيه التعليم الثانوي العام، وبخاصة بالنسبة لأنظمة القبول، والتقويم والامتحانات، الوجهة التي تتفق ومصالحهم دون التفات كاف إلى صالح العملية التعليمية ذاتها. وبرزت مظاهر عديدة لتلك الضغوط متمثلة في اهتمام الصحافة والإعلام باسترضاء الطلاب وأولياء أمورهم من خلال عرض ما يبذونه من آراء في أنظمة القبول، أو نسب التوزيع، ومدى مناسبة الامتحانات التي تجرى، وبخاصة امتحانات الشهادات العامة (الإعدادية والثانوية العامة)، وإطلاق أحكام جزافية على النواحي الفنية التي لا يصح أن يدلي بدلوها فيها إلا المتخصصون، وصلت إلى حد تناول درجة السهولة أو الصعوبة في أسئلة الورقة الامتحانية، ومدى تغطيتها لموضوعات المقرر، ومساحة الاختيارات المتاحة للطالب، وأسلوب التصحيح.. الخ^(٨). وامتدت الضغوط لإجهاض محاولات النظام التعليمي للأخذ بمعايير علمية موضوعية في قبول الطلاب بالتعليم الثانوي العام. مما ألجأ النظام التعليمي إلى إثثار السلامة بالأخذ بالنظام الانتقائي القائم على مجموع الدرجات التي حصل عليها

الطالب في الشهادة الإعدادية مع كل ما يشوبه من قصور. وكانت محصلة السير وفق هذا النظام، قبول نوعيات من الطلاب لا تهيئهم قدراتهم الأكاديمية لدراسة مقررات التعليم الثانوي العام، فتحول هذا التعليم من خلالهم، وبالتدريج إلى تعليم يخاطب الطلاب المتوسطين وأشباههم، مع ما استتبعه ذلك من عدم كفاية الاهتمام الموجه لاكتشاف ورعاية الطلاب ذوي القدرات الذهنية والتحصيلية المتميزة من بينهم، والذين يفترض أن التعليم الثانوي العام قد قام في الأساس من أجل اكتشاف ورعاية قدراتهم الأكاديمية تأهيلاً لهم للتخصص في أحد فروع العلم على مستوى الدراسة الجامعية. وبإزاء هذا الوضع، كان على الدراسة الحالية أن تأخذ جانب المواجهة والمكاشفة أكثر منه جانب المهادنة والمصالحة.

الثاني:

أن الساحة التربوية في مصر، باتت مهياة، أكثر من أي وقت مضى، لتحقيق دفعة كبيرة في مجال إصلاح التعليم، حيث شهدت السنوات الأخيرة ملمحان مشجعان، يتمثل الملمح الأول، في الأخذ بأسلوب عقد مؤتمرات قومية لتطوير مراحل التعليم المختلفة، تباركها القيادة السياسية على أعلى مستوياتها، وتشارك فيها مختلف الفئات المعنية، وهو ما تحقق بالنسبة للتعليم الابتدائي (١٩٩٣)، والتعليم الإعدادي (١٩٩٤)، وإعداد المعلم (١٩٩٦)، والموهوبين (٢٠٠٠)، والاستعداد في الآونة الحالية، لعقد مؤتمر قومي للتعليم الثانوي، مع ما تحمله تلك المؤتمرات القومية، ضمناً، من التزام الدولة بتوفير ما تتطلبه خطط التطوير التي يتم التوصل إليها من إمكانات مادية وبشرية، لا تقف دونها الظروف الاقتصادية الحالية.

ويتمثل الملمح الثاني في توالي التجديدات التربوية ذات القدرة على الارتفاع بمستوى التعليم على مراتب التميز بفضل ما أفرزته ثورة المعلومات، وما أبدعته ثورة الاتصالات من تكنولوجيا، وما قدمته من تسهيلات لذیوع تلك التجديدات في أرجاء "القرية الصغيرة"، والتعرف على ما تحمله من إمكانات بالنسبة لتحسين نوعية الخبرات المقدمة للطلاب، وما يمكن أن يحققه بالتالي من أثر على نموهم في المجالات المختلفة، مما هيأ لمجال التربية في مصر، على مدى السنوات الماضية، فرصاً أفضل في مجالات تكنولوجيا التعليم وغيرها، وانفتاح أكبر على تجارب التطوير التي تتبناها منظمات دولية وإقليمية عديدة مثل اليونسكو واليونسيف والبنك الدولي والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.. وغيرها، وما حققه نظام التدريب من خلال الفيديوكونفرانس من نجاح، فضلاً عن الأخذ بنظام ابتعاث أعداد متزايدة من المعلمين كل عام إلى البلاد ذات الأنظمة التعليمية المتقدمة لاكتساب المزيد من المهارات والاتجاهات التي يمكن أن تنعكس إيجاباً على أدائهم.

الثالث:

التوجهات التي أفرزتها اللقاءات التمهيديّة للمؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي (من نوفمبر ٢٠٠٠ - ٣٠ إبريل ٢٠٠١)، والتي يمكن النظر إليها كخطوط عريضة لرؤية الفئات العديدة من المهتمين بالتعليم الثانوي والمستفيدين من تطويره.

وما أكدوا عليه في كلماتهم من مساس الحاجة إلى تعليم ثانوي "متميز"، وما اقترحوه من أساليب لتحقيق ذلك^(٩).

لكن الطريق لتحقيق تعليم ثانوي متميز ليس بالسهولة أو البساطة التي قد تبدو على السطح بالنظر إلى ما يكتنف إصلاح هذا التعليم في مصر في الآونة الحالية من صعوبات متداخلة ومتشابكة، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو التعليمية أو غيرها. دون إغفال لما حفلت به الفترة منذ مطلع عقد التسعينات وحتى الآن، من محاولات لم تتوقف من جانب مسئولّي التعليم، وأساتذة التربية وعلمائها بحثاً عن سبيل يوصلنا إلى التعليم الثانوي الجيد والمتميز، وليس أدل على ذلك من العدد الكبير من البحوث والدراسات والتقارير التي قنمت حول هذا التعليم، إلى العديد من الندوات العلمية والمؤتمرات، لعل من أبرزها ندوة "تطوير التعليم الثانوي في ضوء تجارب المدرسة الثانوية الشاملة (المركز القومي للبحوث التربوية ٧/٢٤ إلى ١٩٨٩/٧/٢٧)، الذي تلاه المؤتمر العلمي السادس لرابطة التربية الحديثة بعنوان "التعليم الثانوي: الحاضر والمستقبل" (٧/٦ إلى ١٩٩١/٧/٨). ثم كان "مؤتمر الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس بعنوان "نحو تعليم ثانوي أفضل" (٨/٢ إلى ١٩٩٣/٨/٥). ومن بعدها عقد المؤتمر العلمي السابع للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس بعنوان "التعليم الثانوي وتحديات القرن الحادي والعشرون" (٨/٧ إلى ١٩٩٥/٨/١٠).

وقد اتجه العدد الكبير من البحوث والدراسات التي قدمت في هذه المؤتمرات، وفي غيرها، إلى السعي لتحقيق تشخيص علمي لجوانب القصور التي تعتور هذا التعليم، وإيداء المقترحات، ووصف أساليب العلاج، للوصول بهذا التعليم إلى الجودة النوعية المأمولة.

وقد استخدمت البحوث والدراسات المشار إليها مداخل شتى، فاتجه بعضها إلى تلمس الجذور التاريخية لنقاط الضعف في أداء هذا التعليم، والتي تنعكس على نوعية طلبته والمتخرجين فيه، رجوعاً بهذه الجذور، في بعض الدراسات إلى منتصف القرن العشرين^(١٠). وفي البعض الآخر إلى ثلاثينيات القرن العشرين^(١١)، بينما رجعت دراسات أخرى إلى ما قبل ذلك التاريخ، وصولاً بها إلى بدايات القرن العشرين. بل واستطاعت بعض الدراسات أن ترجع في تحليلاتها لجذور المشكلات إلى بدايات التعليم "التجهيزي" الذي أنشأه محمد علي في الربع الأول من القرن التاسع عشر^(١٢).

ومن جهة ثانية، فقد ركزت بعض الدراسات على جانب أو آخر من جوانب التعليم الثانوي القائم، أو أزمة بذاتها، في محاولة لإيجاد مخرج لها^(١٣)، بينما أنبرت دراسات أخرى لتحليل السياسة التعليمية، والاستراتيجيات التي وضعت لهذا التعليم في إطارها^(١٤). إلى غير ذلك من جهود بحثية عديدة حول التعليم الثانوي ومشكلاته وأساليب تطويره، مما لا يتسع المقام الحالي لحصرها أو تصنيفها.

وقد أسفرت اللقاءات النقاشية التي عقدتها وزارة التربية والتعليم خلال مارس - إبريل ١٩٩٨، وما أعقبها من لقاءات وورش عمل شارك فيها خبراء مصريون وعالميون، عن رؤية مقترحة طويلة المدى لتطوير التعليم الثانوي يستغرق تنفيذها عشرين عاما استهدفت في جوهرها تحقيق تعليم ثانوي متميز، أو كما أطلقت عليه إحدى وثائق المؤتمر "تحقيق تحسين جوهر في التعليم الثانوي بمصر" شملت محاوره المقترحة:-

- جودة التعليم من خلال تحسين فاعلية وملائمة النظام التعليمي.
- تكافؤ الفرص التعليمية: من خلال تحسين معدلات القبول وتحسين الفرص المتاحة للفئات المحرومة من الخدمات.
- الكفاءة من خلال تحسين تخصيص الموارد واستثمارها.
- تحسين فاعلية التعليم وتحقيق مزيد من الارتباط بين التعليم قبل الجامعي والجامعي.
- زيادة فرص المشاركة في تحسين العملية التعليمية من جانب الأطراف المعنية والمستفيدة من تحسين التعليم الثانوي^(١٥).

كما أسفرت اللقاءات التمهيدية للمؤتمر القومي للتعليم الثانوي في مصر منذ نوفمبر ٢٠٠٠، عن طرح العديد من الرؤى الإصلاحية التي شاركت فيها فئات عديدة من المعنيين بهذا التعليم والمستفيدين من الجهود المرتقبة لتجويده^(١٦). لكن هذا الزخم الكبير من التقارير والدراسات والبحوث حول تجويد التعليم الثانوي. وحل مشكلاته، لم يوصد باب الاجتهاد، بل أصبح باحثو التربية وأساتذتها مطالبين أكثر من أي وقت مضى، بتكثيف جهودهم العلمية نحوه، بشرط ألا تأتي مسخا مكررا لبحوث سبقتها، أو توليفا وتجميعا لبعض الأفكار الإصلاحية التي سبق طرحها في الوثائق المتعاقبة للسياسة التعليمية، والتي سنشير إليها تفصيلا في موضع لاحق.

وتجتهد الدراسة الحالية في الأخذ بمدخل ربما لم يتحقق له بعد الشبوع على نطاق واسع، في استجلاء الطريق للتعليم الثانوي العام المتميز، على أساس أن القول بتحقيق "التعليم الثانوي المتميز" يتعين أن يلتفت إلى "المنتج" الذي يخرج هذا التعليم، وإلى نوعية الصعوبات التي تواجه المتخرجين فيه في دراستهم الجامعية والعالية. وتتخذ الدراسة من هذه الصعوبات نقطة انطلاق لاستكشاف جوانب "التميز المفقد" في التعليم الثانوي العام القائم بحيث تمثل

أساليب معالجة الصعوبات، أو التقليل منها، معالم الطريق الذي يتعين على التعليم الثانوي العام أن يمشيه وصولاً إلى "التميز".

وهنا، برزت القيمة التي يمثلها إجراء دراسة ميدانية على عينة من المتخرجين في التعليم الثانوي العام الذين التحقوا بعدد من الكليات الجامعية، لاستكشاف ما يواجهونه من صعوبات في دراستهم الجامعية لم يتسن للمدارس الثانوية التي درسوا فيها أن تلتفت إليها على النحو المرجو الذي تفترضه التشريعات الصادرة بشأن التعليم الثانوي، من حيث إعداد خريجيها بشكل جيد للدراسة الجامعية والعالية، مما تتحول معه تلك الصعوبات إلى قضايا جديرة بالمعالجة على طريق تحقيق التميز المنشود للتعليم الثانوي العام.

مشكلة الدراسة:

من أبرز نقاط الضعف في مجال الإصلاح التعليمي في مصر، تلك الفجوة بين المستهدف وما يتم تحقيقه بالفعل، والتي تطلق عليها إحدى الدراسات (١٩٨٩) فجوة التخطيط / التنفيذ^(١٧). وتعتبر عنها دراسة أخرى (١٩٩١) بالفجوة بين الشعارات الرنانة والواقع المتكسني، حيث "توضع الأسماء لغير مسمياتها" وتعلق اللافتات في غير أماكنها^(١٨). وتتفق مع ما تعبر عنه بعض الأدبيات بفجوة الجودة Quality Gap^(١٩).

والتركز التشريعات المتتالية التي صدرت بشأن التعليم الثانوي العام، على إعداد الطلاب للتعليم الجامعي والعالي باعتباره الهدف البارز لهذا التعليم، فبالنسبة للقانون ٢١١ لسنة ١٩٥٢ بشأن "تنظيم التعليم الثانوي"، يحدد الهدف من التعليم الثانوي بأنه إتاحة الفرصة للطلاب لتعمق في ثقافته العامة، وإعداده للدراسة العالية وغيرها من الأنشطة المتنوعة التي تتناسب مع ميوله واستعداداته^(٢٠).

وفي ظل القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨، تحدد هدف التعليم الثانوي العام في تزويد الطلاب بما يحتاجون إليه من العلوم والآداب والمهارات العملية بما يمكنهم من مواصلة الدراسة بمرحلة التعليم العالي والجامعي، إلى جانب الارتقاء بإعدادهم العام، عقلياً وجسمياً واجتماعياً وروحياً وقومياً^(٢١). وقد حمل قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بعض الإضافة التي لزم يتسنى تطبيقها في الواقع العملي حيث نص على أن الدراسة بمرحلة التعليم الثانوي العام تهدف إلى إعداد الطلاب للحياة جنباً إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالي والجامعي (أو للمشاركة في الحياة العامة، إلى جانب ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية)^(٢٢).

وبسبب العبارة الفضفاضة التي تضمنها هذا القانون حول "الإعداد للحياة" و"المشاركة في الحياة العامة" التي جاءت مسبقة بلفظة (أو) إلا أن العديد من الدراسات قد أفادت باستمرار الإعداد للدراسة الجامعية كهدف أصيل لهذا التعليم برغم تلك العبارة المضافة^(٢٣).

وفي هذا الصدد، فإن الدراسة الحالية تلتفت الانتباه إلى نقطتين:

(١) الحذر من إساءة تفسير تعليقنا على نص القانون بأنه تقليل من قيمة "إعداد الطلاب للحياة"، بل بالأحرى الانتباه إلى سلبيات النص التشريعي كما تتمثل في غموض الصياغة، وضعف التحديد وغياب الإجرائية، مما انعكس على ضعف التطبيق في الواقع الفعلي^(٢٤).

(٢) الحذر من تحميل المدرسة الثانوية العامة وحدها مسؤولية الإعداد الجيد أو الرديء للطلاب للدراسة الجامعية، أو الربط المبالغ فيه بين الرعاية والاهتمام اللذان يلقاهما الطلاب خلال مرحلة الدراسة الثانوية، وبين وجود أو انقفاء ما يواجهونه من مشكلات في دراستهم الجامعية، حيث أن المسؤولية تتشارك فيها أطرافاً عديدة، بل ولم تعد حتى منظومة التعليم، على شمولها، مسئولة بمفردها عن هذا الأمر، فالتعليم، كما تشير الدراسات، ليس نظاماً مكتفياً بذاته "وإنما يتكامل ويتفاعل مع أنظمة مجتمعية تسبقه مثل النظام السياسي والاقتصادي، وتوازيه، مثل النظام الإعلامي والإداري، وما تنفرع عنه مثل نظام القوى العاملة"^(٢٥). ومن جهة أخرى، فلا يمكن أن نأمل أن تكون خطط إصلاح نظام التعليم الثانوي العام، مهما بلغت من الكفاءة، بمثابة وصفة سحرية Panacea بمقدورها أن تداوي كافة العلل دون اعتبار لمواقف كافة الأطراف الأخرى في المنظومة الاجتماعية.

وإذا كانت النظرة المعيارية، أو ما يجب أن يكون، والتي تجسدها التشريعات واللوائح الموضوعية بشأن التعليم الثانوي العام، تفترض فيه القدرة على أن يدفع إلى الجامعات بمخرجات ذات درجة مناسبة من الجودة، فإن الواقع المعاش ينبئ بغير ذلك. وهذا هو جوهر المشكلة التي تسعى الدراسة الحالية في أثرها.

فقد تزايدت على مدى السنوات الماضية، شكوى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات من الانخفاض الواضح في مستوى من يدفع بهم التعليم الثانوي إلى الجامعات من النواحي العلمية أو الثقافية العامة^(٢٦). كما تكشف بعض التقارير الرسمية الصادرة عن الجامعات، عن خيبة الأمل بالنسبة لأداء هؤلاء الطلاب كما تفصح عنه نتائج الامتحانات. ويدق تقرير صادر عن وحدة تقويم الأداء الجامعي بجامعة أسيوط (يونيو ١٩٩٨) ناقوس الخطر بالنسبة لما أطلق عليه "ارتفاع نسب الرسوب في نتائج بعض الكليات بالفرق المختلفة" مدلاً على ذلك بنماذج عديدة تكشف عن حجم الهدر الناجم عن تدني المستوى العلمي للطلاب وبخاصة في مستهل حياتهم الجامعية^(٢٧). ففي العام الجامعي ٩٦ / ١٩٩٧ مثلاً، وصلت نسبة الرسوب لطلاب الفرقة الأولى بكلية العلوم إلى ٤٢,٩ % في الفيزياء العامة والرياضيات. أما في الفرقة الثانية، فقد تراوحت نسبة الرسوب بين ٥٠ % كما في مادة الحشرات، و ١٠٠ % كما في مادة البيئة النباتية.

أما في كلية الهندسة التي غالبا ما تستقطب الطلاب الحاصلين على أعلى الدرجات في امتحان الثانوية العامة، فقد وصلت نسبة الرسوب لطلاب الفرقة الأولى إلى ٤٣,١ % في مادة "نظرية المجالات" ووصلت إلى ٤٥,٥ % في مادة تصميم الدوائر الكهربائية. وفي كلية الحقوق، كانت نسبة الرسوب لطلاب الفرقة الأولى ٤٩ % في مادة القانون الدستوري. وسجل التقرير ذاته ارتفاع نسب الرسوب بكلليات التجارة، والخدمة الاجتماعية والآداب والمعهد العالي للتمريض.

ومن المؤشرات التي تشير قلق السلطات الجامعية كذلك، ارتفاع معدلات تخيب الطلاب الجدد بالجامعات عن أداء امتحانات نهاية العام، إما لضعف استعدادهم لها، أو لعدم قدرتهم على مواجهة الموقف الامتحاني، ولا تخفي وحدة تقويم الأداء الجامعي في تقريرها المشار إليه، الجزع مما أطلقت عليه "كثرة الغياب في حضور الامتحانات النهائية في بعض الفرق، مع ارتفاع هذه النسبة إلى حد ما في الفرقة الأولى" حتى أن النسبة المئوية للغائبين عن الامتحانات في الفرقة الأولى بكلية العلوم وصلت إلى ٩٩,٢ % في شعبة العلوم الفيزيائية، وإلى ١٠٠ % في شعبة العلوم الجيولوجية، أما نسبة الغائبين عن الامتحانات في الفرقة الأولى بكلية التربية فكانت ٨٨ % بشعبة التعليم العام، وبالمثل كانت نسبة الغياب بالفرقة الأولى بكلية الزراعة ٧٧,٤ % وبكلية الطب البيطري ٧٤,٨ %^(٢٨).

ومن المحتمل أن يكون ما سبق مؤشرا على أمرين:-

أولهما: عدم كفاية ما تحقق من تمهيد لهؤلاء الطلاب للتكيف مع متطلبات الدراسة الجامعية.

ثانيهما: شبهة وجود درجة من القصور في توجيه التعليم الثانوي العام لطلابه إلى ما يصلحون له من تخصصات على مستوى الدراسة الجامعية، وهو ما أكده سعيد إسماعيل (١٩٩٠) في إبرازه للارتباط العضوي بين الاثنين بالقول بأن حيوية التعليم العالي وفعله، وحركته لا قيام لها "إلا بالاستناد إلى جسم يتمثل في سنوات تعليم سابقة، بقدر حيويتها وفعاليتها تكون فاعلية وقوة حركة الرأس"^(٢٩).

وإذا كانت الأمثلة التي تم إيرادها توحى بتدني المستوى الأكاديمي لخريجي التعليم الثانوي العام الملتحقين بالجامعات، فإن دراسة مقدمة إلى المؤتمر القومي السنوي الخامس لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس (٨ - ١٠ ديسمبر ١٩٩٨) تخرج بالمناقشة عن الدائرة الضيقة للهبوط القائم في المستويات الأكاديمية، إلى نواح أبعد ترتبط بشخصيات الطلاب الذين يتم دفعهم إلى التعليم الجامعي. وسجلت الدراسة العديد من مظاهر التدهور التي تم التوصل إليها بالنسبة لطلاب الجامعات، والتي تحمل شبهة قصور في إعداد هؤلاء الطلاب خلال مرحلة دراستهم الثانوية، ومن أبرزها ما يلي:-

- عزوف الطلاب عن العمل الجماعي في التحصيل

- مجافاة المكتبة والبعد عن البحث والقراءة

- عدم التقيد بحضور المحاضرات في توقيتاتها.
- هجر الرياضة، والعزوف عن التنافس الشريف فيها، مع التركيز على أنشطة غير هادفة.
- التوجه إلى الشللية، واعتبار الجماعات الترفيهية عملاً عصرياً.
- البعد عن الخدمات الاجتماعية التي يمكن أن تقدم إفادة حقيقية للمجتمع.
- التكاليف على عضوية القوائم القيادية للطلاب لمجرد المظهر، مع جعل العلم والتحصيل في ذيل قائمة الاهتمامات^(٢٠).

كما تورد دراسة أخرى عديدة من السلبيات حول واقع الطلاب في مرحلة دراستهم الجامعية من بينها ضعف الاستقلالية في الفكر، وغياب المبادأة، وضعف القدرة على الاعتماد على الذات إلى الحد الذي دعا المؤتمر القومي الرابع لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس (١٦-١٨ ديسمبر ١٩٩٧) أن يوصي في بيانه الختامي ببذل عناية خاصة لإتاحة المجال للطلاب لتكوين شخصياتهم المستقلة، وبذل عناية خاصة لتوفير الفرص لذلك، مع توجيه المزيد من العناية لممارسة النقد باعتباره المدخل الأساسي لما يموج به عالم اليوم من اتجاهات، والحاجة إلى تشجيع "التعلم الذاتي" بين الطلاب، والعمل على تنمية القدرة على حل المشكلات، والإبداع من خلال المنهج الجامعي^(٢١).

ويمثل موقع المدرسة الثانوية العامة من الصعوبات التي يواجهها الطلاب في دراستهم الجامعية، نقطة ارتكاز لها دلالتها الخاصة لدراستنا الحالية في ضوء الصلة التي تراها بعض الدراسات بين الاثنين باعتبارها مشكلات محالة إلى التعليم العالي من المراحل التعليمية السابقة عليه أكثر منها مشكلات خلقتها الدراسة الجامعية ذاتها واستناداً إلى أن الهيكل الحالي للتعليم الثانوي في مصر بعيد تماماً عن أن يهيئ طلابه لمرحلة متقدمة لتلقي العلم، أو الإسهام في تكوين وعيهم بعالمهم الذي يعيشونه تكويناً كافياً^(٢٢).

لكن النظر المتأمل توعى بوجود عوامل عديدة خارج نطاق تحكم المدرسة الثانوية لا يمكن التغافل عن تأثيراتها، ومن بينها على سبيل المثال، الضغوط الاجتماعية للالتحاق بالتعليم الثانوي العام دون تدقيق كاف في مدى صلاحية المتقدمين لهذا النوع من التعليم، أو تحقق التكافؤ بينهم في فرص الالتحاق.

وثمة عامل آخر يتمثل في الانخفاض العام في مستوى المنتهين من الحلقة الثانية من التعليم الأساسي الذين يستقي منهم التعليم الثانوي العام طلابه مما يغل يده في هذا الأمر، ويقلل من فعالية ما يبذله تجاههم من جهود في المدرسة الثانوية العامة، كما وجدت إحدى الدراسات (١٩٩١) إن المدرسة الثانوية "تتلقى من التعليم الأساسي عيوبه ومشاكله، وتنقل إلى التعليم الجامعي عيوبها ومشكلاتها"^(٢٣). كما وأن هناك عامل ثالث يتمثل في عدم القدرة

على توفير المتطلبات المادية والبشرية التي يتطلبها التعليم الثانوي العام لكي تتحقق الجودة المنشودة للعملية التعليمية.

وهكذا، فرغم الدور غير المنكور التي يمكن للمدرسة الثانوية العامة أن تلعبه، إلا أنها ليست المسئولة وحدها عن التلميذ، حيث تتدخل العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية المتشابكة في تحديد نوعية المتخرجين (ممن يلتحقون بالجامعات). ونلفت الانتباه في هذا الصدد إلى ما تتبناه هيئة بروجز BRIDGES بالولايات المتحدة الأمريكية من نموذج تطلق عليه:

BRIDGES Model of Determinants of Educational Outcomes (1987)

متضمنا تصنيفا للعوامل العديدة التي تدخل في تحديد نوعية المخرجات التعليمية، مما يؤكد محاذير الوقوع في النظرة الضيقة أو الأحادية التي تكفي بإرجاع نواتج التعليم إلى عامل واحد، أو إلى عدة عوامل بعينها^(٣٤).

لكن اهتمام الدراسة الحالية بخريجي التعليم الثانوي العام من طلبة الجامعات، لا يعني التغافل عن وجود نسبة ممن لا يلتحقون بالجامعات أو بمؤسسات التعليم العالي من خريجي التعليم الثانوي العام، وإن كانت الدراسة الحالية تستبعد هذه الشريحة من البحث الحالي بسبب الحدود التي يفرضها توقيت الإنجاز والجهد المطلوب، مما يقتضي إرجاء دراستها بالتفصيل لتكون موضوعا لدراسة أخرى نوفيها حقها الواجب من التمهيد يضطلع بها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في العام البحثي المقبل بإذن الله.

ومن جهة أخرى، فإن تركيز الدراسة الحالية على خريجي التعليم الثانوي الملحقين بالجامعات يأتي متوافقا مع الأهمية الكبيرة التي تمثلها هذه الشريحة من واقع الممارسات الفعلية القائمة، وفي ظل ما أورده الأستاذ الدكتور وزير التربية والتعليم من إجماع بين المفكرين على أن التعليم من المستوى الثالث أو التعليم الجامعي هو نوع التعليم المطلوب للقرن الحادي والعشرين، وهو القاعدة الأساسية التي يجب أن يتوافر لها إعداد جيد وتدريب مستمر يكفل تأهيلها لما ينتظرها من أدوار متعاضمة وسط عالم يموج بالتغيرات المتلاحقة^(٣٥).

رؤية وثائق السياسة التعليمية في مصر للتعليم "المتميز"

اتجهت الدراسة، في تحديد مدلول مصطلح "التعليم المتميز"، إلى التعرف على رؤية بعض الوثائق التعليمية الصادرة في مصر على مدى العقدين الماضيين. فقد عُنيت "ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر" (١٩٧٩) بهذه القضية وإن كانت قد استخدمت لفظة "التغيير" في التعليم، كمرادف "للتجديد" وذلك في عنوان الفصل الثالث للوثيقة، ثم

أشارت في موضع لاحق منها، إلى حاجة مصر الملحة لإعادة النظر في نظمها التعليمية "وتطويرها" و"تجديدها" وبهذا استخدمت التطوير والتجديد والتغيير، باعتبارها مترادفة^(٣٦).

وفي تحديدها لأسلوب الوصول إلى صورة التعليم المنشود، رأت الوثيقة أن إحداث تغييرات نوعية شاملة في التعليم، خطوة لا تقنع بمجرد التعديلات الجزئية الصغيرة بل "تتجاوز مجرد إصلاح أو تصحيح ما هو قائم..... فنحن ننشد تجديد التعليم، وإحداث تغييرات أساسية شاملة فيه"^(٣٧). وقد رسمت الوثيقة صورة التميز الذي تنشده مصر من خلال ما أطلقت عليه "ملامح تعليم الغد" تناولت فيه مجموعة من الآمال العريضة شملت التعليم في إطار التعليم المستمر - التعليم في إطار التنمية - تدعيم الذاتية الثقافية العربية، دون أن تصل إلى رؤية محددة بشأن كل ملمح منها أو كيفية تحقيقه في السياق المصري^(٣٨).

وبالنظر إلى صورة التعليم الثانوي المنشود، فقد ركزت الوثيقة على ما يشوب هذا التعليم من أوجه قصور يتعين السعي لإصلاحها لتحقيق له الجودة النوعية المطلوبة، وشملت العيوب التي أوردتها الوثيقة، ما يعانيه هذا التعليم من نقص في إمكاناته المادية والبشرية، ومن جراء الفصل بين العلم والعمل أو النظرية والتطبيق، فضلا عن تمييز ما هو أكاديمي أو عام على ما هو فني أو مهني، إلى جانب القصور الحادث في إعداد طلابه للمواطنة وللحياة^(٣٩).

أما وثيقة "تطوير التعليم في مصر: سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه" (١٩٨٩)، فقد حالت كسابقتها واقع التعليم قبل الجامعي في مصر، وخلصت أيضا إلى مجموعة من المشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي، يتعلق بعضها بالإمكانات المادية ويتعلق البعض الآخر بكيفية التعليم ونوعياته سواء بالنسبة للتخطيط العلمي، أو بالنسبة للمناهج أو المعلم، أو ملاحظة عصر العلوم والتكنولوجيا^(٤٠).

وقد أجملت الوثيقة رؤيتها للتعليم المتميز تحت ما أطلقت عليه "تحسين الجودة النوعية للتعليم" التي لم يتسن تحقيقها في السابق كما ترى الوثيقة، بسبب انشغال مخططي التعليم في مصر بالجوانب الكمية، وتغاضيهم عن المستوى الكيفي للتعليم. وكان من أبرز ما أوردته الوثيقة، المناداة بالالتفات إلى المدخلات، بربط تحقيق التميز التعليمي المنشود بنوعية المدخلات "فإذا أردنا مخرجات متميزة، فلا بد من تحسين مدخلات التعليم من مناهج ووسائل ومعلمين وأنشطة"^(٤١). ورفعت الوثيقة شعار "لا تنمية بلا بشر، ولا بشر قادر على زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية بغير تعليم متجدد وعصري وابتكاري"^(٤٢). واعتبرت هذه الثلاثة مترادفة. ووضعت الوثيقة خمس مواصفات لهذه النوعية من التعليم^(٤٣):

- أنه التعليم الذي يحقق ارتفاع المستوى العلمي للطالب، وتحسين قدرته العملية في الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا.

- أنه التعليم الذي يوجه العناية الواجبة بتكنولوجيا المعلومات والحاسبات الآلية.

- الاهتمام بالنشاط المدرسي
- الاهتمام بالوسائل التعليمية.
- الاهتمام بالتقويم التربوي والامتحانات.

أما بالنسبة لعقد التسعينات، فقد برزت وثيقة "نحو سياسة تعليمية مستقرة" (١٩٩٢) كتقرير للجنة الخدمات بمجلس الشورى، والتي تضمنت فصلا عن مناقشات اللجنة وعرض للرؤية التي طرحها الأستاذ الدكتور وزير التربية والتعليم في خطابه أمام المجلس في ١٩/١١/١٩٩١. وقد أكد التقرير على القيمة الكبيرة التي تعلقها مصر على التعليم المتميز، والجيد النوعية باعتباره الضمان لأمن مصر القومي. ومن المقومات التي أبرزها التقرير بالنسبة لهذا التعليم، ألا يقف بمعزل عن المتغيرات العالمية، وأن يدفع معدلات التنمية قدما إلى الأمام، ويعد جيلا من المنتجين القادرين على تطوير المجتمع، وأن يكون مستمرا ومتسما بالمرونة، قادرا على تنمية القدرات المتنوعة للأفراد، ومرتبطا بسوق العمل والإنتاج، وبالنسبة للمخرجات التعليمية المتوقعة، فقد أكد التقرير على أن تكون لهذا التعليم القدرة على الارتقاء بمهارات أبنائنا في مجالات التحليل والفهم والابتكار والتعلم الذاتي والتعليم المستمر. كما يتيح لهم ممارسة الأنشطة، ويمكنهم من مواجهة المشاكل بطريقة علمية^(٤٤). وقد ظهر مصطلح التعليم "المتميز" بأكثر وضوح في وثيقتي مبارك والتعليم (١٩٩٩)، و (٢٠٠٠)، فأشارت الأولى إلى التزام مصر في التسعينات بتحقيق التعليم للجميع "كما تسعى كغيرها من الدول إلى الوصول بالتعليم إلى التميز حيث أنه أحد الأهداف الأساسية... وبهذا يتحقق الكم والكيف معا"^(٤٥). وهكذا تأكدت في الوثيقة النظرة إلى التعليم المتميز كمرادف للتعليم ذي النوعية الجيدة.

لكن وثيقة "مبارك والتعليم" (٢٠٠٠) خطت خطوة أبعد في مجال التأكيد على التعليم المتميز، خاصة وقد اتخذت عنوانها "نحو تعليم متميز للجميع"، وأكدت ما سبق أن أوردته الوثيقة السابقة عليها مع إضافة عبارة "إن التعليم للإتقان، وتحقيق النجاح للجميع سمة من سمات التعليم الجيد" والتي تشير إلى ربط جودة التعليم بجودة المنتج الذي يعده بتأكيدا على إتقان الطلاب لما تعلموه، والوصول بهم إلى ما تسمح به قدراتهم واستعداداتهم مع ما يقتضيه هذا الأمر من ارتفاع بالجودة النوعية للعملية التعليمية، والتي رأت الوثيقة أنها تشمل:

- إعداد وتدريب المعلم
- تطوير المناهج
- تطوير طرق التدريس
- توفير الأنشطة

- المباني

- التطوير التكنولوجي^(٤٦)

أما اللقاءات التمهيدية للمؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي في مصر، والتي سبقت الإشارة إليها، فقد أكدت القيمة الكبيرة للتوصل إلى تعليم ثانوي "متميز" استنادا إلى حق كل إنسان من أبناء مصر "في الحصول على تعليم متميز"^(٤٧).

ولم يكن غريبا أن تعيد "لجنة المقترحات والتوصيات بشأن تطوير المرحلة الثانوية" والمنبثقة عن اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأكيد على أن الهدف الأساسي الحاكم للتعليم الثانوي في مصر هو "حق جميع الطلاب في الفئة العمرية من ١٥ - ١٧ عاما للحصول على تعليم ثانوي جيد"^(٤٨) موضحة ملامحه بأنه تعليم يحقق تكافؤ الفرص للجميع مما يؤدي إلى تحقيق التميز للجميع وأن هذا التعليم المتميز لابد أن يحقق التواصل والاستمرارية بين المراحل السابقة عليه والتالية له. وهكذا نجد التعليم الثانوي المتميز يترادف في الوثيقة، مع التعليم جيد النوعية.

وتوصلنا الوثائق التعليمية التي تم استعراضها إلى عدم وجود اتفاق بينها على مدلول "التعليم المتميز" على النحو الذي يضع حدودا فاصلة بينه وبين التعليم "المتجدد" أو "المتطور" أو "العصري" والذين تجمعهم معا سمة "الجودة النوعية" الكفيلة بتوفير مخرجات عالية المستوى تحقق متطلبات المجتمع في مرحلة تطوره الحالية. وبهذا تتفق مع رؤية محمد منير مرسى في تناوله لمفاهيم ومصطلحات التطوير - التحديث - التحسين - التجديد - التميز... الخ في التعليم، والتي لم يجد اتفاقا على دلالتها إلى حد الخلوص بأن يكون استخدامنا لها بطريقة اجتهادية باعتبارها أدوات ضرورية للتفكير^(٤٩).

وهكذا فإن الرؤية التي تحملها الدراسة الحالية للتعليم الثانوي العام المتميز، تستند، في مجملها، إلى أنه التعليم ذي الجودة النوعية المرتفعة، والقادر على تخريج منتج جيد يتحقق به الهدف الرئيسي الذي أكدته التشريعات الصادرة له بالنظر إلى إعداد طلابه إعدادا ملائما للدراسة الجامعية، وتهيئتهم للسير فيها بنجاح بما يكفله من نمو متوازن لشخصياتهم من خلال ما يتيسر من أنشطة تربوية، وخبرات متنوعة، تسمح باكتشاف الموهوبين والمبتكرين منهم. ويضع أساسا كافيا، يمكن الاستناد إليه في إعداد متخصصين على مستوى مرتفع يحققون مطالب المجتمع في ظل التحديات الحالية والمرتقبة.

وبالمقابل، يمكن القول بأن تعثر خريجي هذا التعليم في دراستهم الجامعية، ومواجهتهم للعديد من الصعوبات التي لم يتهيئوا لها، يحمل في طياته شبهة قصور في هذا التعليم يقلل من مكانته على مدارج التميز.

وهكذا تستند الدراسة إلى أساسين: يرتبط أولهما بالصلة العضوية بين تميز التعليم الثانوي العام، والتميز الذي ينسب به خريجيه، باعتبار أن النوعيات المتميزة من الطلاب

والخريجين لا يمكن أن تتحقق بمنأى عن الأنظمة والممارسات المختلفة التي تتم في هذا التعليم. أما الأساس الثاني، فيتعلق بالارتباط الوثيق بين "التعليم الثانوي العام" و "التعليم الجامعي" على النحو الذي أظهرته التشريعات المختلفة الصادرة له، والتي سبقت الإشارة إليها.

أهداف الدراسة وأهميتها

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في استكشاف معالم الطريق لتحقيق التعليم الثانوي العام المتميز، وتحقيق الهدف المشار إليه، تتجه الدراسة إلى محاولة توفير الإجابة لعدد من التساؤلات:

- ما جوانب التميز المفقدة في التعليم الثانوي العام الحالي كما تتضح من الصعوبات التي يواجهها خريجه في دراستهم الجامعية دون أن يهيئهم لها على نحو كاف؟
- ما رؤية هؤلاء المتخرجين لدور المدرسة الثانوية العامة التي درسوا بها بالنسبة لتلك الجوانب المفقدة؟
- ما القضايا التعليمية التي تثيرها جوانب التميز المفقدة المشار إليها؟ وما الآثار السلبية التي تخلفها على المسيرة التعليمية للمتخرجين في التعليم الثانوي العام؟
- ما التوجهات العامة، وما المقترحات الإجرائية التي يمكن أن تكفل الوصول إلى التعليم الثانوي العام المتميز في مصر؟

وتستند أهمية الدراسة إلى عدد من الاعتبارات كما يلي:-

- (١) أنها تضع أمام المسؤولين عن التعليم الثانوي العام، ومتخذي القرار، إطاراً عاماً يمكن الاستهداء به في الخطط المستقبلية لتحقيق التعليم الثانوي العام المتميز.
- (٢) أن الدراسة تسهم في تأكيد أهمية التكامل والتنسيق بين التعليم الثانوي العام، والتعليم الجامعي، باعتبار أن مخرجات الأول هي المدخلات التي يسعى الثاني إلى استكمال إعدادها، حتى لا تخرج الاستراتيجيات التي توضع للتعليم الثانوي العام ناقصة أو مبتورة.
- (٣) أخذ الدراسة بمدخل لم يتحقق له بعد الشروع على نطاق واسع في الدراسات التي يتم إجرائها حول تطوير التعليم، باتخاذ الصعوبات التي تواجه خريجي هذا التعليم كمؤشرات على جوانب التميز المفقدة، والتي توجه الأنظار إلى الجوانب التي يتعين العمل على تلافيها في الخطط المستقبلية.

(٤) ما يمكن أن تسهم به الدراسة في تعميق فهم أعضاء هيئات التدريس بالجامعات للصعوبات التي تواجه طلابهم، وما يحمله هؤلاء الطلاب من رؤى بالنسبة لمدى هذه الصعوبات، وأسبابها، ومدى التأثيرات التي تتركها عليهم، والأساليب التي يرون أنها كفيلة بالتخفيف منها - مما يمكن أن ينعكس أثره بصورة إيجابية على تعامل أساتذة الجامعة مع طلابهم. كما تُلقت الدراسة انتباه مسؤولي الجامعات لمواجهة صعوبات الطلاب، واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها مما يقلل من الهدر، ويتيح فرص الاستثمار الأفضل للموارد المالية والبشرية المتاحة للجامعة.

المنهج والإجراءات البحثية

في إطار تبني الدراسة المنهج الوصفي، وما يقوم عليه من تحليل ومناقشة الأدبيات المختلفة ذات الصلة بالتعليم الثانوي العام المتميز، وكيفية تحقيقه في السياق الاجتماعي الاقتصادي في مصر، تسترشد الدراسة، كما سبقت الإشارة، بنتائج الدراسة الميدانية حول الصعوبات التي يستشعرها خريجو هذا التعليم في دراستهم الجامعية. وقد روعي في إخراج الدراسة، تحجيم الجانب الميداني في حدود لا يتخطاها حتى لا تطغى الدراسة الميدانية بتفصيلاتها على قضايا التميز التي يتعين أن تكون لها الصدارة في المناقشة، ولهذا فقد رُوي تأجيل عرض خطوات إجراء الدراسة الميدانية، وجدول العينة، وعرض النتائج، إلى الملحق "ب" في نهاية الدراسة.

وقد صممت خطة الدراسة بحيث يتم تناول مدى شيوع الصعوبات المختلفة بين الطلاب من المتخرجين في التعليم الثانوي العام من خلال الفصل الثاني، وإدراج رؤيتهم حول الجوانب المختلفة للصعوبات التي تم استكشافها، لكي تتم في إطار مناقشة قضايا التميز المختلفة ذات الصلة بالتعليم الثانوي العام، والتي خصص لها الفصل الثالث، أما مقترحاتهم بشأن التطوير، فيتم إدراجها في ثنايا الفصل الرابع.

موقع الدراسة الحالية في إطار ما سبقها من دراسات

تركز الدراسة الحالية على استكشاف الطريق لتحقيق التعليم الثانوي العام "المتميز" بما يقتضيه هذا الاستكشاف من تسليط الضوء على أبرز جوانب القصور في التعليم الثانوي العام القائم، والتي تقلل من قدرته على تخريج النوعية المنشودة، وما يستتبع ذلك من سعي لتحديد جوانب الإصلاح التي يمكن من خلالها الارتقاء بهذا التعليم.

وتنفاوت الدراسات السابقة على الدراسة الحالية، بالنسبة لأهدافها، والمنهجيات المتبعة لتحقيق ما وضعت من أهداف، كما تختلف كذلك في درجة العمق في المعالجة، لكنها تنفق، على وجه الأجمال، في تناولها لواحد أو أكثر من جوانب القصور التي يعانيها هذا

التعليم، وفي قائمة المقترحات التي تضعها كحل لما تناولته في ثناياها من أوجه القصور. ويمكن ملاحظة أن هناك ثمة اتفاق على أمرين في مجال تحليل الدراسات السابقة لأوجه القصور: يدور الأول حول ما تنسم به مشكلات التعليم الثانوي العام من تعقد وتشابك، بين ما يعود في جذوره وأسبابه إلى ظروف وأوضاع مجتمعية في المقام الأول، وبين ما ينجم عن بعض نواحي القصور في بنية التعليم الثانوي ونظامه، والتي تنبثق بدورها عن حركة هذا التعليم، وما يتم داخله من تفاعلات، كما في دراسة سعيد عبد الفتاح (١٩٩١) على سبيل المثال، وما أطلقت عليه "تحديات من خارج التعليم الثانوي العام" والتي تشمل التغيرات العصرية المتسارعة، والتحديات الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية، والتي ميزت بينها وبين التحديات من داخل التعليم الثانوي العام نفسه، شاملة التشعب ونظم الامتحان ومواد الاختبار^(٥٠).

أما الأمر الثاني، فيتعلق بنواتج الإصلاح بالنسبة للتعليم الثانوي العام ومحصلاته النهائية بالنسبة للفترة الماضية والتي يتضح منها ما بين الكثير من الدراسات القائمة من اتفاق على أن جهود إصلاح هذا التعليم وتجويده على مدى الفترة الماضية لم تؤت ثمارها، بل تتزايد مشكلاته، وتحدد أزمته لتعكس سلبا على التنمية المجتمعية المتعثرة^(٥١).

وفي معرض تناول الدراسات السابقة للجوانب المختلفة من القصور التي تعتور التعليم الثانوي العام، وضح اتفاق على محاور بعينها، من أبرزها الأهداف التي يسعى هذا التعليم لتحقيقها، وبنيتها، مشتملة على جوانب محددة كأنظمة القبول، والمناهج، والامتحانات. وهناك من الدراسات ما يتوسع في تحديد جوانب القصور ليضيف إلى ما سبق، قضايا التشعب والتمويل، وضعف كفاءة المعلم وطرق التدريس والامتحانات^(٥٢). لكن تظل الأهداف، والثنائية بين التعليم الثانوي العام والفني، والتشعب، وتحقيق الديمقراطية وتكافؤ الفرص، هي أبرز القضايا المشتركة بين كافة الدراسات في تناولها لجوانب القصور.

وعند تناول ما أورده الدراسات المختلفة حول ما يعتور أهداف التعليم الثانوي العام من قصور، نجد دراسات سلامة العطار (١٩٩١)^(٥٣) وفؤاد حلمي (١٩٩٣)^(٥٤) وكامل جاد (١٩٩٦)^(٥٥). تركز نقدها على هلامية الأهداف وعدم تحديدها، مما انعكس بدوره على تمييع موقع المرحلة الثانوية، وغياب الرؤية الواضحة لوظيفتها، وهل تمثل مرحلة متوسطة تسعى لإعداد طلابها لدراسة أعلى تخصصا، أم تمثل مرحلة تنقيف عام للمنتهين من التعليم الأساسي بحلقته، يكتمل من خلالها نمو شخصياتهم واستعداداتهم لممارسة أدوارهم في الحياة، أم الاثنين معا^(٥٦).

أما دراسة سناء مسعود (١٩٩٦)^(٥٧) فكانت أشد حدة في نقدها للأهداف. وبرغم أنها لم تخصص بها التعليم الثانوي العام تحديدا، إلا أنها قارنت الأهداف لمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي في مصر والولايات المتحدة، ووجهت النقد الشديد لما تنسم به أهدافنا من تمييع وعدم تحديد، بالمقارنة بالأهداف في الولايات المتحدة^(٥٨) ومن جهة أخرى، فقد انتقدت دراسة

أحمد إبراهيم (١٩٩١)^(٥٩) خلو الأهداف المعلنة للتعليم الثانوي من المضمون على أساس أن "الشعارات براءة والمصطلحات رنانة وداخلها أجوف"^(٦٠).

وبالمثل أكدت دراسة فؤاد حلمي (١٩٩٣) السابق الإشارة إليها، حول "تطوير التعليم الثانوي العام في مصر"، ما سبق إيراده بالنسبة لأهداف هذا التعليم من ناحية الصياغة التي تسودها العمومية، ويعوزها التحديد فهي بالنسبة لتلك الدراسة، "مصاغة بعبارات عامة مرنة تتسع لكافة الاجتهادات والتفسيرات، ولا يمكن الاتفاق الدقيق والمحدد للأعمال التي يمكن القيام بها لتحقيقها"^(٦١).

ومن بين أوجه القصور التي تلمستها الدراسات كذلك، انفصال أهداف التعليم الثانوي العام عن خطط التنمية، فأبرزت إحدى الدراسات، الحاجة إلى تحقيق الموائمة بين مخرجات التعليم الثانوي العام واحتياجات المجتمع وسوق العمل، بإعداد المتخرجين فيه للحياة إلى جانب تأهيلهم للجامعة مع تركيزها على إعداد الطلاب للالتحاق بالتعليم الجامعي^(٦٢). وهو نفس ما ارتأته دراسة دلال يس (١٩٩٠) من علاقة مفقودة بين الهدف المعلن للتعليم الثانوي العام، وهو الإعداد للحياة جنبا إلى جنب مع الإعداد للتعليم العالي والجامعي، أو المشاركة في الحياة العامة، وبين الإجراءات التي تتخذ، خاصة وأن الهدف هو ذاته بالنسبة لكل من المدرستين الثانوية العامة والفنية^(٦٣). وقد أخذت دراسة عبد القادر وزملاؤه (١٩٩٩) بوجهة النظر ذاتها من خلال عدد من المؤشرات مؤكدة على انفصال خطط التعليم الثانوي العام، بدءا من السبعينات، عن الأهداف التنموية للمجتمع من ناحية، فضلا عن القصور الحادث في تنفيذ هذه الخطط من الجهة الأخرى مما أدى إلى صور مختلفة من الهدر التعليمي والإنتاجي والبشري^(٦٤).

وبالنسبة لبنية التعليم الثانوي العام ونظامه، كشفت دراسة سعيد عبد الفتاح والتي سبقت الإشارة إليها عن وجود قصور على مستوى نظم القبول والتشيعب والتمويل والإمكانات المالية والمناهج وكفاءة المعلم^(٦٥). ومن ثم، فقد نادت "بضرورة التطلع إلى بنية أكثر مرونة تستجيب بدرجة أفضل لحاجات الأفراد واستعداداتهم وقدراتهم المتنوعة في الوقت الذي تكون فيه أكثر استجابة كذلك لمتطلبات المجتمع واحتياجاته المتجددة"^(٦٦)، وفي تناولهما لأبرز صور المعاناة بالنسبة للتعليم الثانوي القائم، وجدت دراستي ثناء العاصي (١٩٩١)^(٦٧)، ونادية عبد المنعم (١٩٩٨)^(٦٨)، أنها تكمن في الازدواجية أو الثنائية التي تقسم التعليم الثانوي في مصر إلى عام وفني. وبالمثل اعتبرت دراسة دلال يس (١٩٩١)^(٦٩) أن هذه الثنائية "أحد الأسباب الهامة في إخفاق العديد من الإجراءات والتعديلات التي تتعلق بالتعليم الثانوي". وقرنت بينها وبين غياب المساواة وتكافؤ الفرص، ومجافاة المطالب المستقبلية للمجتمع^(٧٠). وأكدت دراسة سعيد عبد الفتاح (١٩٩١) التي سبقت الإشارة إليها على خطورة الثنائية القائمة في التعليم الثانوي، ورأتها مجافية لمبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية^(٧١). بينما انبرت دراسة أحمد إبراهيم التي سبقت الإشارة إليها كذلك، لشرح أبعاد الثنائية بين التعليم الثانوي العام والفني من حيث الجو المدرسي والمبنى والمناهج

والكتب، وصعوبة الانتقال من الفني إلى العام، وما تؤدي إليه هذه الثنائية من تجاهل لما لدى الطلاب من ميول وقدرات قد تتضح بعد اختيارهم لنوع الدراسة الذي يلتحقون بها^(٧٢). وسأقت دراسة خالد قدرى (١٩٩٦) حججا مشابهة^(٧٣).

أما مواجهة الثنائية باعتبارها أبرز صور " التميز المفقود" في التعليم الثانوي القائم في مصر، فبالرغم من وجود تفاوت في الرؤى، إلا أن غالبية الآراء تتفق على أهمية التحول إلى التوحيد أو إلى صورة أو أخرى من صور التعليم الثانوي الشامل، فرأت "ورقة العمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر" (١٩٧٩) اقتراح أنواع جديدة من التعليم الثانوي تضمن التعليم الشامل أو الموحد أو المتنوع بحسب احتياجات المجتمع العربي وظروف البيئات المختلفة^(٧٤). وفي محاولته لوضح نموذج مقترح لتطوير التعليم الثانوي العام، رأي فؤاد حلمي (١٩٩٣) أن الحل يكمن في مضاعفة الجهود لكي نضمن للجميع تعليما عاما ومهنيا، نظريا وعلميا، موحدا ومتنوعا في آن معا^(٧٥). وقد تناولت دراستي خالد قدرى (١٩٩٧)^(٧٦) وحسن محمد حسان (١٩٨٩)^(٧٧) هذه المشكلة بأكثر تفصيل حيث استرشدت كتنا الدراسيتين بالخبرات الأجنبية في هذا الصدد، فقارن قدرى بين التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية والسويد والتي أوصلته إلى اقتراح أن تسعى مصر من خلال المدارس الثانوية المتكاملة في خططها ومقرراتها الدراسية إلى تحقيق نوع من وحدة الإعداد لجميع طلاب هذه المرحلة من خلال تضيق الفجوة بين المسارات المختلفة^(٧٨).

أما حسن محمد حسان (١٩٨٩) فقد عرض لنموذج المدرسة الشاملة في إنجلترا، ولتجارب تطبيق المدرسة الثانوية الشاملة في العراق. وقد أوصلته التحليلات إلى وجود عوامل عديدة في مصر تفرض وجود مدرسة ثانوية جديدة تستقبل جميع الطلاب دون انتقاء، وتوفر مناخا تربويا قادرا على استثارة الدوافع الكامنة لدى الطلاب وتفجير طاقاتهم. وقد وضع تساؤلا حاول تقديم الإجابة عليه حول إمكان "إحكام" نظام المدرسة الثانوية الشاملة في نظامنا التعليمي. وبدت إجابته غير متفائلة حيث وضع العديد من المحاذير يقتضي الأمر إعادة النظر فيها ودراستها دراسة علمية متأنية قبل أن تتخذ قرارا في هذا الشأن^(٧٩).

أما دراسة كامل جاد (١٩٩٦) فقد توصلت إلى مساس الحاجة لتطوير نظام التعليم الثانوي وبنيته في مصر مستندا إلى عدة اعتبارات تشمل عجز البنية الحالية لهذا التعليم عن الوفاء بمتطلبات الإعداد للتعليم الجامعي، ومتطلبات التنقيف العام والإعداد للمواطنة، وللمشكلات النوعية العديدة التي يعاني منها هذا التعليم، وأبرزها غلبة الطابع النظري على المناهج، وبعدها عن العمل، وعن احتياجات الطلاب، واتباع طرق التدريس التقليدية الجامد. فضلا عن قصور المحاولات السابقة لتطوير هذا التعليم، وعجزه عن التكيف بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحادثة في المجتمع المصري على مدى الفترة الماضية^(٨٠).

ولكن رغم اعتراف الدراسات على الإجمال بما أدرجه جاد من مشكلات، إلا أن الرؤى بالنسبة للحلول تتفاوت من دراسة لأخرى، وإن كان حل المعضلة المزمنة، يتمثل في الفصل الحادث بين التعليم الثانوي "العام" و"الفني"، وأفضلية تنويع الدراسة الثانوية لكي تتماشى مع تنوع قدرات الطلاب واستعداداتهم في المرحلة العمرية التي يجتازونها ولكن دون أن يخل، كما ترى دلال يس (١٩٩١) بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الطلاب^(٨١).

ومن جماع ما تم عرضه من دراسات سابقة، فإننا نلاحظ الاتفاق بينها جميعها على أن التعليم الثانوي العام في مصر لم يتحقق له القدر المأمول فيه من الجودة النوعية، أو التميز بالنظر إلى ما يعانيه من مشكلات مزمنة. وكانت أبرز المشكلات التي اهتمت بإيرازها:

- عدم وجود فلسفة واضحة لهذا التعليم أو أهداف جيدة التحديد.
- الإزدواجية الثنائية في التعليم الثانوي والتي تحولت إلى إزدواجية ثلاثية خلال عقد التسعينات بين العام والفني والمهني، والرغبة الكاسحة من الطلاب وأولياء أمورهم للالتحاق بالأول، والعزوف عن الالتحاق بالآخرين.
- النظام الانتقائي في قبول الطلاب بالتعليم الثانوي العام.
- غياب تكافؤ الفرص بين طلاب هذا التعليم والعجز عن تحقيق ديمقراطية تعليمية.
- تكسد مناهج التعليم الثانوي العام بالمعلومات، والانفصام بين محتوى تلك المناهج وبين حاجات الطلاب، وحاجات البيئة، ومتطلبات الدراسة الجامعية.
- ضعف فعالية نظام الامتحانات المطبق، وقصوره عن اكتشاف صلاحية الطلاب للدراسة الجامعية.

وقد وضعت الكثير من الدراسات قائمة بالمقترحات للارتفاع بالجودة النوعية لهذا التعليم. ولكن كانت هناك ملاحظات على وجه العموم:-

(١) عدم اهتمام الكثير من الدراسات بإيراز الجانب الإجرائي الذي يمكن أن يتم به تحقيق ما تطرحه من مقترحات في الواقع العملي، وإن كان بعضها قد حاول أن يطرح نموذجاً للتطوير، واستراتيجية مقترحة.

(٢) إن الكثير من هذه الدراسات يستقي المشكلات وتحليلاتها مما أوردته التقارير والوثائق التعليمية، ورؤية الخبراء والباحثين، بينما لا يكاد يوجد اهتمام كاف "بالمنتج التعليمي" أي بخريجي التعليم الثانوي العام أنفسهم، وما يعتمل داخلهم من آراء حول جوانب القصور والتميز في التعليم الثانوي، والتي تكونت من خلال خبرتهم العملية أثناء دراستهم بالمدرسة الثانوية، وهي رؤى يرى الباحث ضرورة الالتفات إليها وإعطائها نفس القدر من الاهتمام الذي نوليه لرؤى الآخرين وتحليلاتهم في سبيل الوصول إلى تعليم ثانوي عام متميز.

هوامش الفصل الأول

- (١) وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم، نحو تعليم متميز للجميع القاهرة: ٢٠٠٠، ص ١٦، ص ١٢٠-١٢١
- (٢) وحدة التخطيط والمتابعة لبرنامج تحسين التعليم الثانوي، ثمرات الحوار في اللقاءات التمهيدية للمؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي في مصر (الفترة من ٥ نوفمبر ٢٠٠٠-٣٠ إبريل ٢٠٠١) القاهرة: مايو ٢٠٠١، ص ١١-١٢
- (٣) اعترفت بهذا الأمر كثير من الوثائق التعليمية ومن بينها:
- ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر، وزارة التربية والتعليم، ١٩٧٩، ص ٥٢-٥٣
- أحمد فتحي سرور، تطوير التعليم في مصر: سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه، وزارة التربية والتعليم، الطبعة الثانية، ١٩٨٩، ص ٤٨
- مجلس الشورى، تقرير لجنة الخدمات من موضوع "نحو سياسة تعليمية متطورة" مجلس الشورى، دور الانعقاد العادي الثاني عشر، ١٩٩٢، ص ٢٨
- (٤) حامد مصطفى عمار وآخرون، السياسة الاجتماعية للتعليم - القاهرة: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ١٩٩٨، ص ٨٨
- (٥) سعيد إبراهيم عبد الفتاح، "أزمة التعليم الثانوي العام في مصر: عواملها وأساليب مواجهتها" دراسة مقدمة إلى مؤتمر : التعليم الثانوي:الحاضر والمستقبل، المؤتمر العلمي السادس لرابطة التربية الحديثة (٦-٨ يوليو ١٩٩١)، الجزء الثاني، ص ٦٥٧
- (٦) عزت محمد خيرى، "سياسات ونظم القبول بالجامعات في ضوء فلسفة التعليم العالي ورسالة الجامعة الحديثة" دراسة مقدمة إلى المؤتمر القومي لتطوير التعليم (القاهرة ١٤-١٦ يوليو ١٩٨٧)، ص ٤
- (٧) نظام القبول بالجامعات المصرية"، ملخص البحث المقدم من وزارة الدفاع - الكلية الحربية إلى المؤتمر القومي لتطوير التعليم، المرجع السابق، ص ٧
- (٨) وصل الأمر ببعض الصحف اليومية أن تفرد، وعلى مدى فترة امتحانات الشهادتين الإعدادية والثانوية، أجزاء من صفحاتها لاستطلاع آراء الطلاب وأولياء أمورهم في مثل هذه الأمور مما يشكل بعض الضغوط على المسؤولين الذين لا يجدون بداً من الاستجابة لبعضها، بتأكيد سهولة الامتحانات من أجل تهدئة الخواطر. ويرى الباحث أن مثل هذه الأمور منوطة " بالمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي " والذي يستطيع بخبرائه أن يضمن المستوى المناسب للأوراق الإمتحانية دون حاجة لأي تدخل من الرأي العام أو أجهزة الإعلام الجماهيرية في الفنيات التي يتبعها في ذلك.
- (٩) ثمرات الحوار في اللقاءات التمهيدية ٠٠٠٠ مرجع سابق، ص ١١-١٢

- (١٠) حسن محمد حسان " التكامل بين الجوانب النظرية والتطبيقية بالمدرسة الثانوية الشاملة ومدي ملائمتها للتعليم الثانوي في مصر، " دراسته مقدمة لندوة " تطوير المدرسة الثانوية العامة في ضوء تجارب المدرسة الثانوية الشاملة، ٧/٢٤ إلى ٧/٢٧ ١٩٨٩/٧. القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية يوليو ١٩٨٩. ص ١٧-٢٥
- انظر أيضا : احمد إبراهيم احمد السيد، " الأبعاد السياسية والاجتماعية، وانعكاسها علي تطوير التعليم الثانوي العام في مصر، "دراسة مقدمة إلى مؤتمر " التعليم الثانوي الحاضر والمستقبل " المؤتمر العلمي السادس لرابطه التربية الحديثة (٦-٨ يوليو ١٩٩١) الجزء الأول.
- (١١) إبراهيم محمد إبراهيم، عبد الراضي إبراهيم، "المدرسة الشاملة كمدخل لتطوير التعليم الثانوي في مصر - دراسة تحليلية"، دراسة مقدمة إلى المؤتمر نفسه، ص ٩٦ - ١٠٠
- أيضا : عابدة أبو غريب وهمام بدر اوي، "تعدد الشعب التخصصية في إطار وحدة المعرفة وتكاملها، مدخل لتطوير التعليم الثانوي العام - دراسة مقدمة "لندوة تطوير المدرسة الثانوية العامة في ضوء تجارب المدرسة الثانوية الشاملة" ١٩٨٩/٧/٢٤-١٩٨٩/٧/٢٧. القاهرة :المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٨٩، ص ٤-٩
- (١٢) ثناء يوسف العاصي "بعض أشكال التجديد في التعليم الثانوي في إطار مفهوم التعليم المستمر"، دراسة مقدمة إلى مؤتمر "التعليم الثانوي: الحاضر والمستقبل، المرجع السابق، ص ٢٣٤-٢٤٢
- أيضا: سيد إبراهيم عبد الفتاح، "أزمة التعليم الثانوي في مصر عواملها وأساليب مواجهتها"، دراسة مقدمة إلى مؤتمر التعليم الثانوي: الحاضر والمستقبل، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٦٤٥-٦٥٠
- (١٣) ثناء يوسف العاصي، "بعض أشكال التجديد في التعليم الثانوي في إطار مفهوم التعليم المستمر"، المرجع السابق، ص ٢٣٤-٢٤٢
- أنظر أيضا:
- سلامة صابر العطار "التعليم الثانوي العام في ضوء ديمقراطية التعليم" دراسة مقدمة إلى مؤتمر (التعليم الثانوي: الحاضر والمستقبل)، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٦٦
 - همام بدر اوي زيدان "ظاهرة التمايز بالمرحلة الثانوية في مصر - نظرة تحليلية"، دراسة مقدمة إلى ندوة تطوير المدرسة الثانوية العامة في ضوء تجارب ٠٠٠٠، مرجع سابق.
 - محمد محمد سكران "نظام التشعيب في المدرسة الثانوية العامة في مصر"، دراسة مقدمة إلى مؤتمر التعليم الثانوي: الحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص ١٨١-١٩٨
 - حسن عبد المالك محمود، "تطوير التعليم الثانوي العام في مصر - نموذج مقترح"، دراسة مقدمة إلى نفس المؤتمر، ص ٢٠٠-٢٢٦

- (١٤) حامد مصطفى عمار وآخرون، مرجع سابق، الفصل الثالث، ص ٥١-٩٩.
- كامل حامد جاد، تطوير التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية في ضوء المتغيرات المجتمعية والتعليمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية - جامعة عين شمس، ١٩٩٦ ص ٨٠-١٠١
- أحمد إبراهيم أحمد، "الأبعاد السياسية والاجتماعية...."، مرجع سابق، ص ٢٠، ٤١-٤٢
- خالد قدرى إبراهيم، دراسة مقارنة لبنية التعليم الثانوي في مصر وبعض البلاد الأخرى - رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٧ ص ٣٩٨-٣٩٩
- فوزية مصطفى عثمان (باحث رئيسي)، اتجاهات السياسة التعليمية في الثمانينيات - دراسة تحليلية للتعليم العام في مصر.
- القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٢.
- (١٥) ثمرات الحوار في اللقاءات التمهيدية ٠٠٠٠ مرجع سابق، ص ٣
- (١٦) المرجع السابق
- (١٧) Saeed Gamil Soliman, "Planning Educational Reform in Egypt: Some Proposals for workability"
- دراسة قدمت أمام مؤتمر "بدائل إصلاح السياسات التعليمية"
- القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (١/٢٩ - ١/٣١/١٩٨٩)، ص ١
- (١٨) جمال أبو الوفا ومحمد حسن رسمي "نحو صيغة جديدة لإدارة التعليم الثانوي العام في مصر لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"، دراسة قدمت الي مؤتمر التعليم الثانوي: الحاضر والمستقبل، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص ٩٧٥.
- (١٩) أنظر: حسن محمد حسان، "رؤية إنسانية لمفهوم ضبط جودة التعليم"، دراسات تربوية جزء ٦٥، ١٩٩٥، ص ٤٧ - ٥١.
- (٢٠) القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الثانوي.
- (٢١) قانون التعليم العام رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨. مادة (٥٩).
- (٢٢) قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨، وقد تم فيه تجميع كافة قوانين التعليم قبل الجامعي في قانون واحد يشمل التعليم العام والفني معاً. (مادة ٢٢).
- (٢٣) أنظر: فؤاد أحمد حلمي، تطوير التعليم الثانوي العام في مصر - نموذج مقترح القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، يونيو ١٩٩٣. ص ١٧ - ٢٠
- أيضاً: كامل حامد جاد، تطوير التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية في ضوء المتغيرات المجتمعية والتعليمية، مرجع سابق
- (٢٤) فؤاد أحمد حلمي، المرجع السابق، ص ١٩ - ٢٠
- أيضاً: سناء سيد مسعود، الأهداف التربوية : دراسة مقارنة في كل من مصر وأمريكا. رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية - جامعة القاهرة، ١٩٩٧ الفصل الخامس، ص ١٥٢ - ١٨٦
- أيضاً: كامل حامد جاد، المرجع السابق، ص ١١٨ - ١١٩
- (٢٥) حامد مصطفى عمار وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٧

- (٢٦) عبد الواحد بصيلة، "دراسة حول تكوين الطالب الجامعي". دراسة مقدمة للمؤتمر القومي لتطوير التعليم (القاهرة : ١٤ - ١٦ يوليو ١٩٨٧)، ص ١ - ٣
- (٢٧) جامعة أسيوط، وحدة تقويم الأداء الجامعي، دراسة إحصائية لنتائج المرحلة الجامعية الأولى للعام الجامعي ٩٦ / ١٩٩٧. جامعة أسيوط : يونيو ١٩٩٨، ص ١٣٣
- (٢٨) المرجع السابق، ص ١٣٣ - ١٣٥
- (٢٩) سعيد إسماعيل علي، "مقدمة: وقفة مع التعليم العالي في العالم العربي" في مؤتمر رابطة التربية الحديثة وجامعة عين شمس بعنوان "التعليم العالي في الوطن العربي - آفاق مستقبلية". القاهرة ٨ - ١٠ يوليو ١٩٩٠.
- (٣٠) محمد زكريا عبد الوهاب، "الأداء الجامعي بين النموذجية والتطبيق". دراسة مقدمة إلى المؤتمر القومي السنوي الخامس لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس بعنوان "تقويم الأداء الجامعي" (١٢/٨ - ١٠/١٢/١٩٩٨) - القاهرة، ص ١٠٣ - ١٠٥
- (٣١) جامعة عين شمس - مركز تطوير التعليم الجامعي، المؤتمر القومي السنوي الرابع (١٢/١٦ - ١٩٩٧/١٢/١٨)، البيان الختامي للمؤتمر.
- (٣٢) محمد سعيد عبد الفتاح، "القبول في الجامعات" دراسة مقدمة للمؤتمر القومي لتطوير التعليم (٧/١٤ - ١٩٨٧/٧/١٦) - الجزء الثاني: القبول في الجامعات، ص ٦.
- (٣٣) سلامة صابر العطار، "التعليم الثانوي العام في ضوء ديمقراطية التعليم" دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السادس لرابطة التربية الحديثة بعنوان "التعليم الثانوي: الحاضر والمستقبل"، (٦ - ٨ يوليو ١٩٩١). الجزء الأول، القاهرة، ص ٥١
- (٣٤) BRIDGES Model of Determinants of Educational Outcomes (as of January 24, 1987) Stencil.
- (٣٥) حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل. القاهرة، دار المعارف، د.ت.، ص ٧٥
- (٣٦) ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ٤٥
- (٣٧) المرجع السابق، نفس الصفحة
- (٣٨) المرجع السابق
- (٣٩) المرجع السابق، ص ٤٦
- (٤٠) أحمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص ١٠٥
- (٤١) المرجع السابق، ص ١٩٠
- (٤٢) المرجع السابق، نفس الصفحة
- (٤٣) المرجع السابق، ص ١٩١ - ١٩٦
- (٤٤) تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى، مرجع سابق، ص ٢١ - ٢٢
- (٤٥) وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم - المشروع القومي لتطوير التعليم. القاهرة : ١٩٩٩، ص ١٤
- (٤٦) مبارك والتعليم (٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص ٤٨ - ١١٥

- (٤٧) ثمرات الحوار في اللقاءات التمهيدية، مرجع سابق، ص ١١
- (٤٨) المرجع السابق، ص ١٢
- (٤٩) محمد منير مرسي، الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص ٨
- (٥٠) سعيد إبراهيم عبد الفتاح، "أزمة التعليم الثانوي العام في مصر: عواملها وأساليب مواجهتها" دراسة مقدمة إلى مؤتمر "التعليم الثانوي الحاضر والمستقبل"، مرجع سابق، ص ٦٥٠ - ٦٥٥
- (٥١) أنظر: جمال أبو الوفا ومحمد حسن رسمي، مرجع سابق، ص ٩٧١ - ٩٨٤
أيضا: أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص ٢٨ - ٤٣
- (٥٢) المرجع السابق
أيضا:
- سعيد إبراهيم عبد الفتاح، مرجع سابق.
 - خالد قدرى إبراهيم، مرجع سابق.
 - إبراهيم محمد إبراهيم وعبد الراضي إبراهيم، "المدرسة الشاملة - كمدخل لتطوير التعليم الثانوي في مصر - دراسة تحليلية، دراسة مقدمة إلى مؤتمر التعليم الثانوي : الحاضر والمستقبل، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٩١ - ٩٦
- (٥٣) سلامة صابر العطار، مرجع سابق، ص ٦٧
- (٥٤) فؤاد أحمد حلمي، مرجع سابق، ص ٢٠
- (٥٥) كامل حامد جاد، مرجع سابق، ص ١٠١، ١١٩
- (٥٦) المرجع السابق، ص ١١٩
- (٥٧) سناء سيد مسعود، الأهداف التربوية : دراسة مقارنة، مرجع سابق.
- (٥٨) المرجع السابق، ص ١٦١
- (٥٩) أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سابق.
- (٦٠) المرجع السابق، ص ٣٨
- (٦١) فؤاد أحمد حلمي، مرجع سابق، ص ٢٠
- (٦٢) ثناء يوسف العاصي، "بعض أشكال التجديد في التعليم الثانوي في إطار مفهوم التعليم المستمر"، دراسة مقدمة لمؤتمر "التعليم الثانوي - الحاضر والمستقبل"، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٢٣١ - ٢٤٢
- (٦٣) دلال يس، "المدرسة الثانوية بين المساواة والتنوع، "تصور مستقبلي"، دراسة مقدمة لمؤتمر "التعليم الثانوي - الحاضر والمستقبل"، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٣٠٤ - ٣٠٥
- (٦٤) مصطفى عبد القادر زيادة وآخرون، مشروع التقرير الختامي لبحث : التعليم الثانوي : إشكاليات الحاضر وسيناريوهات المستقبل، القاهرة : منتدى العالم الثالث، نوفمبر ١٩٩٩، ص ٧٨
- (٦٥) سعيد إبراهيم عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ٦٥٥ - ٦٦٠
- (٦٦) المرجع السابق، ص ٦٦٠
- (٦٧) ثناء يوسف العاصي، مرجع سابق

-
- (٦٨) نادية محمد عبد المنعم، مرجع سابق
- (٦٩) دلال يس، مرجع سابق
- (٧٠) المرجع السابق، ص ٣٠٢
- (٧١) سعيد إبراهيم عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ٦٥٧
- (٧٢) أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص ٣٢
- (٧٣) خالد قدرى إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٦٥ - ١٦٦
- (٧٤) ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ٦٠ - ٦١
- (٧٥) فؤاد أحمد حلمي، مرجع سابق، ص ١٨٢
- (٧٦) خالد قدرى إبراهيم، مرجع سابق.
- (٧٧) حسن محمد حسان، "التكامل بين الجوانب النظرية والتطبيقية بالمدرسة الشاملة ومدى ملائمتها للتعليم الثانوي في مصر"، مرجع سابق، ص ٦ - ١٦
- (٧٨) خالد قدرى إبراهيم، مرجع سابق، الفصل الثامن.
- (٧٩) حسن محمد حسان، مرجع سابق، ص ٢٦ - ٢٧
- (٨٠) كامل حامد جاد، مرجع سابق، ص ١٢٦
- (٨١) دلال يس محمد، مرجع سابق، ص ٣٠٢

الفصل الثاني

الصعوبات التي يواجهها خريجو التعليم الثانوي العام في
دراساتهم الجامعية كمؤشرات على جوانب التميز المفقودة

الفصل الثاني

الصعوبات التي يواجهها خريجو التعليم الثانوي العام في دراستهم الجامعية كمؤشرات

على جوانب التميز المتقدمة

خطة الفصل:

يستكشف الفصل، من خلال الدراسة الميدانية، رؤية عينة من المتخرجين في التعليم الثانوي العام حول عدد من الصعوبات التي يواجهونها في دراستهم الجامعية، ويحاول التعرف على الصلة بين الصعوبات التي يستشعرونها، وبين ما تلقوه من رعاية وتوجيه، وما اجتازوه من خبرات، خلال دراستهم بالمدرسة الثانوية، فالوظيفة الأساسية التي تؤديها الدراسة الميدانية في هذا الصدد، تستند إلى كونها دعامة رئيسية لاستكشاف رؤية الطلاب للصعوبات، ولموقع المدرسة الثانوية العامة منها. لكن جوهر ما تسعى إليه الدراسة برمتها، هو استكشاف الطريق إلى تحقيق تعليم ثانوي عام "متميز" في مصر، انطلاقاً من نتائج ما استكشفته الدراسة الميدانية بالنسبة للصعوبات باعتبارها مؤشرات على جوانب التميز المتقدمة في التعليم الثانوي العام القائم. ويهيئ هذا الاستكشاف المجال لمناقشته قضايا التميز (الفصل الثالث) استناداً إلى الأدبيات المتاحة من بحوث ودراسات وتقارير ووثائق، دون إغفال لما تفصح عنه الدراسة الميدانية من نتائج. وتوصلنا القضايا التي تتم مناقشتها إلى المقترحات التي ترسم الطريق لتحقيق التميز لهذا التعليم (الفصل الرابع).

وبسبب طبيعة الدور الذي تضطلع به الدراسة الميدانية، والحرص على وضعه في حجمه الطبيعي الذي لا يعوق استرسال المناقشة، ولا يصرف انتباه القارئ عن الخط الفكري الذي تنتهجه الدراسة، رؤى كما سبقت الإشارة في الفصل الأول، إرجاء تناول التفاصيل المتعلقة بإجراءات الدراسة الميدانية، وجدول العينة، إلى نهاية الدراسة^(*) وكذلك الصورة النهائية لاستمارة استطلاع الرأي التي تم تطبيقها^(**).

وقد تم إجراء الدراسة الميدانية على مدى الفترة من نوفمبر - ديسمبر ٢٠٠٠، وشملت الدراسة في صورتها النهائية (٣٠٢) من خريجي التعليم الثانوي العام ممن يدرسون في العام الجامعي ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ بسبع من الكليات بجامعات القاهرة، وعين شمس،

* الملحق (ب) في نهاية الدراسة

** الملحق (أ) في نهاية الدراسة

وحلوان، في الفرق الدراسية من الثانية (الأولى في الكليات ذات الفرق التمهيدية) إلى الرابعة، موزعين كما يلي:

٤٧	طالبا وطالبة	بكلية الهندسة - جامعة عين شمس
٥٠	طالبا وطالبة	بكلية التربية - جامعة عين شمس
٤٠	طالبة	بكلية التمريض - جامعة عين شمس
٣٤	طالبا وطالبة	بكلية الآداب - جامعة عين شمس
٥٤	طالبا وطالبة	بكلية التجارة - جامعة القاهرة (بني سويف)
٢٧	طالبا وطالبة	بكلية الآداب - جامعة القاهرة (بني سويف)
٥٠	طالبا وطالبة	بكلية العلوم - جامعة حلوان

وشملت استمارة استطلاع الرأي في صورتها النهائية التي تم تطبيقها (٢٨) سؤالا، منها خمسة أسئلة مفتوحة وخمسة عشر سؤالا من النوع المقيد، وثمانية أسئلة من النوع المقيد المحتوي على جزء مفتوح.

وقد دارت الأسئلة حول خمسة من مجالات الصعوبات التي يواجهها أفراد العينة في دراستهم الجامعية كما يلي:-

(١) المجال الأول: ويتعلق بضعف ما تلقوه خلال مرحلة دراستهم الثانوية من تهيئة للانتقال إلى مرحلة الدراسة الجامعية

وقد شمل خمسة أسئلة:-

- سؤال حول ما إذا كان انتقال طلاب التعليم الثانوي العام إلى مرحلة الدراسة الجامعية، على وجه الإجمال، يتم من خلال تمهيد كاف لمواجهة متطلبات المرحلة الجديدة. (سؤال ١)

- سؤال حول مدى التمهيد الذي تلقاه فرد العينة شخصيا من خلال المدرسة الثانوية العامة التي كان يدرس بها، للانتقال إلى مرحلة الدراسة الجامعية.

(سؤال ٢)

- سؤال لمعرفة كيف أثر ذلك على دراسته الجامعية. (سؤال ٣)
 - سؤال تطرح فيه أمام فرد العينة عدد من العوامل التي يمكن أن تكون وراء التمهيد غير الكافي لطلاب المدرسة الثانوية العامة، ليختار ما يوافق عليه منها، مع إتاحة الفرصة له ليضيف المزيد من العوامل. (سؤال ٤)
 - سؤال تطرح فيه أمام فرد العينة عدد من الأساليب المقترحة لتمكين المدرسة الثانوية العامة القائمة من التمهيد الجيد لطلابها للانتقال إلى الدراسة الجامعية، ليختار ما يوافق عليه منها، مع إتاحة الفرصة له ليضيف المزيد من الأساليب. (سؤال ٥)
- (٢) المجال الثاني: ويتعلق بقصور ما تلقوه خلال مرحلة دراستهم الثانوية من توجيه تربوي لاختيار مجالات الدراسة الأكثر ملائمة لقدراتهم وميولهم.
- وقد شمل ستة أسئلة:
- سؤال عما إذا كان اختيار الطلاب لمجالات الدراسة الجامعية المناسبة لميولهم وقدراتهم، يشكل مشكلة بالفعل. (سؤال ٦)
 - سؤال من واقع الخبرة الشخصية لفرد العينة عما إذا كانت المدرسة الثانوية العامة قد ساعدته لكي يحسن اختيار المجال المتمشي مع ميوله وقدراته. (سؤال ٧)
 - سؤال للتعرف على الأسلوب الذي كانت المدرسة الثانوية العامة تنتهجه مع فرد العينة لتوجيهه لاختيار المجال الأكثر ملائمة لميوله وقدراته. (سؤال ٨)
 - سؤال لمعرفة تقييم فرد العينة لجودة وفعالية التوجيه التربوي المقدم من خلال المدرسة الثانوية العامة. (سؤال ٩)
 - سؤال تطرح فيه أمام فرد العينة عدد من العوامل التي يمكن أن تكون وراء ضعف نظام توجيه المدرسة الثانوية العامة لطلابها، ليختار ما يوافق عليه

منها، مع إتاحة الفرصة له ليضيف المزيد من العوامل. (سؤال ١٠)

- سؤال لاستكشاف رؤية فرد العينة حول الأساليب التي يراها كفيلة بتحسين فعالية نظام التوجيه التربوي لطلاب المدرسة الثانوية العامة. (سؤال ١١)

(٣) المجال الثالث: ويتعلق بضعف الجهود خلال مرحلة دراستهم الثانوية لتعويدهم الاعتماد على الذات وإعلاء الفهم والإبداع بديلا عن الحفظ واسترجاع المعلومات. وقد شمل ستة أسئلة:

- سؤال عما إذا كان ضعف اعتماد الطلاب على أنفسهم بسبب عدم تعودهم على ذلك خلال المرحلة الثانوية، يمثل مشكلة بالفعل. (سؤال ١٢)
- سؤال حول مدى تعود فرد العينة خلال دراسته الثانوية، على البحث عن المعلومة بنفسه من المراجع والقواميس.... الخ. (سؤال ١٣)
- سؤال للتعرف على مدى تردد فرد العينة خلال مرحلة الدراسة الثانوية على المكتبة المدرسية للقراءة والإطلاع. (سؤال ١٤)
- سؤال لمعرفة تقييم فرد العينة، من واقع خبرته الشخصية، لفعالية جهود المدرسة الثانوية في تعويد طلابها على الاعتماد على أنفسهم في الدراسة. (سؤال ١٥)
- سؤال تطرح فيه أمام فرد العينة عدد من النتائج التي قد تترتب على عدم تعود الطلاب الاعتماد على أنفسهم في الدراسة، ليختار ما يوافق عليه منها، مع إتاحة الفرصة له ليضيف المزيد من النتائج. (سؤال ١٦).
- سؤال لاستكشاف رؤية فرد العينة للأساليب التي يمكن للمدرسة الثانوية من خلالها أن تعود طلابها الاعتماد على أنفسهم في الدراسة. (سؤال ١٧)

• سؤال حول ما إذا كان تكيف الطلاب، بوجه عام، مع مقتضيات الدراسة الجامعية القائمة على الفهم والتطبيق، يمثل مشكلة بالفعل. (سؤال ١٨)

• سؤال لاستكشاف الخبرة الشخصية لفرد العينة عما إذا كانت صعوبة التكيف بالنسبة لبعض الطلاب ترجع إلى التركيز على أسلوب الحفظ والتلقين خلال الدراسة بالمدرسة الثانوية. (سؤال ١٩)

• سؤال يطرح فيه أمام فرد العينة عدد من الأسباب حول شيوع الحفظ والتلقين بالمدرسة الثانوية، ليختار ما يوافق عليه منها، مع إتاحة الفرصة له لإضافة المزيد من الأسباب. (سؤال ٢٠)

(٤) المجال الرابع: ويتعلق بقلة تقدير الطلاب لأهمية الأنشطة التربوية وضعف إقبالهم على ممارستها.

وقد شمل أربعة أسئلة:

• سؤال حول ما إذا كانت صعوبة الانخراط في الأنشطة بالكليات تمثل مشكلة بالفعل. (سؤال ٢١)

• سؤال لمعرفة ما إذا كانت الصعوبة ترجع إلى عدم التعود على ممارسة الأنشطة خلال مرحلة الدراسة الثانوية. (سؤال ٢٢)

• سؤال تطرح فيه أمام فرد العينة عدد من العوامل التي يمكن أن تقف وراء عدم تعود الطلاب على الانخراط بالأنشطة خلال المرحلة الثانوية، ليختار ما يوافق عليه منها، مع إتاحة الفرصة له لإضافة المزيد من العوامل. (سؤال ٢٣)

• سؤال لاستكشاف رؤية فرد العينة للأساليب التي يمكن للمدرسة الثانوية من خلالها أن تحقق مشاركة أكبر عدد من الطلاب في الأنشطة المختلفة. (سؤال ٢٤)

(٥) المجال الخامس: ويتعلق بضعف ما اكتسبوه خلال المدرسة الثانوية من مهارات في استخدام التكنولوجيا الحديثة وبخاصة الكمبيوتر والإنترنت.

وقد شمل أربعة أسئلة:

• سؤال حول ما إذا كان عدم إتقان طلاب الجامعات لاستخدام الكمبيوتر والإنترنت يمثل مشكلة بالفعل. (سؤال ٢٥)

• سؤال لاستكشاف الخبرة الشخصية لفرد العينة، وما إذا كانت المدرسة الثانوية قد أعدته إعدادا كافيا لاستخدام الكمبيوتر والإنترنت. (سؤال ٢٦)

• سؤال تطرح فيه أمام فرد العينة عدد من العوامل التي يمكن أن تقف وراء ضعف إعداد المدرسة الثانوية لطلابها لاستخدام الكمبيوتر والإنترنت، ليختار ما يوافق عليه منها، مع إتاحة الفرصة له لإضافة المزيد من العوامل. (سؤال ٢٧)

• سؤال تطرح فيه أمام فرد العينة عدد من الأساليب المقترحة التي يمكن من خلالها زيادة فعالية دور المدرسة الثانوية في إكساب طلابها مهارة استخدام الكمبيوتر والإنترنت، ليختار ما يوافق عليه منها، مع إتاحة الفرصة له لإضافة المزيد من الأساليب (سؤال ٢٨).

ونسورد في القسم التالي من الفصل، ما أفرزته الدراسة الميدانية من نتائج حول مدى شيوع الصعوبات بالنسبة لكل مجال من المجالات الخمسة، مع إرجاء باقي النتائج، والمتعلقة بأسباب كل صعوبة، وتأثيراتها على الطلاب، ودور المدرسة الثانوية العامة فيها ليتم، كما سلفت الإشارة، في إطار القضايا التي تتم مناقشتها في الفصل الثالث. أما النتائج المتعلقة بالمقترحات التي تكفل دور المدرسة الثانوية العامة بازاء مواجهة الصعوبات، فيتم تناولها في ثنايا الفصل الرابع من الدراسة.

وفي تناول الدراسة للنتائج حول مدى شيوع الصعوبات في نظر أفراد العينة، راعت التمييز بين أمرين: رؤية عينة الدراسة بالنسبة لشيوع كل صعوبة من الصعوبات "على المستوى العام"، أي بين طلاب الجامعات عموما، وبين "الخبرة الشخصية" لفرد العينة بالنسبة للصعوبة. ومن ثم، يعبر الأول عن الصعوبة من المنظور العام، أما الثاني، فيتحرى الصعوبة من منظور الخبرة الشخصية لفرد العينة نفسه.

ونتناول فيما يلي بالتحليل، كلا المنظورين تفصيلا.

أولا : مدى شيوع الصعوبات على المستوى العام بين طلاب الجامعة:

يوضح الجدول التالي الرؤية الإجمالية للعيينة بالنسبة لشيوع كل صعوبة من الصعوبات، مع ملاحظة أن الصعوبة الثالثة يندرج تحتها أمران: الأول عدم تعود الاعتماد على النفس، والثاني الاعتياد على الحفظ والتلقين.

جدول رقم ١/٢

يبين تقدير أفراد العينة الكلية للدراسة بالنسبة لشيوع كل صعوبة على المستوى العام لطلاب الجامعة

الصعوبة	درجة وجودها على المستوى العام					
	كثيرا (تماما)		إلى حد ما		لا تحدث	
	العدد	% في العينة الكلية	العدد	% في العينة الكلية	العدد	% في العينة الكلية
١. التمهيد غير الكافي للاتحاق بالتعليم الجامعي	١٥٨	٥٢,٣ %	١٣٩	٤٦ %	٥	١,٧ %
٢. ضعف التوجيه التربوي الذي تلقاه الطلاب	٢٠٤	٦٧,٥ %	٩٠	٢٩,٨ %	٨	٢,٦ %
٣. أ. عدم تعود الاعتماد على النفس في الدراسة	١٦٤	٥٤,٣ %	١٢١	٤٠,١ %	١٧	٥,٦ %
ب. اعتياد الحفظ والتلقين	١٢٣	٤٠,٧ %	١٥٣	٥٠,٧ %	٢٦	٨,٦ %
٤. صعوبة الانخراط في الأنشطة المتنوعة في الكليات	١٢٢	٤٠,٤ %	١٤٢	٤٧ %	٣٨	١٢,٦ %
٥. عدم إتقان مهارة استخدام الكمبيوتر	١٩٧	٦٥,٢ %	٨٧	٢٨,٨ %	١٨	٦ %

وبمقارنة نتائج الدراسة الميدانية حول الصعوبات الخمس السابق الإشارة إليها، وجد أن أكثرها شيوعا، في تقدير العينة الكلية، كانت المتعلقة بضعف التوجيه التربوي الذي يتلقاه الطلاب، حيث أفاد (٦٧,٥ %) من إجمالي عينة الدراسة بوجود هذه الصعوبة "كثيرا"، وأفاد (٢٩,٨ %) بوجودها "إلى حد ما" فقط، فنالت بهذا الترتيب الأول من حيث الشيوع. وقد تلاها في الترتيب، الصعوبة المتعلقة بعدم إتقان طلاب الجامعات عموما لمهارة استخدام الكمبيوتر والإنترنت، حيث أفاد (٦٥,٢ %) من إجمالي عينة الدراسة بوجودها "كثيرا"، و (٢٨,٨ %) بوجودها "إلى حد ما". أما الترتيب الأخير فكان للصعوبة المتعلقة بالانخراط في الأنشطة المتنوعة بالكليات، حيث استشر وجودها كثيرا (٤٠,٤ %) فقط من إجمالي عينة الدراسة، كما استشر ٤٧ % وجودها "إلى حد ما".

أما النتائج بالنسبة لوجود كل صعوبة من الصعوبات على مستوى عينة طلاب كل كلية من الكليات السبع الداخلة في الدراسة، فنتضح من الجدول التالي:-

جدول رقم ۲/۲

يبين النسبة المئوية لإقرار فئات الدراسة بالنسبة لشيوع كل صعوبة من الصعوبات

مدى وجود كل مشكلة بحسب كل عينة فرعية

مدى وجود كل مشكلة بحسب كل صيغة فرعية																											
الإجمالي		لا توجد %						الإجمالي		بشي حد مس %						الإجمالي		كثير %						المشكلة			
عدد	%	علوم حلوان	آداب بني سويف	تجارة بني سويف	آداب عين شمس	تمريض	تربية	هندسة	عدد	%	علوم حلوان	آداب بني سويف	تجارة بني سويف	آداب عين شمس	تمريض	تربية	هندسة	عدد	%	علوم حلوان	آداب بني سويف	تجارة بني سويف	آداب عين شمس		تمريض	تربية	هندسة
١٧	٥	صفر	صفر	١,٨	٨,٨	٢,٥	صفر	صفر	٤٦	١٣٩	٥٢	٥٩,٣	٦٦,٧	٣٥,٣	١٧,٥	٣٨	٤٩	٥٢,٣	١٥٨	٤٨	٤٠,٧	٣١,٥	٥٥,٩	٨٠	٦٢	٥١	١. التمديد غير الكافي للا تحقق بالتعليم الجامعي
٢,٦	٨	صفر	٢,٧	٥,٦	٥,٩	صفر	صفر	٤,٢	٢٩,٨	٩٠	٣٠	٣٣,٣	٢٥,٩	٢٥,٣	٢٠	٣٠	٣٦,٢	١٧,٥	٢٠,٤	٧٠	٦٣	١٨,٥	٥٨,٨	٨٠	٧٠	٥٩,٧	٢. اضعف التوجيه التربوي الذي يتلقاه الطلاب
٥,٦	١٧	٤	٧,٤	٧,٤	٥,٩	٥	٦	٤٤,٣	٤٠,١	١٢١	٣٤	٤٨,١	٥٠	٣٢,٣	٤٠	٤٨	٢٧,٧	٥٤,٣	١٦٤	٦٢	٤٤,٤	٤٢,٦	٦١,٨	٥٥	٤٦	٦٨	٣. عدم تعمق الاعتماد على النفس في الدراسة
٨,٦	٢٦	٤	٣,٧	١٣	١١,٨	١٢,٥	٨	٦,٤	٥٠,٣	١٥٣	٥٢	٤٨,١	٤٨,١	٥٨,٨	٤٠	٥٨	٤٩	٤٠,٧	١٢٣	٤٤	٤٨,١	٣٨,٩	٢٩,٤	٤٧,٥	٣٤	٤٤,٧	٤. اعتماد الحفظ والتلقين
١٢,٦	٣٨	١٠	١٤,٨	١٣	٢٠,٦	١٢,٥	٨	١٢,٨	٤٧	١٤٢	٦٦	٥٥,٥	٤٤,٤	٤١,١	٤٠	٤٦	٣٦,٢	٤٠,٤	١٢٢	٢٤	٢٩,٦	٤٢,٦	٣٨,٢	٤٧,٥	٤٦	٥٠	٥. صعوبة الانخراط في الأنشطة المتنوعة في الكليات
٦	١٨	صفر	١١,١	٧,٤	١٧,٦	٧,٥	صفر	٤,٢	٢٨,٨	٨٧	٢٤	٢٥,٩	٢٢,٢	٤١,١	٢٧,٥	٢٨	٣٦,٢	٢٥,٢	١٩٧	٧٦	٦٣	٧٠,٤	٤١,١	٦٥	٧٢	٥٩,٦	٦. عدم إتقان مهارة استخدام الكمبيوتر

وبتحري الفروق بين عينات الكليات السبع يتضح ما يلي:-

(١) بالنسبة لعدم كفاية ما تلقاه أفراد العينة خلال دراستهم الثانوية من تمهيد للانتقال إلى المرحلة الجامعية، كانت الآراء، على الجملة، مدعمة للإقرار بوجود الصعوبة على المستوى العام لطلاب الجامعات، لكن تفريغ الاستجابات أظهر بعض التفاوت فيما نالته بالنسبة لكل كلية منها، حيث أفاد (٨٠ %) من عينة كلية التمريض بوجودها "كثيراً"، وهي تمثل أعلى الاستجابات بالمقارنة بفئات العينة الأخرى، وقد يرجع هذا الأمر إلى زيادة شعور أفراد عينة هذه الكلية أكثر من غيرهم بصعوبة الانتقال، وعدم توقعهم لهذه النوعية من الدراسة، بينما كانت أدنى نسبة في عينة كلية التجارة (القاهرة) بنسبة (٣١,٥ %) من عينة تلك الكلية. وعند محاولة استكشاف نسبة من نفوا وجود هذه الصعوبة (لا تحدث)، تبين أنها لم تلق تحبيذاً في أي من فئات العينة الفرعية. وكان النفي مطلقاً (صفر %) في عينات كل من: كلية الهندسة - كلية التربية - كلية آداب القاهرة - كلية علوم حلوان، بينما لم تتعدى (١,٨ %) بالنسبة لعينة كلية تجارة القاهرة و (٢,٨ %) بالنسبة لعينة كلية التمريض، و (٨,٨ %) في عينة كلية الآداب - عين شمس - مما يتأكد معه تقدير أفراد العينة لشبوع الصعوبة بين طلاب الجامعات عموماً.

(٢) بالنسبة لصعوبة عدم ملائمة الدراسة الجامعية عموماً لميول وقدرات الطلاب، فقد أقر بوجودها كثيراً (٨٠ %) من عينة كلية التمريض، (٧٠ %) من عيني كلية التربية وكلية العلوم، وكانت أدنى النسب في عينة كلية آداب عين شمس (٥٨,٨ %) وكلية الهندسة (٥٩,٧ %). وقد وضح من النتائج شيوخ تقدير أفراد العينة بأنها تمثل صعوبة عامة لطلاب الجامعات. وعند تحري نسبة من نفوا وجود هذه الصعوبة (لا تحدث)، وجد أن النفي كان مطلقاً (صفر %) في عينات كلية التربية وكلية التمريض وكلية العلوم. وكان ضئيلاً لا يتعدى (٣,٧ %) بالنسبة لعينة كلية آداب القاهرة و (٥,٩ %) في عينة كلية آداب عين شمس.

(٣) بالنسبة لصعوبة عدم تعود أفراد العينة منذ المرحلة الثانوية الاعتماد على أنفسهم في الدراسة، فقد تفاوتت نسبة من أقرروا بحدوثها "كثيراً" بين طلاب الجامعات، بين (٤٢,٦ %) كما في عينة كلية تجارة القاهرة، وصولاً إلى (٦٢ %) كما في عينة كلية علوم حلوان.

وعند تحري الرأي بانتفاء وجود الصعوبة فلم تحبذه أي من العينات الفرعية، وأن تفاوتت نسبة وجود الصعوبة بين (٤ %) كما في عينة كلية العلوم و (٧,٤ %) كما في عيني كلية تجارة القاهرة وكلية آداب القاهرة.

أما بالنسبة لصعوبة تكيف الطلاب بالدراسة الجامعية القائمة على الفهم والتطبيق بسبب التعود على الحفظ والتلقين (٣/ب)، فقد تفاوتت نسبة من أقرروا بأنها تمثل

مشكلة إلى حد كبير بين (٤٨,١ %) في حدها الأعلى، كما في عينة كلية آداب القاهرة، نزولا إلى (٢٩,٤ %) في حدها الأدنى، كما في عينة كلية آداب عين شمس. وقد يكون هذا التفاوت راجعا، بدرجة ما، إلى اختلاف طبيعة الدراسة بين الكليات المختلفة.

وعند تحري الرأي بانتفاء وجود الصعوبة على المستوى العام لطلاب الجامعات، نجد أنه لم يلق تحبيذا في أي من العينات الفرعية للدراسة، وإن كانت نسبة من نفوا وجود الصعوبة قد تفاوتت بين (٤ %) في حدها الأدنى كما في عينة كلية العلوم وصولا إلى (١٣ %) كما في عينة كلية آداب القاهرة.

(٤) بالنسبة لصعوبة الانخراط في الأنشطة المتنوعة التي توفرها الكليات لطلابها، تفاوتت نسبة من رأوا أنها تمثل مشكلة "إلى حد كبير" بين (٤٧,٥ %) في حدها الأعلى، كما في عينة كلية التمريض، نزولا إلى (٢٤ %) في حدها الأدنى، كما في عينة كلية العلوم.

ويمكن إرجاع التفاوت في الآراء إلى تفاوت الإمكانيات المتاحة لممارسة الأنشطة بين جامعة وأخرى، وبين كلية وأخرى، مما يمكن أن تتأثر معه الآراء حول شيوع المشكلة.

وبالنسبة للرأي القائل بنفي وجود الصعوبة "لا تحدث"، فقد أوضح تفريغ الاستجابات، أن النسبة قليلة في كافة العينات الفرعية للدراسة، وتفاوتت بين (٨ %) في حدها الأدنى، كما في عينة كلية التربية وبين (٢٠,٦ %) كما في عينة كلية آداب عين شمس.

(٥) بالنسبة لصعوبة عدم إتقان استخدام الكمبيوتر والإنترنت في الدراسة، فقد تراوحت نسبة من رأوا أنها تشكل مشكلة "إلى حد كبير" بين (٧٦ %) في حدها الأعلى، كما في عينة كلية العلوم، نزولا إلى (٤١,١ %) كما في عينة كلية آداب عين شمس.

وعلى الطرف الآخر، كانت نسبة من رأوا أنها لا تشكل مشكلة، ضعيفة في كافة العينات الفرعية للدراسة، وكان النفي مطلقا (صفر %) في عيني كلية التربية والعلوم، وترتفع لتصل في حدها الأعلى إلى (١٧,٦ %) كما في عينة كلية آداب عين شمس، وتقترب منها عينة كلية آداب القاهرة حيث كانت (١١,١ %).

ويمكن أن يفسر هذا التفاوت في أحد جوانبه، بأن شعور الطلاب بالقيمة التي يمثلها استخدام الكمبيوتر في دراستهم، يكون بوجه عام، أقل في الكليات النظرية عنه في الكليات العملية.

ثانيا : بالنسبة لموقع كل صعوبة من الصعوبات في الخبرة الشخصية لأفراد العينة.

شمل استبيان الدراسة عددا من الأسئلة لاستكشاف مدى وجود كل من الصعوبات الخمس في الخبرة الشخصية لأفراد العينة وأمكن التوصل إلى النتائج الآتية:-

(١) بالنسبة لعدم التهيئة الكافية للانتقال إلى مرحلة التعليم الجامعي:

شاع بين أفراد العينة اتفاق شبه عام، بأن تهيئة المدرسة الثانوية لهم للانتقال إلى مرحلة الدراسة الجامعية لم تكن كافية/ فقد أفاد (٨) أفراد بنسبة (٢,٦ %) من العينة الكلية بأن المدرسة الثانوية قد مهدت لهم الطريق "تماما" للانتقال إلى المرحلة الجامعية، بينما أفاد (١٠٨) فردا بنسبة (٣٥,٨ %) أنها قد مهدت لهم الطريق "إلى حد ما"، أما الذين أنكروا إسهام المدرسة الثانوية في تمهيد الطريق لهم للانتقال إلى المرحلة الجامعية، فقد وصلت نسبتهم إلى (٦١,٦ %) مما يعطي مؤشرا واضحا على شعور خريجي التعليم الثانوي العام بوجود قصور ما بالنسبة للدور الذي اضطلعت به المدرسة الثانوية في إعدادهم لمرحلة دراستهم التالية.

وقد تبين من مقارنة نتائج فئات العينات الفرعية لطلاب الكليات السبع، أن طلاب أربع كليات منها، وهي كلية الهندسة - كلية التربية - كلية التمريض. كلية العلوم، قد نفوا نفيا مطلقا (صفر %) أن تكون المدرسة الثانوية قد مهدت لهم الطريق "تماما". ولم تزد النسبة عن (٣,٧ %) في آداب القاهرة، (٧,٤ %) في تجارة القاهرة، (٨,٨ %) في آداب عين شمس.

وبالمقابل حظي الرأي الذي ينكر جهود المدرسة الثانوية في هذا الأمر بنسبة بادية الارتفاع وصلت إلى (٧٠,٦ %) في آداب عين شمس، (٧٠ %) في العلوم، وتلتهما (٦٦ %) في عينتي كلية الهندسة وكلية التربية، أما أدنى الاستجابات، فقد كانت من نصيب كلية الآداب - القاهرة وهي (٣٣,٣ %).

وبجمع نسب الرأيين "لم تمهد" مع "مهدت إلى حد ما"، فإن النسبة تصل إلى (١٠٠ %) من أفراد عينات كلية العلوم - وكلية الهندسة - وكلية التربية، ونقل قليلا عن الإجماع في باقي العينات، كما في الجدول التالي:-

جدول رقم ٢/٣

يبين عدد التكرارات ونسبتها في كل عينة من العينات الفرعية بالنسبة لتمهيد المدرسة الثانوية الطريق لطلابها للانتقال إلى مرحلة الدراسة الجامعية

الاستجابة	عدد التكرارات ونسبتها													
	هنلمة		تربية		تمريض		آداب عين شمس		تجارة بني سويف		آداب بني سويف		علوم حلوان	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
مهت الطريق تماما	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣	٨,٨	٤	٧,٤	١	٣,٧	صفر	صفر
إلى حد ما	١٦	٣٤	١٧	٣٤	١٦	٤٠	٧	٢٠,٦	٢٠	٣٧	١٧	٦٣	١٥	٣٠
لم تمهد لي الطريق	٣١	٦٦	٣٣	٦٦	٢٤	٦٠	٢٤	٧٠,٦	٣٠	٥٥,٦	٩	٣٣,٣	٣٥	٧٠
المجموع	٤٧	١٠٠	٥٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٣٤	١٠٠	٥٤	١٠٠	٢٧	١٠٠	٥٠	١٠٠

(٢) - بالنسبة لضعف التوجيه التربوي الذي يتلقاه الطلاب

- أفاد (١٦١) فردا بنسبة (٥٣,٣ %) من العينة الكلية، بأنهم يشعرون أن المدرسة الثانوية لم تساعدهم على حسن اختيار المجال المتمشي مع ميولهم وقدراتهم/ أما من أفادوا بأنها ساعدتهم "إلى حد ما" فقد وصل عددهم إلى (١٠٠) فرد بنسبة (٣٣,١ %)، وهكذا فإن نسبة من يشعرون بتقصير المدرسة الثانوية بدرجة أو أخرى، في توجيههم لحسن اختيار المجال الملائم لهم، تصل إلى (٨٦,٤ %)، بينما لم يقر بأن المدرسة الثانوية قد ساعدتهم "إلى حد كبير" إلا (٤١) فردا فقط بنسبة (١٣,٦ %) من العينة الكلية.

وقد تبين من مقارنة نتائج فئات العينات الفرعية لطلاب الكليات السبع، أن نسبة من أفروا بأن المدرسة الثانوية قد ساعدتهم على حسن اختيار المجال المتمشي مع ميولهم وقدراتهم، قد تراوحت بين (١٠ %) في حدها الأدنى كما في عينة كليتي العلوم والتمريض، وصولاً إلى (٢٠,٤ %) في حدها الأعلى كما في عينة كلية تجارة القاهرة.

أما من أفادوا بأن المدرسة الثانوية لم تساعدهم، فقد تراوحت النسبة بين (٦٠ %) في حدها الأعلى، كما في عينة كلية العلوم، نزولاً إلى (٣٧ %)، كما في عينة كلية الآداب القاهرة. وتتضح المقارنات من الجدول التالي:-

جدول رقم ٢/٤

يبين عدد التكرارات ونسبتها في كل من العينات الفرعية بالنسبة للمساعدة التي تلقاها أفراد العينة من المدرسة الثانوية ليحسنوا اختيار المجال الملائم لهم.

عدد التكرارات ونسبتها														الاستجابة
علوم حلوان		آداب بني سويف		تجارة بني سويف		آداب عين شمس		تمريض		تربية		هندسة		
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
١٠	٥	١٤,٨	٤	٢٠,٤	١١	١٧,٦	٦	١٠	٤	١٢	٦	١٠,٧	٥	ساعدتني إلى حد كبير
٣٠	١٥	٤٨,١	١٣	٢٧,٨	١٥	٢٦,٥	٩	٣٥	١٤	٣٦	١٨	٣٤	١٦	إلى حد ما
٦٠	٣٠	٣٧	١٠	٥١,٨	٢٨	٥٩,٩	١٩	٥٥	٢٢	٥٢	٢٦	٥٥,٣	٢٦	لم تساعدني
١٠٠	٥٠	١٠٠	٢٧	١٠٠	٥٤	١٠٠	٣٤	١٠٠	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٤٧	المجموع

- أما بالنسبة لرؤية العينة حول جودة وفعالية التوجيه التربوي الذي تلقوه خلال الدراسة الثانوية، فلم تتعد نسبة من رأوا التوجيه جيدا وفعالا (٢,٦ %) من العينة الكلية. أما من أنكروا أن يكون التوجيه جيدا وفعالا، فوصلت نسبتهم إلى (٥٠ %)، وإذا ما أضيف إليهم من رأوا التوجيه جيدا "إلى حد ما"، والذين وصلت نسبتهم إلى (٤٧,٤ %)، فإن نسبة من أفادوا بوجود قصور على نحو أو آخر في التوجيه التربوي، تصل إلى (٩٧,٤ %) من العينة الكلية، مما يعطي مؤشرا واضحا على الحاجة إلى إعادة النظر في نظام التوجيه التربوي للطلاب بالمدرسة الثانوية.

وعند مقارنة الاستجابات على مستوى العينات الفرعية بالنسبة لجودة وفعالية التوجيه التربوي الذي تلقوه في المرحلة الثانوية، تفاوتت نسبة من رأوا التوجيه جيدا وفعالا بين (صفر %) في حدها الأدنى، كما في عينة كلية العلوم، وصولا إلى (٥,٩ %) في حدها الأعلى، كما في عينة كلية الآداب - عين شمس، وكانت حوالي (٢ %) في عينات كلية التربية، وكلية التجارة - جامعة القاهرة، وكلية الهندسة، وهي نسب في مجملها، بالغة الانخفاض.

أما بالنسبة لمن أنكروا أن يكون التوجيه جيدا أو فعالا، فقد تراوحت نسبتهم بين (٥٦ %) في حدها الأعلى، كما في عينة كلية العلوم، نزولا في حدها الأدنى إلى (٤٤ %)، كما في عينة كلية التربية. وتتضح النتائج في الجدول التالي:-

جدول رقم ٢/٥

يبين عدد التكرارات ونسبتها في كل من العينات الفرعية بالنسبة لرأي الأفراد في جودة وفعالية التوجيه التربوي الذي تلقوه في المدرسة الثانوية

عدد التكرارات ونسبتها														الاستجابة
علوم حلوان		آداب بني سويف		تجارة بني سويف		آداب عين شمس		تمريض		تربية		هندسة		
عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
صفر	صفر	٣,٧	١	١,٨	١	٥,٩	٢	٥	٢	٢	١	٢,١	١	كان جيدا إلى حد كبير
٢٢	٤٤	٥١,٩	١٤	٤٢,٦	٢٣	٥٠	١٧	٤٢,٥	١٧	٥٤	٢٧	٤٩	٢٣	إلى حد ما
٥٦	٢٨	٤٤,٤	١٢	٥٥,٦	٣٠	٤٤,١	١٥	٥٢,٥	٢١	٤٤	٢٢	٤٩	٢٣	لم يكن التوجيه جيدا
١٠٠	٥٠	١٠٠	٢٧	١٠٠	٥٤	١٠٠	٣٤	١٠٠	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٤٧	المجموع

— أما بالنسبة للخبرة الشخصية لأفراد العينة بالنسبة للتوجيه التربوي الذي لقيوه خلال دراستهم بالمدرسة الثانوية العامة، فقد وضح منها ما يلي:—

(أ) أفاد عدد كبير من أفراد العينة بأنه لم يكن هناك توجيه تربوي من أي نوع.

(ب) تحفظ قلة من أفراد العينة على الرأي السابق، حيث أفادوا أنه كانت تتم بالفعل بعض اللقاءات والمناقشات مع الأخصائيين والمعلمين بالمدرسة الثانوية، لكنها كانت تنحصر غالبا في تنويرهم بكيفية اختيارهم للكليات التي يرغبونها، واتجاه بعض المعلمين إلى تعريف طلابهم بالفروق الأساسية بين الدراسة في القسم العلمي والدراسة في القسم الأدبي.

(ج) كان التوجيه يتم — بوجه عام — استرشادا بالدرجات التي حصل عليها الطلاب في الصفوف الدراسية السابقة، وبما يبيده الطلاب من ميل لدراسة مجال أو آخر من مجالات الدراسة.

(د) أفاد بعض الطلاب بأنه كانت تجرى بعض الاختبارات، لكنها كانت تقصر عن إعطاء صورة علمية متكاملة يمكن الوثوق بصدقها حيث كانت، في الغالب، تستكشف قدرة الطالب على الحفظ.

(هـ) أفاد الكثير من أفراد العينة بأن الأسرة لم يكن لها دور في التوجيه التربوي، وإن تدخلها كان يقتصر، في غالبية الأحيان، على تحميس أبنائهم لاختيار المجال الذي يتيح لهم مستقبلا أفضل، وكانت أعينهم مسلطة باستمرار على كليات "القمة" ومتطلبات الالتحاق بها.

ومن جماع ما أبداه أفراد العينة من آراء، أمكن استخلاص جوانب القصور الآتية بالنسبة لما تلقوه من توجيه تربوي خلال مرحلة دراستهم الثانوية:

(أ) ضعف فعالية التوجيه التربوي بالمدرسة الثانوية العامة الأمر الذي يقتضي وقفه في التطوير المستقبلي المرتقب للتعليم الثانوي وصولاً به إلى التميز.

(ب) اقتصار الاختيار في جملته، على ما يبيده الطالب أو ولي أمره من رغبات كانت تقوم في غالبيتها على معلومات سريعة وخاطفة.

(ج) ندرة استخدام المدارس الثانوية العامة للأسلوب العلمي سواء في الاستكشاف أو الرعاية بالنسبة لما لدى الطلاب من قدرات، اكتفاء بنتائج الاختبارات الشهرية أو نصف العام، وما حصل عليه الطالب فيها من درجات.

(د) برغم ندرة من الجهود المبشرة التي تضمنتها إجابات بعض الطلاب من خلال ما أتاحتها المدرسة الثانوية العامة من فرص من خلال ما تم عقده لهم من ندوات وحوارات، إلا أنها كانت جهوداً متناثرة، ولا تشكل خطاً عاماً في التوجيه التربوي على مستوى التعليم الثانوي العام.

(هـ) لم تكن هناك خطط تلتزم بها إدارات المدارس الثانوية في مجال التوجيه التربوي للطلاب مما جعله متخبطاً وقليل الجدوى.

(و) ضعف جهود التنسيق بين المدرسة الثانوية العامة و الأسرة بالنسبة لموضوع يمس في الصميم المستقبل التعليمي للطلاب.

(٣) بالنسبة لضعف الاعتماد على النفس في الدراسة وما يرتبط بها من تعود على الحفظ والتلقين

اقتضى استكشاف هذه الصعوبة، اللجوء إلى مؤشرات غير مباشرة، مثل مدى اعتياد فرد العينة البحث عن المعلومة بنفسه من المراجع والقواميس، ومدى ترده على مكتبه المدرسة الثانوية العامة التي كان يدرس بها، وتقديره لفعالية جهود المدرسة في تعويده وزملاؤه على الاعتماد على أنفسهم.

وقد وضح من النتائج ما يلي:-

(أ) أن الغالبية العظمى من العينة الكلية (١٩١) فرداً بنسبة (٦٣,٢ %) يقرون بأنهم لم يتعودوا خلال المرحلة الثانوية على البحث عن المعلومة بأنفسهم من المراجع والقواميس. ولم يتعد من أقروا باعتيادهم البحث عن المعلومة بأنفسهم، (٣٠) فرداً بنسبة (٩,٩ %) من العينة الكلية.

أما من أقروا بتعودهم على ذلك "إلى حد ما"، فبلغوا (٨١) فردا بنسبة (٢٦,٨ %) من العينة الكلية. وجمع من "لم يعتادوا" إلى من "اعتادوا إلى حد ما" معاً، فإن نسبتهم تصل إلى (٩٠ %) من العينة الكلية، مما يعطي مؤشراً على وجود درجة أو أخرى من القصور بالنسبة لما يتم من ممارسات في التعليم الثانوي العام القائم، مما يتعين معه أخذ هذه النقطة في الاعتبار في التطوير المرتقب للوصول بهذا التعليم إلى التميز.

(ب) يمثل تردد الطلاب على مكتبات المدارس الثانوية العامة نقطة قصور واضحة، فلم يتعد عدد أفراد العينة الذين أقروا بأنهم كانوا "كثيри التردد" على المكتبة خلال المرحلة الثانوية (١٣) فردا بنسبة لا تتعدى (٤,٣ %) من العينة الكلية للدراسة، أما من أقروا بأنهم كانوا يترددون "أحيانا" فوصلوا إلى (١١٤) فردا بنسبة (٣٧,٧ %) من العينة الكلية. وكان من الملفت للانتباه أن (١٧٥) فردا بنسبة تصل إلى (٥٧,٩ %) من العينة الكلية، قد أفادوا صراحة بأنهم لم يكونوا يترددون على المكتبة المدرسية خلال المرحلة الثانوية. وتثير هذه النتائج عددا من التساؤلات حول أوجه القصور الحالية بمكتبات المدارس الثانوية العامة، وأسباب عزوف الطلاب عن التردد عليها رغم ما يمثلها هذا الأمر من أهمية لدراستهم الجامعية فيما بعد.

(ج) يشير تقدير أفراد العينة لجهود المدارس الثانوية العامة في تعويدهم الاعتماد على أنفسهم في الدراسة أنها بالغة التدني، فلم يتعد عدد من أقروا بأنها كانت فعالة إلى كبير (٨) أفراد بنسبة لا تتعدى (٢,٦ %) من العينة الكلية، وبالمقابل، وصل عدد من أقروا صراحة بعدم فعالية هذه الجهود إلى (٢٠٨) فردا بنسبة تصل إلى (٦٨,٩ %) من العينة الكلية.

وبالنسبة للتعود على الحفظ والتلقين خلال المرحلة الثانوية العامة، فقد سبقت الإشارة إلى أن (٤٠,٧ %) من أفراد العينة الكلية قد أفادوا بالمعاناة "إلى حد كبير" من هذه الصعوبة على المستوى العام لطلاب الجامعات، متمثلة في ضعف التكيف مع الدراسة العالية القائمة على الفهم والتطبيق. وأن (١٥٣) فردا بنسبة (٥٠,٧ %) من العينة الكلية قد أفادوا بأنها تشكل صعوبة "إلى حد ما". وأن من نفوا أنها تشكل أي صعوبة لم يتعدى عددهم (٢٦) فردا بنسبة (٨,٦ %) من العينة الكلية مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من الطلاب يستشعرون هذه الصعوبة على نحو أو آخر.

وعند سؤال أفراد العينة ما إذا كانت الصعوبة ترجع إلى التركيز على الحفظ والتلقين خلال الدراسة بالمدرسة الثانوية، أفاد (١٨٤) فردا بنسبة (٦٠,٩ %) من العينة الكلية بأنها ترجع "إلى حد كبير" وأفاد (٩٥) فردا بنسبة (٣١,٥ %) بأنها ترجع "إلى حد ما"، بينما نفى (٢٣) فردا بنسبة

(٧,٦ %) أن تكون ثمة علاقة بين الاثنين. وهكذا أقر (٩٢,٤ %) من أفراد العينة بالارتباط بين معاناتهم من صعوبة التكيف بالدراسة الجامعية القائمة على الفهم والتطبيق، وبين ما كانوا قد ألفوه خلال مرحلة الدراسة الثانوية من تركيز على الحفظ والتلقين.

وبمقارنة نتائج العينات الفرعية حول هذا السؤال، كانت نسبة إرجاع الصعوبة "إلى حد كبير" إلى التركيز على الحفظ والتلقين خلال الدراسة الثانوية هي الأعلى في عينة كلية التربية (٨٧ %) والتي يمكن أن يكون مردها إلى طبيعة الدراسة التربوية التي يدرسونها، والتي من شأنها أن تفتح أعينهم بدرجة أكبر على أبعاد هذه المشكلة، أكثر من غيرهم من طلاب الكليات الأخرى، وكانت النسبة التالية من نصيب عينة كلية الهندسة (٦٦ %)، ثم كلية العلوم (٦٤ %).

وكانت هناك نسبة قليلة من الآراء تنفي أن تكون الصعوبة راجعة إلى تعود الحفظ والتلقين خلال المرحلة الثانوية، وكانت الأعلى في عينة كلية التمريض (١٥ %) وكلية الآداب - القاهرة (١١,١ %)، وكانت الأدنى في عينة كلية العلوم (صفر %) كما يتضح من الجدول التالي:-

جدول رقم ٢/٦

يبين عدد التكرارات ونسبتها في كل من العينات الفرعية بالنسبة لإرجاع صعوبة التكيف مع الدراسة العالية القائمة على الفهم والتطبيق، إلى التركيز على الحفظ والتلقين خلال الدراسة بالمدرسة الثانوية

الاستجابة	عدد التكرارات ونسبتها													
	هندسة		تربية		تمريض		آداب عين شمس		تجارة بني سويف		آداب بني سويف		علوم حلوان	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
ترجع إلى حد كبير	٣١	٦٦	٣٩	٧٨	٢١	٥٢,٥	١٧	٥٠	٣١	٥٧,٤	١٣	٤٨,١	٣٢	٦٤
ترجع إلى حد ما	١١	٢٣,٤	٨	١٦	١٣	٣٢,٥	١٥	٤٤,١	١٩	٣٥,٢	١١	٤٠,٧	١٨	٣٦
لا ترجع	٥	١٠,٦	٣	٦	٦	١٥	٢	٥,٨	٤	٧,٤	٣	١١,٢	صفر	صفر
المجموع	٤٧	١٠٠	٥٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٣٤	١٠٠	٥٤	١٠٠	٢٧	١٠٠	٥٠	١٠٠

(٤) بالنسبة لضعف المشاركة في الأنشطة المتنوعة التي تنتهجها الكليات

سبقت الإشارة إلى أن (٤٠,٤ %) من العينة الكلية، قد أفادوا بأن مشاركة طلاب الجامعات في الأنشطة المتنوعة تشكل صعوبة "إلى حد كبير"، وأن (٤٧ %) قد

أفادوا بأنها تشكل صعوبة "إلى حد ما"، ولم ينف هذه الصعوبة سوى (١٢,٦ %) من العينة الكلية.

وفي سبيل التعرف من خلال الخبرة الشخصية لأفراد العينة، ما إذا كانت صعوبة الانخراط في الأنشطة المتنوعة التي توفرها كلياتهم، تعود إلى عدم تعودهم على المشاركة في الأنشطة خلال فترة الدراسة الثانوية، أوضحت النتائج أن (١٥٧) فرداً بنسبة (٥٢ %) من العينة الكلية يرون أنها ترجع "إلى حد كبير"، بينما رأي (٩٩) فرداً بنسبة (٣٢,٨ %) أنها ترجع "إلى حد ما". وهكذا فقد وافق على إرجاع هذه الصعوبة بدرجة أو أخرى إلى عدم التعود على ممارسة الأنشطة، (٨٤,٨ %) من العينة الكلية. أما من نفوا أن تكون صعوبة الانخراط في الأنشطة بالكليات راجعة إلى عدم تعودهم على ذلك في المدرسة الثانوية، فلم يتعدوا (٤٦) فرداً بنسبة (١٥,٢) من العينة الكلية.

وبمقارنة نتائج العينات الفرعية حول هذا السؤال، كانت نسبة إرجاع الصعوبة "إلى حد كبير" إلى عدم تعود المشاركة في الأنشطة خلال فترة الدراسة الثانوية هي الأعلى في عينة كلية الهندسة (٦٨ %) وتلتها كلية العلوم (٦٤ %)، وكانت الأدنى في عينة كلية الآداب - القاهرة (٣٣,٣ %) وكلية الآداب - عين شمس (٣٨,٢ %). وقد لوحظ أن نسبة من الآراء نفت وجود صلة بين صعوبة الانخراط في الأنشطة بالكليات، وبين عدم التعود على المشاركة في الأنشطة خلال المرحلة الثانوية، وكانت الأعلى في عينة كلية الآداب - عين شمس (٢٦,٥ %) ثم كلية الآداب - القاهرة (١٨,٥ %). وربما يفسر هذا النفي بأن طبيعة الدراسة النظرية تتيح للطلاب فسحة أكبر من غيرهم لممارسة الأنشطة سواء في المدرسة الثانوية أو في الكليات. أما من رأوا إرجاعها "إلى حد ما" إلى سابق الخبرة خلال المرحلة الثانوية، فكانت أعلى النسب في كلية الآداب - القاهرة (٤٨,١ %) تلتها كلية التجارة - القاهرة (٤٦,٣ %)، وكانت أدنى النسب في كلية الهندسة (١٩,٢ %) كما تتضح من الجدول التالي:-

جدول رقم ٢/٧

يبين عدد التكرارات ونسبتها في كل من العينات الفرعية بالنسبة لإرجاع صعوبة الانخراط في الأنشطة المتنوعة بالكليات إلى عدم تعود الطلاب على ممارسة الأنشطة في فترة الدراسة الثانوية

الاستجابة	عدد التكرارات ونسبتها													
	هندسة		تربية		تمريض		آداب عين شمس		تجارة بني سويف		آداب بني سويف		علوم حلوان	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
ترجع إلى حد كبير	٣٢	٦٨	٢٧	٥٤	٢٣	٥٧,٥	١٣	٣٨,٢	٢١	٣٨,٩	٩	٣٣,٣	٣٢	٦٤
ترجع إلى حد ما	٩	١٩,٢	١٤	٢٨	١٣	٣٢,٥	١٢	٣٥,٣	٢٥	٤٦,٣	١٣	٤٨,١	١٣	٢٦
لا ترجع	٦	١٢,٨	٩	١٨	٤	١٠	٩	٢٦,٥	٨	١٤,٨	٥	١٨,٥	٥	٨
المجموع	٤٧	١٠٠	٥٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٣٤	١٠٠	٥٤	١٠٠	٢٧	١٠٠	٥٠	٩٨

(٥) بالنسبة لضعف المهارات التي اكتسبها الطلاب في استخدام الأجهزة التكنولوجية الحديثة وبخاصة الكمبيوتر والإنترنت

سبقت الإشارة إلى أن (٥٦,٢ %) من العينة الكلية قد رأوا أنها تشكل صعوبة "إلى حد كبير"، وأن (٢٨,٩ %) قد رأوا أنها تشكل صعوبة "إلى حد ما"، أما من نفوا أنها تشكل صعوبة، فلم تتعد نسبتهم (٦ %) من العينة.

وعند استكشاف تقدير أفراد العينة ما إذا كانت المدرسة الثانوية قد أعدتهم إعدادا كافيا لاستخدام الكمبيوتر والإنترنت في دراستهم، اتضح أن من أفادوا بأنها أعدتهم "إلى حد كبير" لم يتعدى (١١) فردا بنسبة (٣,٦ %) من العينة الكلية.

وكان النفي مطلقا (صفر %) في عيني كلية الهندسة وكلية العلوم، وهما الكليتان اللتان تتطلب طبيعة الدراسة فيهما أن تتوافر في الطلاب درجة من المهارة في استخدام الكمبيوتر والإنترنت أعلى من غيرهما من الكليات. وبالمقابل، أفادت الأغلبية الساحقة (٢٣٤) فردا بنسبة (٧٧,٥ %) من العينة الكلية بأن المدرسة الثانوية لم تعدهم. وكانت أعلى النسب في عينات كل من كليتي العلوم (٩٠ %) وكلية التربية (٨٤ %) وكلية الهندسة (٧٦,٦ %) كما يتضح في الجدول التالي:-

(٤٧)

جدول رقم ٢/٨

يبين عدد التكرارات ونسبتها في كل من العينات الفرعية بالنسبة لشعور أفراد العينة بأن المدرسة الثانوية قد أعدتهم إعدادا كافيا لاستخدام الكمبيوتر والإنترنت

عدد التكرارات ونسبتها														الاستجابة
علوم حلوان		آداب بني سويف		تجارة بني سويف		آداب عين شمس		تمريض		تربية		هندسة		
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
صفر	صفر	٣,٧	١	٩,٣	٥	٥,٩	٢	٥	٢	٢	١	صفر	صفر	أعدتني إلى حد كبير
١٠	٥	٣٣,٣	٩	١٣	٧	٣٢,٣	١١	١٧,٥	٧	١٤	٧	٢٣,٤	١١	إلى حد ما
٩٠	٤٥	٦٣	١٧	٧٧,٧	٤٢	٦١,٨	٢١	٧٧,٥	٣١	٨٤	٤٢	٧٦,٦	٣٦	لم تعني
١٠٠	٥٠	١٠٠	٢٧	١٠٠	٥٤	١٠٠	٣٤	١٠٠	٤٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٤٧	المجموع

الفصل الثالث

قضايا التميز في التعليم الثانوي العام على
ضوء الصعوبات التي تراستكشافها

الفصل الثالث

قضايا التميز في التعليم الثانوي العام على ضوء الصعوبات التي تم استكشافها

مقدمة

من خلال الدراسة الميدانية، استكشف الفصل الثاني من الدراسة أبرز الصعوبات التي يواجهها خريجو التعليم الثانوي العام في دراستهم الجامعية باعتبارها مؤشرات على جوانب مفتقدة للتميز. وعرض لتقدير أفراد العينة حول مدى شيوع كل صعوبة منها، سواء على المستوى العام لطلاب الجامعات إجمالاً، أو على مستوى الخبرة الشخصية لهم كأفراد.

ويمكن، انطلاقاً من الصعوبات المستكشفة، أن نزعّم بأن التعليم الثانوي العام المتميز الذي يصح أن نسعى إليه، تعليم قادر على تلافي تلك الجوانب المفتقدة، أو التقليل منها إلى حد كبير، بحيث يكون بمقدوره أن يخرج للجامعات، وللمؤسسات التعليمية العالي، نوعية متميزة من الأفراد.

لكن الإقرار بوجود الصعوبات، والتعرف على تقدير العينة الكلية والعينات الفرعية "طلاب الكليات"، لمدى شيوع كل منها، لا يمكن أن يكون نهاية المطاف حيث لا يكفي، وحده، لاستكشاف معالم الطريق إلى التعليم الثانوي العام المتميز، فالأمر يتطلب، في المقام الأول، خضوع ما تم التعرف عليه من صعوبات للمناقشة باعتبارها قضايا رئيسة في التوجه نحو تحقيق التميز المنشود، الذي يمثل الهدف النهائي للدراسة كلها، ومن هنا يتجه الفصل الثالث (الحالي) لمناقشة القضايا الخمس الآتية:-

- (١) قضية التهيئة الكافية للطلاب للانتقال من مرحلة التعليم الثانوي إلى مرحلة التعليم الجامعي أو العالي.
- (٢) قضية التوجيه التربوي لطلاب التعليم الثانوي العام لترشيد اختياراتهم المختلفة بما يلائم قدراتهم وميولهم، ويتيح لهم الانطلاق بنجاح في دراستهم التخصصية على المستوى الجامعي.
- (٣) قضية ترسيخ الاعتماد على الذات، وتعميق الفهم والابتكار بديلاً عن الحفظ واجترار المعلومات.
- (٤) قضية التكامل والتوازن في شخصيات طلاب التعليم الثانوي العام، من خلال تشجيع ممارستهم للأنشطة المتنوعة دون الإقتصار على الجوانب العقلية وحدها.

(٥) قضية اكتساب طلاب التعليم الثانوي العام لأساس جيد في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة يصلح للبناء عليه، وبخاصة بالنسبة لمهارات استخدام الكمبيوتر والإنترنت.

ونتناول فيما يلي كل قضية من هذه القضايا بشيء من التفصيل.

أولاً : قضية التهيئة غير الكافية للطلاب للانتقال من مرحلة التعليم الثانوي إلى مرحلة التعليم الجامعي

تبين من نتائج الدراسات الميدانية معاناة خريجي التعليم الثانوي العام من عدم كفاية تهيئتهم للانتقال إلى الدراسة الجامعية. وهناك زاويتان يمكن من خلالهما النظر إلى التهيئة غير الكافية، ترتبط الأولى بما تتركه من تأثيرات سلبية على مسيرة الطلاب في حياتهم الجامعية، وترتبط الثانية بالعوامل التي تقف وراء عدم كفاية هذه التهيئة:

أ- الآثار السلبية للتهيئة غير الكافية:

يمكن أن تترك التهيئة غير الكافية، آثاراً سلبية عديدة على خريجي التعليم الثانوي العام خلال مسيرتهم الجامعية. وفي هذا الصدد، يمكن أن نميز ثلاثة أنواع من التأثيرات التي تتركها التهيئة القاصرة، يتعلق أحدها بالجانب الأكاديمي، ويتعلق الثاني بالجانب النفسي، أما الثالث، فيتعلق بالجانب الاجتماعي.

الآثار الأكاديمية:

من خلال إجاباتهم عن السؤال المفتوح (رقم ٣ بالاستمارة)، اعترف الكثير من أفراد العينة بأنهم وقعوا في وهم التوقع بأن تكون مرحلة الدراسة الجامعية امتداداً طبيعياً لمرحلة الدراسة الثانوية. وقد ثبت لهم بعد فترة من التحاقهم بالجامعة، خطأ هذا التصور، فقد وضح لهم اختلاف المتطلبات التي أخذت الدراسة الجامعية تفرضها عليهم عما كانت الدراسة الثانوية تتطلبه منهم. ومن ثم، فقد وضحت من خلال استجاباتهم قيمة الاستكشاف المبكر لطبيعة الدراسة في المرحلة الجامعية، وما تحمله من اختلاف عن مرحلة الدراسة الثانوية. وقد أوضحت إجاباتهم تحديداً للصعوبات الناجمة عن عدم التهيئة الكافية فيما يلي:

(١) الاختلاف فيما يتعلق بطبيعة العملية التعليمية في الجامعة، والقائمة أساساً على سعي الطالب للحصول على القدر الأكبر من المعلومات دون انتظار أن يقوم أساتذته بذلك نيابة عنه، أو أن يتابعوا خطواته في هذا الشأن على نحو لصيق، مثلما كان يحدث خلال الدراسة الثانوية.

(٢) الشعور بضعف الارتباط بين ما درسه بالمدرسة الثانوية من مقررات، وبين ما يدخل في نطاق المقررات الجامعية، بحيث بدا للكثير منهم كما لو كان بعيدا تماما.

(٣) الاختلاف بالنسبة للأسلوب الذي وجدوا أساتذتهم بالكلية يتبعونه في معالجة الموضوعات المقررة، عما ألفوه من أساتذتهم بالمدرسة الثانوية. فليس ثمة نظام محدد لتغطية نقاط المقرر الجامعي. وكانت أكبر دواعي الدهشة التي عبروا عنها، اعتبار المحاضرة مجرد نقطة بداية ينطلق منها الطالب لاستيعاب المزيد من التفاصيل التي تدخل في نطاق مسؤوليته وحده.

(٤) اختلاف مفهوم الاستيعاب الجيد للموضوعات الجامعية المقررة عما درجوا عليه في المدرسة الثانوية، حيث تعلى الدراسة الجامعية من قيمة التحليل والنقد في إطار تعدد الرؤى ووجهات النظر، مع اهتمام أعضاء هيئة التدريس بالكلية بتحري ما لدى الطالب من قدرة على مناقشة تلك الرؤى، والمقارنة بينها، وتبنى رؤية منها أو أكثر، وفق مبررات يستند إليها دفاعا عن هذه الرؤية أو تلك، بينما كانت غاية الاستيعاب الجيد في المدرسة الثانوية العامة قاصرة على مجرد معرفة الطالب بدقائق موضوعات المقرر، والآراء الواردة بالكتاب المدرسي.

(٥) تمخض عن اختلاط الأمور على خريجي المدرسة الثانوية العامة في بداية دراستهم الجامعية من جراء عدم كفاية ما تلقوه من تهيئة للدراسة الجامعية، عدد من النتائج تضمنتها استجاباتهم لأسئلة الاستبيان. وقد شملت خبرتهم الشخصية في هذا الصدد ما يلي:-

أ- ما عاني منه الكثير من الطلاب من اهتزاز في مستواهم التعليمي في الفترة المبكرة من التحاقهم بالجامعة، تمثلت آثاره في ضعف ما حصلوا عليه من تقديرات في بعض المواد الدراسية، وبخاصة في العام الأول لالتحاقهم بالكلية، بل وأشار عدد منهم في حسرة إلى رسوبهم والاضطرار لإعادة العام الجامعي الأول مرة أخرى.

ب- ضعف فعالية ما كانوا يضعونه من مخططات للسير في دراستهم على نحو جيد رغم توافر الرغبة الأكيدة لديهم لتحقيق تقدم في الدراسة.

ج- اعترف الكثير من أفراد العينة بالمعاناة من ضعف دافعيتهم للاستذكار نظرا لعدم اتضاح الصورة أمامهم، مما أدى بهم إلى الركون إلى السلبية واللامبالاة تجاه الدراسة الجامعية، وتمثلت آثاره في غياب الحماس للانتظام في المحاضرات، وبخاصة في الفترة الأولى من الالتحاق بالجامعة.

د- ضعف القدرة على التركيز الذهني أثناء المحاضرات، أو تتبع التسلسل الفكري لنقاط المحاضرة، وقد عبر عنها البعض بعدم القدرة على الإفادة بشكل جيد من المستوى العلمي المرتفع لأساتذتهم.

ه- ضعف القدرة على الاستفادة من الإمكانيات والتسهيلات المتاحة بكلياتهم لعدم اكتشافهم مدى تلك الإمكانيات وقيمتها إلا بعد فترة من التحاقهم بالكليات.

الآثار النفسية

عبر الكثير من أفراد العينة عن شعورهم بأن ما بذلته المدرسة الثانوية لتهيئتهم "أكاديميا" للدراسة الجامعية، لم يصاحبه جهد مكافئ لتهيئتهم نفسيا للحياة الجديدة، وأبرزت إجاباتهم ما يلي:-

(١) شعور الكثير منهم بصدمة في الانتقال من حياة إلى حياة أخرى مغايرة تماما، وتعاضمت مشاعر الإحباط في نفوسهم مما أفقدهم التوازن لبعض الوقت، حتى أمكن استعادته، وتحقيق درجة مقبولة من التكيف مع مقتضيات الحياة الجديدة. وقد عبر أحد أفراد العينة (طالب بكلية الهندسة - جامعة عين شمس) عن هذه الصدمة بالقول: "كنت كالغريق لا أدري إلى أين أنا ذاهب أو إلى أي طريق أسير".

(٢) الشعور بالارتباك والقلق النفسي بسبب مواجهتهم لعدد من المواقف الجديدة التي لم يتحسبوا لها، ولم يسبق لأحد أن ناقشها معهم، وبالتالي، لم تسنح لهم الفرصة للتدريب عليها خلال المرحلة الثانوية، ومنها على سبيل المثال، تكليف الطالب الجامعي منهم بإيضاح وجهة نظره أمام زملائه خلال المحاضرة، أو دعوته لتلخيص أبرز النقاط التي تناولها الأستاذ في محاضرة سابقة. كما بدا المستقبل بالنسبة لبعض أفراد العينة مشوبا بقدر كبير من الغموض، وانعكس عليهم ذلك في صورة تشتت في الفكر أثناء المحاضرة، والقلق خشية الوقوع في مواقف محرجة أمام الزملاء، وفي وجود المحاضر، مما كان ينعكس بدوره على قدرتهم على التركيز أثناء المحاضرة، ومن ثم متابعة نقاطها.

(٣) أفاد بعض أفراد العينة بأن مجرد ذهابهم إلى الكلية، والانتظام في حضور المحاضرات، كان يشكل عبئا نفسيا لم تكن لديهم القدرة على مواجهته، مما أدى إلى تعثر انتظامهم في العام الأول لالتحاقهم بالدراسة الجامعية.

(٤) الشعور بالإحباط وخيبة الأمل من ضعف التقدم في استيعاب الموضوعات المقررة برغم الجهد المبذول، وقد تضاعف هذا الشعور يوما بعد يوم لفترة من الوقت، حتى تحقق لهم التكيف بمتطلبات التقدم في الدراسة الجامعية باستكشاف الأسلوب الأكثر فعالية في المذاكرة والاستيعاب.

أوضحت إجابات العديد من خريجي المدرسة الثانوية العامة الذين شملتهم الدراسة أن أكثر الآثار عمقا بالنسبة لهم كان يتمثل في الانتقال من "المجتمع المغلق" (بحسب تعبير الكثير منهم)، إلى عالم مفتوح لم يعتادوا عليه.

كانت أبرز سماته بالنسبة لهم:-

- (١) القدر الكبير من الحرية الذي يتوافر للطلاب الجامعيين في اتخاذ ما يمس أمورهم من قرارات على نحو رآه الكثيرون منهم فجائي وغير متدرج.
 - (٢) قلة توجيهات ونصائح الكبار سواء الأساتذة أو الآباء فيما يتعلق باستيعاب مقررات الدراسة، والانتظام في الحضور، بالمقارنة بما كان يتم خلال المرحلة الثانوية.
 - (٣) تقلص الرقابة المفروضة على تصرفاتهم وسلوكياتهم وبخاصة من جانب الأسرة، استنادا إلى وصولهم إلى درجة من النضج تسمح لهم بالتمييز بين الصواب والخطأ.
- وتضمنت إجابات أفراد العينة، الإشارة إلى عدد من الصعوبات كان من أبرزها:-

- (١) شعور الطلاب في الفترة الأولى لدراساتهم الجامعية بضعف القدرة على التجاوب مع الروح الجامعية القائمة على استقلالية الرأي، وحيرة البعض منهم بازاء القدر الممنوح لهم من حرية التعبير، والذي لم يكن متاحا لهم من قبل بنفس الدرجة.
- (٢) عدم قدرة العديد من أفراد العينة على الارتفاع إلى مستوى التوقعات المرتفعة لأعضاء هيئة التدريس بشأنهم، أو تنفيذ ما يطرحونه من إرشادات أثناء المحاضرات فيما يتعلق بالسلوك والتصرف حيال المواقف المختلفة، حيث بدت لهم توجيهات أساتذتهم غير واقعية، وصعبة التطبيق، في كثير من الأحيان، خصوصا في العام الأول لدراساتهم الجامعية.
- (٣) اعتراف عدد من أفراد العينة بقلّة الرغبة في المشاركة العلمية مع زملائهم في الفرقة الواحدة سواء على مستوى المحاضرة أو "السكشن"، مع ضعف مقدرتهم على ذلك، نظرا لعدم تعودهم عليه في السابق، مما أثر على التفاعل العلمي في نطاق المجموعة الواحدة.
- (٤) أفاد الكثير من أفراد العينة بعدم قدرتهم على التفاعل الاجتماعي الناجح، وبخاصة في العام الجامعي الأول، ورأي الكثيرون، أن "الاختلاط بزملائهم من الجنس الآخر" كان يمثل نقطة مفجعة بالحيرة والتخبط في بداية دراستهم الجامعية، لعدم معرفتهم مسبقا بالحدود التي ينبغي التعامل في إطارها، ولا بالأسس التي ينبغي عليها في ظل نظام

جامعي يبيح هذا الاختلاط. وقد بدت الصعوبة أكبر بالنسبة لأفراد العينة الذين لم يعتادوا الاختلاط بين الجنسين في مراحل حياتهم السابقة، أو أتوا من بيئات كان الاختلاط بين الجنسين فيها أمرا غير محبذ.

ب- العوامل وراء التهيئة غير الكافية للدراسة الجامعية

برغم الاتفاق، بشكل عام على وجود دور للمدرسة الثانوية بصدد التهيئة الكافية لطلابها للدراسة الجامعية من النواحي الأكاديمية والنفسية والاجتماعية، إلا أن المسؤولية لا تتحملها المدرسة وحدها، كما سبقت الإشارة، فلأسرة، وبالأخص الوالدين، دورا هاما في هذه التهيئة، باعتبار الأسرة أكثر العوامل البيئية تأثيرا على حياة الفرد، سواء بالنسبة لشخصيته، أو لتطوره الاجتماعي والذهني، أو لهويته الثقافية.

ومن جهة أخرى، تقع على أجهزة الإعلام الجماهيرية من تليفزيون وإذاعة وغيرها، مسؤولية كبيرة في تهيئة هؤلاء الطلاب للانتقال السلس إلى مرحلة الدراسة الجامعية، إلى جانب الدور الذي يمكن أن تضطلع به في هذا الصدد النوادي والهيئات والجمعيات الأهلية والحكومية والأحزاب... الخ.

وباستطلاع العوامل وراء عدم كفاية تمهيد المدرسة الثانوية لهم للانتقال إلى مرحلة الدراسة الجامعية، طرحت أمام عينة الدراسة عدد من العوامل لمعرفة ما يوافقون عليه منها وأتيح لهم الفرصة لإضافة ما يرون إضافته إليها.

وعند ترتيب العوامل المطروحة تنازليا بحسب ما نالته من موافقات من أفراد العينة، تبين ما يلي:-

- (١) نال العامل الخاص بضعف اهتمام معلمي المدرسة الثانوية بتهيئة الطلاب، أعلى نسبة موافقة على مستوى العينة الكلية.
- (٢) تلاه في الترتيب قلة مبالاة الطلاب أنفسهم بأمور التهيئة بسبب استغراقهم الشديد في الاستعداد لامتحانات، وبخاصة امتحان الشهادة الثانوية العامة، مما كان يشجعهم على إرجاء التفكير في التهيئة وجوانبها.
- (٣) عدم موافقة أفراد العينة على إخلاء مسؤولية المدرسة الثانوية من عبء التهيئة وإلقاؤه على كليات الجامعة.
- (٤) لم ينف أن يكون التمهيد للدراسة الجامعية فائدة لمستقبل الطلاب بالمدرسة الثانوية إلا نسبة ضئيلة لا تتعدى (٤ %) من إجمالي الاستجابات وتتضح النسب في الجدول التالي:

جدول رقم ٣/١

يبين ترتيب العوامل وراء عدم كفاية تمهيد الطلاب للانتقال إلى مرحلة الدراسة الجامعية
تفاضلياً بحسب ما نالته من موافقات

العوامل	العدد	% من إجمالي الموافقات
الأول : لأن المعلمين بالمدرسة الثانوية يعتبرون أن هذا التمهيد أمراً غير ضروري	١٩٤	٣٠,٩
الثاني : لأن طلاب التعليم الثانوي لا يهتمون بهذا التمهيد إلا بعد نجاحهم في امتحان الثانوية العامة	١٨٠	٢٨,٧
الثالث : لأن هذا التمهيد لا يدخل في نطاق المهام الموكولة إلى المدرسة الثانوية	١٧٤	٢٧,٧
الرابع : لأن التمهيد للتعليم العالي من اختصاص الكليات ومعاهد التعليم العالي.	٥٤	٨,٦
الخامس : لأنه لا توجد فائدة من تمهيد الطلاب للانتقال إلى التعليم العالي	٢٥	٤,٠
إجمالي عدد الموافقات	٦٢٧	١٠٠

وقد أضاف أفراد العينة عدداً من العوامل الأخرى كما يلي:

- (١) طول المنهج المقرر، وتكسبه بالتفصيلات مع عدم تناسبه مع الفترة الزمنية المخصصة لتغطيته، مما يؤدي إلى أن يلهث المعلمون طوال العام الدراسي وراء تغطية الموضوعات المقررة، مما لا يسمح لهم بجهد إضافي يوجهونه لتهيئة الطلاب للدراسة الجامعية. وأضاف البعض ارتفاع نصاب المعلمين الأسبوعي من الحصص، ومشكلات النظام داخل الفصل المدرسي، وكثرة عدد الطلاب بالفصل الواحد. وتسهم هذه كلها في عرقلة إجراء مناقشات مثمرة ومنظمة مع الطلاب لتهيئتهم للدراسة الجامعية.
- (٢) الطابع الشكلي الذي تتخذه كثير من الأمور التي تجري بالمدرسة الثانوية، والذي قد يعطي الزوار والمتابعين انطباعاً بالجدية، لكنه بعيد عن واقع الحال.
- (٣) اعترف كثير من أفراد العينة بأن للأسرة ذاتها نصيب في ضعف التهيئة للدراسة الجامعية، حيث أبرزوا معاناتهم من أن الأسرة تركز على شحن أبنائها لاستيعاب الدروس، والحصول على درجات مرتفعة حتى يضمنوا الالتحاق بإحدى الكليات المرموقة.

- (٤) رأي بعض أفراد العينة أن معلمي المدرسة الثانوية أنفسهم لا يعرفون الكثير عن طبيعة الدراسة الجامعية الحالي، وبالتالي عن كيفية تهيئة طلابهم لها، على أساس أن "فاقد الشيء لا يعطيه".
- (٥) أشار العديد من أفراد العينة إلى "الهوس" الذي يصيب طلاب المرحلة الثانوية العامة باستيعاب الدروس للحصول على أعلى الدرجات، وانسياقهم وراء كافة السبل التي تحقق لهم هذا الهدف دون التفات لغير ذلك من جوانب.
- (٦) رجح بعض أفراد العينة أن مسئول التعليم لا يدركون، بالقدر الكافي، القيمة الكبيرة لتمهيد طلاب التعليم الثانوي للدراسة الجامعية، وإلا لكانوا قد اهتموا بوضع استراتيجية لهذا الأمر، وتنفيذها ومتابعتها بنفس الحماس الذي يبذونه بالنسبة لتغطية موضوعات المقررات الدراسية التي تستحوذ على معظم اهتمام لجان المتابعة.
- (٧) أفاد بعض أفراد العينة بضعف وعي معلمي المدرسة الثانوية بأن لهم دور رئيسي في تهيئة طلابهم للدراسة الجامعية استناداً إلى أن هذه المهمة، في رأيهم، منوطة بإدارة المدرسة، وبالأخصائين الاجتماعيين والنفسيين، وأن مهمتهم كمعلمين تقتصر على تغطية المقررات الدراسية. وقد أشار البعض إلى شيوع الاعتقاد الخاطئ بين المعلمين بأن طلابهم سوف يعرفون بالقطع الكثير عن الدراسة الجامعية بأنفسهم من خلال تعاملهم المباشر مع المواقف التي سيواجهونها في كلياتهم، دون حاجة إلى أن يتولى المعلمون هذا الأمر مستندين إلى المثل القائل "لا تعبر الكباري قبل أن تصل إليها".
- (٨) ضعف الإمكانيات البشرية المتاحة بالمدرسة الثانوية من ناحية عدد الأخصائين الاجتماعيين والنفسيين الذين يمكن أن يوكل إليهم هذا الأمر، وعدم تناسب العدد مع أعداد الطلاب المطلوب تهيئتهم.
- (٩) عزا بعض أفراد العينة ضعف التمهيد للدراسة الجامعية، إلى سوء الإدارة بالمدارس الثانوية، وعدم اهتمامها الكافي بالعملية التربوية إذ ينصرف الجانب الأكبر من اهتمامها على الوفاء بالشكليات العديدة مثل كشوف الانتظام والحضور والامتحانات الشهرية والفترية.. وما إلى ذلك من أمور تركز عليها لجان المتابعة التي تزور المدارس، وليس بينها ما تقوم به المدرسة الثانوية من جهد لتهيئة طلابها للانتقال إلى المرحلة الجامعية.
- (١٠) ومن جهة أخرى، فقد برر بعض أفراد العينة عدم اهتمام إدارة المدرسة، وضعف فعالية ما تبذله من جهد في مجال التمهيد، إلى آلية انتقال الطلاب إلى الكليات، فيتم بشكل تلقائي من خلال مكتب تنسيق القبول وفق ما يناله الطالب من درجات في

امتحان الشهادة الثانوية العامة، الأمر الذي لا يستدعي عناء توجيههم إلى ما يصلحون له أو لا يصلحون من نوعيات الدراسة المتاحة بالجامعة.

(١١) أفاد بعض أفراد العينة إلى التفاوت الكبير بين طلاب المدرسة الثانوية اجتماعيا وثقافيا وماديا وخاصة بالنسبة لمدارس الأعداد الكبيرة، مما يجعل التهيئة عملية شاقة لمن يقومون بها على مستوى المدارس.

ثانيا : قضية التوجيه التربوي للطلاب لما يلائم ما لديهم من قدرات وميول

يقع التوجيه التربوي في البؤرة من مشكلات التعليم الثانوي العام المتعددة، وتحدد ملامحه من خلال عدد من النقاط:

(١) إن التوجيه التربوي للطلاب في التعليم الثانوي العام ليس قضية تعليمية بالدرجة الأولى، بقدر ما هو قضية اجتماعية ترتبط بقيم الأفراد، وتوجهاتهم، ورؤيتهم للمكانة الاجتماعية ومقوماتها. وعليه، فإن القصور في التوجيه التربوي لا يرجع بالضرورة إلى قصور في الممارسات التي تتم داخل جدران المدرسة الثانوية العامة ذاتها، بقدر ما يرجع إلى عوامل أخرى، قد لا يكون للتعليم ولا للمدرسة الثانوية العامة دخل بها. ومن هنا فإن الإجراءات التعليمية لا تكفي وحدها للارتقاء بأمور التوجيه التربوي في ظل وجود أطراف عديدة أخرى في هذه القضية، لكل طرف منها رؤيته التي يسير على هديها، ومصالحة التي يحرص عليها. ويتطلب الأمر، تضافر جهود تلك الأطراف مع جهود المؤسسة التعليمية، لتحقيق الفعالية المنشودة للتوجيه التربوي، ومن جهة أخرى، ففي ظل الرؤية المنظومية للتعليم، يتعين النظر إلى التعليم الثانوي، وما يعتوره من مشكلات، في إطار منظومة أكبر تشمل نظام التعليم برمته، والتي تمثل، بدورها جزءا من واقع مجتمعي يزخر بصنوف من المشكلات والتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي لا مجال للخوض فيها في هذه الدراسة.

(٢) أن قضية اهتمامنا بوصول طلاب التعليم الثانوي العام إلى الإعداد الأمثل الذي يكفل توجيههم إلى ما يتوافق مع قدراتهم واستعداداتهم لما يحقق التنمية لمجتمعهم، ليست وليدة الظروف والتحديات التي نواجهها في الأونة الحالية، فقد ظلت، على مدى فترة طويلة من الزمن، مجالا للاهتمام، وموضعا للأخذ والرد، وربما تضرب بجنورها في أعماق النشأة المبكرة للتعليم التجهيزي كما أرتأه محمد علي (١٨٢٥) حيث كانت مفردات هذا التعليم لا تخرج عن كونها متطلبات سابقة لما يتعين على الطلاب دراسته في "المدارس العليا" في ظل معطيات التطور العلمي والمعرفي السائد آنذاك عالميا ومحليا، مما لم تبرز معه الحاجة الماسة إلى توجيه الطلاب للتخصص في أحد الفروع العلمية أو الأدبية مستقبلا، أو النسبة بين ما يدرسه كمكون ثقافي وما

يدرسونه كمكون تخصصي. ومن هذا الوضع أنطلق تساؤل المجلس القومي للتعليم (١٩٨٦) حول جدوى جعل الصفين الأول والثاني من المدرسة الثانوية العامة دراسة "عامة" مع السماح بإدخال بعض المواد التكنولوجية الاختيارية.

وقد أفرزت هذه الاعتبارات وغيرها، تأكيدات حول القيمة التي يمثلها وجود توجيه تربوي جيد للطلاب بالمدرسة الثانوية يمكن معه الثقة، بدرجة ما، بحسن اختيارهم لما يصلحون له في نواحي الدراسة المختلفة، وهو ما تناولته العديد من التشريعات واللوائح الصادرة بشأن التعليم الثانوي على مدى النصف قرن المنصرم والتي تناولت موضوع توجيه الطلاب على نحو مباشر أو غير مباشر، بدءاً من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٤٩ الذي وجه اهتمامه إلى زيادة الاهتمام بقدرات وميول من يلتحقون بهذا التعليم من خلال تقسيم الدراسة بالتعليم الثانوي العام إلى قسم أول مدته عامين تكون الدراسة فيه عامة للجميع، وقسم ثان لمدة ثلاثة أعوام وتنشعب الدراسة في العامين الأخيرين إلى ثلاث شعب: العلوم والآداب والشعبة العامة مع الإقرار بقيمة الدراسة الفنية في كل الشعب، ومراعاة أن يختار الطالب من بينها تبعاً لجنسه واستعداداته^(١)

ثم صدر القانون رقم (٢١١) لسنة ١٩٥٣ مولياً اهتماماً بتهيئة الفرصة أمام طلاب المدرسة الثانوية العامة للتوسع والتعمق في الثقافة العامة جنباً إلى جنب مع تأهيلهم للجامعة، ومراعاة ميولهم واستعداداتهم. لكن القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٧ اتخذ منحى مختلفاً بعد استحداث التعليم الإعدادي العام، وانقسمت، في ظلها المرحلة الثانوية إلى مرحلتين تعليميتين منفصلتين تماماً: المرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية.

أما القانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٨، فقد نظر إلى أهداف التعليم الثانوي العام من منظور رؤية شاملة لأهداف التعليم العام بمراحله الثلاث، وظهر من خلاله التركيز على إعداد الطلاب لمواصلة الدراسة الجامعية والعالية^(٢).

ثم كان قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ وتعديله بالقانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨ والذي نص على إعداد طلاب التعليم الثانوي العام للحياة جنباً إلى جنب مع تأهيلهم للسير في دراساتهم الجامعية والعالية^(٣). وتمخض عن التشريع، إرجاء التشعيب إلى الصف الثالث بدلاً من الصف الثاني، وتنوع الشعب إلى العلمي والأدبي والرياضيات، وهو ما يعني انتصاراً لدعاة تعميق قاعدة الثقافة العامة للطلاب، وإتاحة فترة زمنية أطول لاكتشاف ما لدى طلاب التعليم الثانوي العام من قدرات واستعدادات.

وقد أوصلتنا التعديلات التشريعية المتلاحقة التي نالت بشكل مباشر أو غير مباشر، توجيه الطلاب بهذا التعليم إلى ما يلائم قدراتهم واستعداداتهم، كما سبقت الإشارة، إلى واقع من الممارسات التي تأثرت بمجموعة كبيرة من العوامل، لعل أبرزها ما يتعلق بمنهج هذا التعليم، وأنظمة الامتحان، وبخاصة امتحان الشهادة الثانوية العامة، والإمكانات المادية

والبشرية المتاحة، وزيادة الضغوط المجتمعية من أجل الالتحاق بالجامعات، مع تعاظم الشكوى من تدني مستويات من يدفع بهم التعليم الثانوي العام إلى الجامعات.

وأبرز الموقف عديدا من المواقف المتشابهة التي يتطلب تحقيق "التميز" المرتقب لهذا التعليم، الخلوص إلى رؤية واضحة بشأنها حيث يتأثر بها التوجيه المقدم لطالب المدرسة الثانوية العامة، وتمثل إختلالا بين الواقع والمأمول. ويمكن أن نجملها في نوعين: نطلق على النوع الأول "اختلالات الالتحاق" حيث تحدث والفرد ليس بعد طالبا بالمدرسة الثانوية العامة، أي صبي أو مراهق انتهى لتوه من الحلقة الإعدادية لمرحلة التعليم الأساسي. أما النوع الثاني، فهي "اختلالات ما بعد الالتحاق"، فيدخل الطالب إلى معمعتها في أعقاب قبوله طالبا بالتعليم الثانوي العام، وخلال فترة دراسته الثانوية حتى يحصل على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة. ويخلق هذين النوعين، وما يتفرع عنهما من اختلالات فرعية، ضغوطا على نظام توجيه الطلاب لما يصلحون له، وتباعد بين ما ينبغي أن يتحقق، وبين ما يتم في عالم الواقع.

أ- اختلالات الالتحاق

وتتمثل هذه الاختلالات في زيادة الطلب الاجتماعي من جانب فئات عديدة بالمجتمع لاقتناص فرصة بالتعليم الثانوي العام لأبنائها انعكاسا لما يحملونه من تقدير لمكانة هذا النوع من التعليم، باعتباره "الطريق الملكي للجامعة والتخصص ومن ثم، المكانة الاجتماعية"^(٤)

ورغم أن مصر ليست بلدا فريدا في التعرض لضغوط الالتحاق المشار إليها، حيث توجد مثل هذه الضغوط، بدرجة أو أخرى، من جانب الطلاب وأسرهم، في أنظمة أكثر تقدما كما في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية^(٥)، إلا أن الفارق، كما وجدته إحدى الدراسات، يكمن فيما أطلقت عليه طبيعة الموجهات التي تقف خلف هذا الطلب الاجتماعي، والعوامل التي تؤثر في انحيازه إلى نوع معين من التعليم دون الآخر^(٦).

ويتأثر "التوجيه التربوي" الذي يمكن أن توفره المدرسة الثانوية العامة المصرية بهذا الضغط غير الرشيد على الالتحاق، والذي لا يأخذ في الاعتبار، بدرجة كافية، أقوى المبررات التي يمكن الركون إليها، وهي ما لدى الطالب نفسه من قدرات واستعدادات تمكنه أو لا تمكنه من السير بنجاح في دراسة يغلب عليها الطابع الأكاديمي ليتخصص بعدها في أحد فروع التخصص على المستوى الجامعي.

وقد نجم عن الضغط الذي مارسه العديد من الفئات، وعلى مدى فترة غير قصيرة من الزمن، لكي يلتحق أبنائهم بالتعليم الثانوي العام^(٧) دون غيره، بغض النظر عن ملاعته لما لديهم من قدرات واستعدادات، أن تأخرت الجهود للبحث عن أساليب ذات مصداقية لاستكشاف ما يصلح له الطلاب، من أنواع التعليم الثانوي المتنوعة، وما لا يصلحون له، مما

ألقى على التعليم الثانوي العام عبء توجيه ورعاية أعداد كبيرة من الطلاب لا تتحقق بالنسبة للكثير منهم الموصفات المطلوبة للنجاح في هذا النوع من التعليم، وفي الوقت الذي لا تتوافر له فيه الإمكانيات البشرية والمادية التي تكفل رعايتهم على النحو المنشود، كما تبين من العديد من الدراسات^(٧).

ومن جهة أخرى فقد أسفر اشتداد التنافس على اقتسام "الكعكة" الصغيرة المتمثلة في الموارد المالية المتاحة للتعليم، وما تخلقه من آثار كابحة في ظل عوامل التضخم، مع عدم قدرة الدولة على الاستمرار في سياسة التوسع في التعليم الثانوي العام بغير أن يتحقق توسع مماثل في فرص التعليم الجامعي والعالي، عن زيادة تعقد المشكلة في إطار معادلة صعبة، يتمثل طرفها الأول في تزايد كلفة التعليم، وعدم وفاء الميزانيات بضغوط التوسع، ويتمثل طرفها الثاني، في مساس الحاجة إلى تجويد هذا التعليم لكي تتحقق الأهداف المنشودة منه بأعلى درجة من الكفاية.

ولم يكن أمام السلطات التعليمية إزاء تعاضد رغبة الكثيرين في اقتناص فرصة بالتعليم الثانوي العام، مع وجود إعراض نسبي عن التقدم للالتحاق بالنوعيات الأخرى للتعليم الثانوي، إلا أن تتدخل لتفرض توزيعها لإجمالي الطلاب الحاصلين على الشهادة الإعدادية في صورة حصة أو نسبة مئوية تخصص لكل نوعية من نوعيات التعليم الثانوي المختلفة.

فقررت هذه السلطات، ألا تزيد نسبة المقبولين بالتعليم الثانوي العام عن ٤٠ % من إجمالي الناجحين في الشهادة الإعدادية، ثم تعدلت نسبة التوزيع في السنوات الأخيرة إلى ٣٤ % للتعليم الثانوي العام و ٦٦ % للتعليم الثانوي الفني بأنواعه. وتشير وثائق اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي المرتقب للتعليم الثانوي إلى مشروع تمت موافقة كل من مجلس الوزراء ومجلس الشعب عليه (يونيو ٢٠٠٠) يؤدي إلى زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي العام من خريجي التعليم الأساسي من ٣٠ % حالياً إلى ٥٠ % عام ٢٠٠٧، ويتوزع الباقي على نوعيات التعليم الثانوي الأخرى^(٨) لكن القضية ليست في زيادة أو إنقاص نسب التوزيع، وإنما تكمن في مدى سلامة الأسس التي يستند إليها التوزيع الحالي أو المستقبلي وخاصة فيما يتعلق بالأماكن المتاحة بالجامعات بالقدر الذي يتيح للطلاب الملتحقين بها إعداداً متخصصاً جيداً.

وقد تأثر التوجيه التربوي لطلاب التعليم الثانوي العام بما اتخذ من إجراءات بالنظر إلى أمرين: يتعلق أولهما بعشوائية النظم التي تتبع في قبول الطلاب بالتعليم الثانوي العام، والتي سبقت الإشارة إليها، من حيث عدم القدرة على فرز الطلاب القادرين على السير في الدراسة الأكاديمية التي تتطلبها المدرسة الثانوية العامة اللهم إلا من خلال ما أرساه قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ بأن تكون المفاضلة بين المتقدمين على أساس عاملي السن والمجموع الكلي للدرجات في الشهادة الإعدادية على مستوى المحافظة^(٩).

ويحمل هذا النظام في القبول والانتقاء، والمستند إلى مجموع الدرجات في الشهادة الإعدادية بعض المحاذير، يرتبط بعضها بضعف الإمكانيات المادية والبشرية سواء المتاحة بالإدارات التعليمية التي تقرر كشوف المقبولين، أو بإمكانات المدارس الثانوية التي تتبعها، والتي لا يبدو أن لها رأيا بالنسبة للأعداد التي يتم قبولها، خاصة في ضوء الإمكانيات المتواضعة التي تتوافر لها بالنسبة لعدد الأخصائيين والمعلمين المدربين، وأدوات القياس التي يمكن الاسترشاد بها. مما يجعل عملية القبول تتحول إلى أمر آلي بحت تحكمه كشوف الدرجات، وينتفي في ظله أي دور للمدرسة الثانوية العامة في المفاضلة العلمية بين المتقدمين.

والمحصلة النهائية هي قبول الطلاب بالتعليم الثانوي دون توجيه تربوي أو مهني أو إرشاد نفسي يراعي ما بينهم من فروق، أو يستند إلى ما لديهم من قدرات.

ويستدعي على هذا النوع من الاختلالات صعوبة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية التي نص عليه الدستور والذي أكدته التشريعات، ووثائق السياسة التعليمية. وبرزت في هذا الصدد قضايا تتعلق بكفاءة التوزيع الجغرافي للمدارس الثانوية العامة على مناطق الجمهورية، ونصيب كل من الريف والحضر منها، وبخاصة في المناطق الهامشية على أطراف المدن، والصعوبات التي تتحسب لها العديد من الأسر لدى حصول أبنائها على الشهادة الإعدادية في ظل تدني القدرة الاقتصادية للكثير من الآباء، وبخاصة الذين يعملون منهم في أنشطة اقتصادية هامشية، أو العمال الزراعيين الذي لا تسمح لهم ظروفهم المالية، في كثير من الأحيان، بتوفير مصاريف انتقال الابن إلى المدرسة الثانوية والعودة منها بل وعدم قدرة الكثيرين على توفير الرسوم المدرسية الرمزية التي فرضتها الوزارة.

وتبدو الإشكالية أعمق بالنسبة للأسر ذات العدد الكبير من الأبناء في سن التعليم بالنسبة لما يقتضيه تعليم الطالب في الثانوي العام من ملابس وكتب ومواصلات ناهيك عن الدروس الخصوصية أو المجموعات الدراسية. وتذهب بعض التقديرات إلى أن الأسر الفقيرة والمحدودة والمتوسطة الدخل يصل لديها الإنفاق الإضافي على التعليم إلى ما بين ٥٠ % - ٣٥ % من إجمالي دخلهم، في حين أنه لا يتجاوز ما بين ١ % - ٠,٥ % بالنسبة لذوي الدخل المرتفعة أخذا في الاعتبار أن ٤٠ % من الأسر في مصر تقع على مستوى خط الفقر أو دونه^(١٠).

وتؤدي الظروف السابقة، على الجملة، إلى عدم تشجيع بعض الأسر لأبنائها للالتحاق بالتعليم الثانوي لأسباب لا علاقة لها بالقدرة على السير الناجح في هذا النوع من التعليم، بل وتسرب نسبة من طلاب هذا التعليم قبل حصولهم على الشهادة الثانوية العامة مما يعني حرمان المدرسة الثانوية العامة من نوعية من الطلاب كان من الممكن أن يسيروا في الدراسة بنجاح لو كانت قد توافرت لهم ظروف أفضل، والتضحية بمكانهم في هذا النوع من التعليم لآخرين قد لا تتوافر لهم القدرات والاستعداد، وهو ما اعتبرت بعض الدراسات تحديا لديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التي كفلها الدستور. وقد تمثل المخرج بالنسبة لإحدى

الدراسات الحديثة (١٩٩٨) في أربع نقاط أولها التقليل من الآثار التي يخلفها المستوى الاقتصادي والاجتماعي المتنني على الطلاب الآتين من المناطق الريفية والناائية، ومن الأحياء الهامشية والفقيرة بالمدن، ضمانا لحصولهم على فرص متكافئة مع غيرهم، في الالتحاق بالتعليم والاستمرارية بقدر ما تسمح به قدراتهم واستعداداتهم، وأن توفر الدولة لجميع المواطنين الخدمات الاجتماعية بما تشتمل عليه من إشرافها المباشر على التعليم وتمويله، وتوزيع الخدمات بشكل متكافئ، وفق مبدأ "الجدارة" أو "الحاجة" بين جميع الأفراد والجماعات، وأن تفتح المدارس أبوابها لجميع أبناء المجتمع وتعددهم لما يتفق مع استعداداتهم وميولهم، واستخدام الأساليب الموضوعية في تصنيف الطلاب وتوزيعهم على مراحل التعليم وأنواعه المختلفة^(١١). ولعل في النقطة الأخيرة من هذه النقاط الأربعة والخاصة باستخدام الأساليب الموضوعية المشار إليها ما يمكن أن يقدم المواجهة الجيدة لاختلالات الالتحاق بالتعليم الثانوي.

ب- اختلالات ما بعد الالتحاق

بقبول الطالب في المدرسة الثانوية العامة، يفترض أن توفر له المدرسة توجيهها تربويا يكفل ملائمة اختياراته المختلفة في إطار دراسته، الثانوية لقدراته وميوله، لتقليل الهدر الناجم عن التعثر أو الرسوب أو تغيير المسار فيما بعد، سواء بالنسبة للاتجاه إلى إحدى الشعب العلمية أو الأدبية، أو عند مفاضلته بين المواد الدراسية الاختيارية المتاحة أمامه.

وتوكل مهمة التوجيه التربوي بصفة رئيسية "للمرشد التعليمي" حيث يتم اختيار مرشد تعليمي أو أكثر لكل مدرسة ثانوية عامة من بين وكلائها. وقد حدد القرار الوزاري رقم (١٠٠) في ١٩٩٤/٥/٨ أن يكون اختيار المرشدين التعليميين بمعدل مرشد لكل ٢٥٠ طالب، وأن يكون الحد الأدنى مرشد تعليمي واحد على الأقل لكل مدرسة. وفي حالة تعذر توافر العدد الكافي من الوكلاء بالمدرسة، فإن أمر التوجيه التعليمي يوكل ندبا إلى أقدم المدرسين الأوائل بالمدرسة. وقد نص القرار على عقد مقابلة شخصية على مستوى الإدارة التعليمية للمرشحين لهذه الوظيفة^(١٢).

وتنشط بالمرشد التعليمي مسؤوليات عديدة من أبرزها الترشيح المبدئي لاختيارات الطلاب في نهاية الصف الأول الثانوي، مع إعادة الترشيح بالتشاور مع المدرسين، والإشراف على اختيارات الطلاب بالنسبة للمواد الاختيارية التخصصية في التوقيات الزمنية الملائمة، مع متابعة النمو التعليمي للطلاب، وتعديل اختياراتهم إذا رغبوا في ذلك، فضلا عن تقديم المشورة بالنسبة لاختيار الطلاب للكليات أو المعاهد التي يرغبون في الالتحاق بها.

وقد سعت التشريعات التعليمية الصادرة عام ١٩٩٤ إلى تطبيق ما أشار به تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في دورته الثامنة (أكتوبر ١٩٨٠ - يوليو ١٩٨١) من أفضلية الأخذ بنظام الاختيار والتكامل بين المواد التي يدرسها الطلاب في ضوء

ما بدأت الجامعات في السعي إليه بالنسبة لتكامل التخصصات المتعددة بالنسبة لبعض الأقسام بالكليات الجامعية، وأخذ بعض الكليات الأخرى بنظام التأهيل المزدوج خاصة بين العلوم والهندسة أو بين العلوم وبعض فروع الطب^(١٢).

وفي ضوء النظام الجديد لامتحان الثانوية العامة والقرارات المنظمة له، سمح النظام لطلاب المدرسة الثانوية العامة باختيار بعض المقررات الدراسية التي تتناسب مع ميولهم ورغباتهم واستعداداتهم، مع إيجاد فرصة للتكامل بين المواد العلمية والأدبية التي يدرسها طالب المدرسة الثانوية العامة، مما يحقق ثقافة عريضة لهم دون إغفال لضرورة دراستهم للمواد الإجبارية التي يتعين على الطالب في المدرسة الثانوية اجتيازها بنجاح، مما فتح الباب أمام تطبيق بعض صور الاختيار والتكامل بين المواد الدراسية لطلاب المرحلة الثانوية العامة^(١٤).

وبرغم التعديلات التي تحققت في ضوء التشريعات الصادرة لتنظيم التعليم الثانوي العام، فهناك عدد من الاعتبارات بالنسبة للتوجيه التربوي الذي يلقاه طلاب هذا التعليم:-

(١) إن اختلالات "الاستحاق" التي سبقت الإشارة إليها، تسهم في تفاقم اختلالات "ما بعد الاستحاق"، فتضخم التعليم الثانوي العام بالطلاب الذين لا تتوافر للكثيرين منهم ابتداء، القدرة على الدراسة الأكاديمية الكافية للسير الناجح في هذا التعليم، جنبا إلى جنب مع أعداد من الطلاب الآخرين في نفس الفصل ممن لديهم القدرة والاستعداد لهذا النوع من التعليم، يضاعف من جسامه العبء الملقى على المدرسة الثانوية. ويضاعف من تعقد الموقف، ما سبقت الإشارة إليه بالنسبة لغياب الأساليب العلمية الموضوعية التي يمكن الارتكان إلى مصداقيتها، الأمر الذي يضعف من القدرة على فرز هؤلاء من أولئك، وتقديم الرعاية الملائمة لكل فريق. وقد تمخض الوضع عن عدد من الإجراءات التي يحاول من خلالها النظام التعليمي معالجة الموقف لإيقاف تدهور الموقف بالنسبة للتوجيه التربوي:-

أ- تقديم لون من الخدمات الاجتماعية والنفسية من خلال الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بالمدارس الثانوية، وتدعيم مجموعات التقوية، وإتاحة فرص اختيار الطلاب لبعض المواد الدراسية، كما أشرنا.

ب- مع ارتفاع نسب الرسوب في التعليم الثانوي العام^(١٥) استحدثت بعض التيسيرات للطلاب المتعثرين في مسيرتهم نحو الحصول على الشهادة الثانوية العامة بالسماح بأداء هذا الامتحان لثلاث مرات، وإتاحة الفرصة للراسبين في حدود المرات الثلاثة بالتقدم للامتحان في الأعوام التالية وفق بعض الضوابط^(١٦).

كما شملت التيسيرات السماح للطلاب الذين يتعثرون، بالانسحاب من التعليم الثانوي العام إلى الثانوي الصناعي (تحويل المسار) للراغبين، أو ممن يستنفذون مرات الرسوب المسموح بها، للتحويل إلى الصف الثاني الصناعي نظام الثلاث سنوات لمن أكمل الصف الثاني من التعليم الثانوي العام بنجاح أو لمن رسبوا في امتحان الثانوية العامة حتى ثلاث مرات أحدها في العام الدراسي السابق للالتحاق مباشرة بشرط ألا يزيد السن عن ٢٥ سنة. كما سمح قرار وزاري آخر للطلاب الراغبين من الشعب العلمية ولم يستنفذوا عدد مرات الامتحان المسموح بها أن يتقدموا للامتحان في القسم الأدبي في العام التالي.

(٢)

إن تحصيل طلاب التعليم الثانوي العام وأدائهم، وسيرهم الناجح، أو المتعثر، نحو الشهادة الثانوية العامة، يتأثر بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي لهم، وإذا كان الدستور المصري يؤكد على المساواة وتكافؤ الفرص بين الأفراد في التعليم، وفي غيره من مناشط الحياة، فإن هذه المساواة "القانونية" لها جانبان: جانب الحق الذي يؤكد الدستور، وتنص عليه التشريعات، وجانب القدرة على ممارسة هذا الحق، والتي تتأثر بالظروف الاجتماعية للأفراد، وبمنط توزيع الثروة والنفوذ^(١٧).

وفي السعي لتحديد أثر التفاوت الاقتصادي الاجتماعي، يفترض أن يكون للمدرسة الثانوية العامة دوراً في ملاشاة، أو تقليل أثر تلك الظروف من خلال شد أزر هؤلاء "المستضعفين"، لكن ذلك غالباً ما لا يحدث، ويتم التغاضي عن التكافؤ المفقود، بذريعة أن تنوع التعليم في المرحلة الثانوية إلى عام وفني بأنواعه يحقق تكافؤ الفرص حيث تؤدي كافة أنواع التعليم الثانوي بخريجيتها إلى التعليم العالي والجامعي في ظل السماح لخريجي التعليم الثانوي الفني بالالتحاق بالجامعات ومعاهد التعليم العالي. لكن هذه الذريعة مردود عليها بالقيود الموضوعية، والتي لا تجعل هذا الحق مكفولاً لجميع خريجي التعليم الثانوي الفني، بينما يفتح القبول على مصراعيه أمام خريجي التعليم الثانوي العام.

ومن جهة أخرى، فإن تغاضي المدرسة الثانوية العامة عن إعادة التوازن المفقود بسبب الظروف المالية والاجتماعية والتعليمية، بالتعلل بأن فرصة التعليم الثانوي العام قد أتاحت، وأن جميع طلاب هذا التعليم متساوون أمام إجراءات القبول بالجامعات، والتي ينظمها مكتب تنسيق القبول، أمر مردود عليه بتفاوت الخدمة التعليمية المقدمة في مدارس التعليم الثانوي العام، ما بين مدارس "حكومية" تقدم خدمة عادية يعتورها في كثير من الأحيان، نقص الإمكانيات وبخاصة بالنسبة للمعلمين، ولكثافة الطلاب في الفصل الواحد، وبين مدارس خاصة "متميزة" على نحو أو آخر، ناهيك عن وجود فروق بين المدارس الحكومية ذاتها بالنسبة لنصيبها من الإدارة المتميزة والمعلمين الأكفاء والأخصائيين. كما وأن تحصيل طلاب التعليم الثانوي العام يتأثر، وبخاصة في المناطق الريفية والهامشية بعدد من العوامل مثل

استمرار شيوع الأمية، وانخفاض المستوى الثقافي للبيئة وللوالدين، وتأثر إنجاز الطالب بما تستطيع الأسرة توفيره من مثيرات ثقافية، كالكتب والمجلات وأجهزة الكمبيوتر... الخ هذا إلى جانب عامل قدرة الأسرة على توفير دروس خصوصية لأبنائها، والذي اعترف به الأستاذ الدكتور وزير التربية والتعليم، وبفداحة أعبائه على الأسرة المصرية.

(٣) تضاعف أوجه القصور العديدة في النظام الحالي للامتحانات بالمدرسة الثانوية العامة من ضعف فعالية التوجيه التربوي لطلاب التعليم الثانوي من ناحية عدم تحقيق هذا النظام لمعايير التقويم العلمي خاصة بعد إلغاء درجات أعمال السنة. ومن جهة أخرى تحولت الامتحانات إلى "غاية" العملية التعليمية تحشد من أجلها كافة إمكانات المدرسة، ولفترة غير قصيرة خلال العام الدراسي. ولا تكشف الامتحانات بصورتها الحالية عن المستويات الحقيقية لقدرات الطلاب، بتركيزها على تذكر المعلومة، وإغفال ما عداها مثل الفهم والتطبيق والتحليل. كما تشوب الامتحانات بعض الأمور الذاتية التي قد يضاعف منها الحماس الشديد من جانب الطلاب وأسرهم للحصول على أعلى الدرجات^(١٨)

التوجيه التربوي الذي يلقاه طلاب التعليم الثانوي العام في رؤية عينة الدراسة

في سبيل استكشاف العوامل وراء ضعف فعالية جهود المدرسة الثانوية العامة بالنسبة للتوجيه التربوي لطلابها، طرحت الدراسة أمام أفراد العينة، تسعة من العوامل المحتملة وراء عدم جودة أو فعالية التوجيه التربوي الذي يلقاه الطلاب بالمدرسة الثانوية العامة، لمعرفة مدى موافقتهم على كل عامل منها، مع إتاحة الفرصة لهم لإضافة ما يرونه إلى العوامل المطروحة.

وقد تبين من تفريغ الاستجابات ما يلي:

- (١) أن الانغماس الشديد لمعلمي المدارس الثانوية العامة في تدريس الموضوعات المقررة، لا يترك لهم جهداً يمكن توفيره للتوجيه التربوي للطلاب. ويمثل هذا أقوى العوامل من وجهة نظر أفراد العينة.
- (٢) سيطرة الاستعداد للامتحانات، على جهود كافة العاملين بالمدرسة الثانوية العامة بحيث لا يترك مجالاً كافياً للاهتمام بالتوجيه التربوي للطلاب.
- (٣) ضعف الإمكانيات البشرية المتاحة بالمدارس الثانوية العامة، وعدم كفاية عدد الأخصائيين لتلبية احتياجات التوجيه، فضلاً عن انشغال من يتوافر منهم، بمهام إدارية تعوقهم عن بذل الجهد الكافي في عملية التوجيه التربوي للطلاب.

(٤) ضعف الإمكانيات المادية المطلوبة لسلامة عملية التوجيه التربوي للطلاب سواء في صورة أجهزة أو اختبارات أو مقاييس... الخ.

(٥) ضعف وعي القائمين على الإدارة التعليمية، بالمدارس الثانوية العامة، بقيمة التوجيه التربوي للطلاب، وضعف الاهتمام بهذا الأمر في تقارير الموجهين والمتابعين.

جدول رقم ٣/٢

يبين ترتيب العوامل وراء ضعف التوجيه التربوي بالمدرسة الثانوية العامة تنازليا بحسب ما ناله كل عامل من موافقات

الترتيب	العوامل وراء ضعف التوجيه التربوي	عدد التكرارات	% من إجمالي الموافقات مستوى الكثافة
الأول	لأن غالبية المعلمين بالمدرسة الثانوية مشغولون بتدريس المقررات ولا يهتمون بموضوع توجيه الطلاب.	٢٣٥	١٥
الثاني	لأن معظم الجهود بالمدرسة الثانوية موجهة نحو نجاح الطلاب في امتحانات نهاية العام	٢١٧	١٣,٨
الثالث	لأنه لا يوجد بالمدرسة الثانوية أخصائيون في التوجيه التربوي للطلاب.	٢١٣	١٣,٦
الرابع	لأن التوجيه التربوي لابد أن يسبقه استكشاف لميول الطلاب وقدراتهم بشكل علمي.	٢٠٥	١٣,١
الخامس	لأنه لا تتوفر بالمدرسة الثانوية الأجهزة والإمكانات المطلوبة لعملية التوجيه بشكل علمي سليم.	١٨٦	١١,٩
السادس	لأن الشككية هي الطابع المميز للكثير من مجريات الأمور بالمدرسة الثانوية.	١٦٢	١٠,٣
السابع	لأن الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بالمدرسة مكلفون بالكثير من المهام الأخرى.	١٢١	٧,٧
الثامن	لأن الإدارة التعليمية ناتها لا تؤمن بجذوى التوجيه التربوي	١١٦	٧,٤
التاسع	لأنه يمكن أن تتدخل بعض العوامل الشخصية أو الذاتية لتفسد هذا التوجيه.	١١٢	٧,١
إجمالي الموافقات		١٥٦٧	١٠٠

وفي الشق المفتوح من السؤال، أضاف أفراد العينة العوامل التالية لضعف التوجيه التربوي:

- (١) ضعف الصلة بين المعلم وطلابه، واقتصارها على الارتفاع بقدرة الطلاب على استيعاب وتحصيل موضوعات المقرر.
 - (٢) إجهاد المعلمين في الدروس الخصوصية، ومجموعات التقوية مما يعوقهم عن توجيه قدر كاف من جهودهم لهذا الأمر.
 - (٣) عدم قدرة غالبية المعلمين بالمدرسة الثانوية على اكتشاف ميول الطلاب وقدراتهم لعدم سابق تناولها خلال إعدادهم الأساسي بكليات التربية، وعدم التدريب الكافي عليها أثناء الخدمة.
 - (٤) ضعف وعي الكثير من المعلمين بالقيمة التي يمثلها التوجيه الجيد للطلاب.
 - (٥) الشحن المعنوي المستمر من جانب الأسرة لخوض السباق رهيب نحو الالتحاق بالكليات التي يتدافع الطلاب للالتحاق بها (كليات القمة).
 - (٦) انخفاض درجة الكفاءة والوعي بأهمية التوجيه التربوي بين المسؤولين عن الإدارة التعليمية على المستويات المختلفة.
 - (٧) غياب الحوار والمناقشة في المدرسة الثانوية، وعدم توجيه الاهتمام الكافي بالطلاب كأنسان له ميوله الخاصة واستعداداته، والتي من المفروض الاستماع إليها واحترامها.
 - (٨) طول المقررات الدراسية بالمرحلة الثانوية، وحشوها بالكثير من التفاصيل غير الضرورية، مع قصر الفترة الزمنية المخصصة لتغطيتها مما يشكل ضغطاً عصبياً على المعلمين، ويجعلهم يلهثون لاستكمالها طوال العام الدراسي.
 - (٩) ضعف التكامل بين المناهج التي تدرس على مستوى المدرسة الثانوية العامة، وتلك التي تدرس في التخصصات المختلفة بكليات الجامعة، مع غياب التنسيق الكافي بين الاثنين، مما يجعل التوجيه التربوي للطلاب قضية خاسرة.
- وتشير الإضافات السابقة إلى ما يراه أفراد العينة من توجيه أكبر قدر من المسؤولية عن ضعف التوجيه التربوي إلى المعلم وإدارة المدرسة. وتثير نقطة عدم قدرة معلمي المدرسة الثانوية على اكتشاف وتوجيه القدرات والميول لدى الطلاب، إلى شبهة قصور في الأعداد الأساسية الذي يتلقاه الطلاب المعلمون بكليات التربية في هذا الأمر، وعدم كفاية دورات التدريب أثناء الخدمة، كما وأن الانقصام الذي أشار إليه بعض أفراد العينة بين ما يتلقاه الطلاب من مقررات في دراستهم الجامعية، وبين ما سبق لهم تلقيه بالمدرسة الثانوية، يشير إلى أهمية إيجاد آلية للتنسيق الفعال بين لجان وضع المناهج على كلا المستويين، وهو ما ستشير إليه في المقترحات في الفصل الرابع من الدراسة.

ثالثاً : قضية ترسيخ الاعتماد على الذات، وتعميق الفهم والابتكار بدلاً عن الحفظ واجترار المعلومات

تفرض المتغيرات التي يشهدها المجتمع المصري في الآونة الحالية سواء على الصعيد العالمي أو المحلي، أن تتوافر له نوعية من الأفراد تغاير ما قنع به من نوعيات على مدى الفترات الماضية، والتي لم يكن الإلحاح على توفرها بنفس القدر الذي يشهده في مطلع الألفية الثالثة. ورغم أن توفير هذه النوعية من الأفراد، هو مسئولية مؤسسات المجتمع جميعها من إعلامية وثقافية واجتماعية... وغيرها، إلا أن المسئولية المباشرة تقع على عاتق المؤسسة التعليمية بالنظر إلى تعاملها المباشر مع النشء، وتأثيرها عليهم منذ مراحل حياتهم المبكرة، مما جعل وثائق السياسة التعليمية على مدى العقدين الأخيرين تتبارى في تأكيد تلك المسئولية^(١٩).

فبالنظر إلى ثورة الاتصالات التي نعيشها، وما ترتب عليها من تقصير المسافات وإزالة الحواجز، وربط أجزاء العالم المتباعدة في ظل تكنولوجيا الفضاء والأقمار الصناعية، واختراق الحدود الجغرافية والسياسية، أصبح بمقدور الفرد أن يلم بكافة ما يجري في العالم من حوله، ولو كان على بعد آلاف الأميال. ومن شأن تداعيات هذه الثورة أن تثير في مجتمعنا المصري تخوفاً مما يمكن أن تمثله الأفكار والمعتقدات الوافدة من تهديد للهوية القومية، وللتراث والتقاليد الاجتماعية، خاصة في ظل العولمة وتأثيراتها، وما تفرضه من "حتمية التكيف مع معطياتها، والتكيف لها، والإفادة منها، والنقل الواعي عنها، وما يتيحها مركبتها من توجهات عالمية عامة، وما يطرحه من فرص التعددية ومساحات التنوع والخصوصية والتميز"^(٢٠) وتلقى هذه الثورة وتداعياتها، بمسئوليات جديدة على تربية الإنسان المصري وتعليمه من عدد من الزوايا:

(١) زاوية الحاجة إلى غرس استقلالية الفكر تحصيناً للفرد من أن يكون سهل الانقياد وسريع التقبل لكل فكر وافد دون تمحيص، ضعيف التمييز بين ما يعرض أمامه من شروح وتفسيرات.

(٢) زاوية الحاجة إلى أفراد قادرين على التواصل مع الثقافات الأخرى حتى لا يتحول حوار الثقافات، الذي تمس الحاجة إليه في عالمنا في الآونة الحالية، إلى حوار من طرف واحد، قد يؤدي إلى انكفاء على الذات، ويفوت بذلك الفرصة على المجتمع المصري لتعميق المسار، وتطويره، وتصحيحه، من خلال التواصل مع الآخرين، والتفاعل معهم، وهو ما يتطلب نمطا من الشخصية. رأت مجموعة من أساتذة التربية أن أبرز سماته "موسوعية الثقافة" التي تضمن الاطلاع على الثقافات الأخرى، كأساس يسبق القدرة على نقدها، ومن ثم اتخاذ موقف متوازن منها^(٢١).

أما بالنسبة للثورة المعرفية، فإن التقدم المعرفي الهائل الذي يأتي كل يوم بالجديد من النظريات والأفكار، يلقي على النظام التعليمي عبء إعداد أفراد قادرين على ملاحقة هذا النمو المتسارع، والتكيف معه باعتباره السبيل لعبور المجتمع المصري "فجوة المعلومات" التي تشير إليها بعض الدراسات^(٢٢).

وتضع الثورة المعرفية التعليم المصري في أكثر من مازق، فقد درجنا على الاستجابة لمتطلبات النمو المعرفي السريع على مدى الربع قرن المنصرم بزيادات متتالية في كم المادة العلمية التي تتضمنها المناهج والمقررات الدراسية، وبخاصة في التعليم الثانوي العام. لكن هذه الاستجابة قد شابها أكثر من قصور، فمن جهة، أثبتت الخبرة أن زيادة المادة العلمية، لم يعد الأسلوب الأمثل للتكيف مع عصر الانفجار المعرفي، بل، كما ترى إحدى الدراسات، بالأخذ بمنهجية وأسلوب تدريس يتيحان ذلك، وهذا ما لم يتحقق لتعليمنا الثانوي حتى اليوم. ومن جهة أخرى، يقتضي الأمر تقييم ما تم إضافته إلى مناهجنا من معارف بل والمحتوي التعليمي برمته، والفلسفة الحاكمة لتصميمه، والتي تجعله في رؤية البعض، يقف عند حد التأكيد على استيعاب أبنائنا لما توصل إليه الآخرون، وتقدير إسهاماتهم الجليلة، دون التفات بالقدر الكافي، لموقفنا منها، مما لا يؤدي بنا إلى تخريج النوعية المطلوبة من المفكرين والمبدعين، فليس المطلوب منا على الدوام أن نتكيف ونتلاءم مع ما يسهم به المبدعون الآخرون، بل أن نلقت إلى تعليم أبنائنا كيف يبدعون. وقد كانت لفئة ذكية عبر بها أحد كبار مفكرينا عن المازق الذي نواجهه في هذا الصدد بالقول: "إن التربية لم تعد قائمة على تعليم النشء ما فعله الآخرون، بل صارت تعليم فعل ما لم يفعله الآخرون استهدافاً للتلاؤم مع التغيير المستمر، وإبداع الحلول المتجددة على الدوام".^(٢٣)

ومن جهة ثالثة، ففي ظل الانفجار المعرفي، تقلصت قيمة المعلومة في حد ذاتها، وضعف ما يمثلها حفظها وتذكرها من أهمية بعد أن تكفلت بهذا العبء أجهزة تكنولوجية حديثة بإمكانها استدعاء المعلومة منسقة ومبوبة في لحظات قصيرة، وأصبحت القيمة الأكبر متمثلة في قدرة الفرد على ترجمة ما يصل إليه من معارف ومعلومات، إلى قدرة على التصرف في مواجهة المواقف المختلفة، مما يتطلب منهجية وأسلوب تدريس يكفل إكساب هذا الفرد مهارة استخدام الأساليب الحديثة في طرق البحث عن المعرفة التي يحتاج إليها حتى يمكن أن يتحقق إعدادة بشكل جيد لمواجهة مجتمع سريع التغيير، وهو ما يعبر عنه بالاتجاه إلى تعريف الطالب بكيفية الحصول على المعلومة المناسبة في الوقت المناسب وبأسرع وسيلة ممكنة.^(٢٤)

وبإزاء التغيير في رصيد المعلوماتية، برزت إلى السطح سمات يتعين العمل على إكسابها للأفراد فيما يتعلق بالفرز، والإدراك، والانتقاء، والتميز، والمرونة، والتحسب، ووضوح الهدف في التعامل مع المعلومات، مما يفرض بدوره إجراء تغييرات جوهرية في وظيفة العملية التعليمية التي "لم تعد نقل معارف محددة من جيل إلى جيل، أو من حضارة متقدمة إلى حضارة أقل تقدماً عن طريق الحفظ والتلقين، ولم يعد هناك من "يختمون العلم"

مع شهادة أو إجازة علمية، نحن إزاء تيار متدفق من المعلومات ليس لتراكم رصيده نهائية. (٢٥)

وهكذا يعلى الانفجار المعرفي من قيمة الجهد الذي يبذله الفرد بنفسه في الوصول إلى المعارف المتنامية، وتدبر إمكانية الإفادة منها دون انتظار لأن يقوم الآخرون بالجهد نيابة عنه. وتمثل هذه مهارة يتعين على التعليم في مراحله المختلفة، وبالأخص في الثانوي العام، أن يكسبها لطلابه، من خلال تعويدهم على استخدام المصادر والأنوات الحديثة. (٢٦)

ونستطيع القول بما هو أبعد من ذلك، إن مهارة الوصول إلى المعلومة، على ما تحمله من أهمية في ظل الانفجار المعرفي، قد بدأت تفقد الكثير من قيمتها في ظل التقدم الحادث في الأجهزة التكنولوجية، لتفسح مكانا لأن يتدبر الفرد المعلومة ويستوعبها، حتى أصبح "التعلم الذاتي" سمة أساسية من سمات شخصيات المستقبل تفرضها زيادة مصادر التعليم، واتساع دوائره، وما يستتبعها من ضرورة أن يتابع الفرد تعلمه بنفسه سواء على مدى سنوات التمدرس، أو بعدها، ومن خلال كافة ما يعرض له من مواقف. (٢٧)

ويمثل تفجير الطاقات الإبداعية لدى الطلاب في مرحلة التفتح الذهني أهمية بالغة بالنظر إلى ما أسلفنا ذكره من تحديات، فالإبداع، في نظر أساتذة علم النفس، كامن في جميع الطلاب الذين نتعامل معهم، وهو "أعدل الأشياء قسمة بين البشر" (٢٨) لكن تحققه رهين بنسق تعليمي متميز يضمن إخراج الطاقة الإبداعية الكامنة لدى الأفراد. وقد أصبح التنافس بين الأمم لتحقيق التقدم يتركز في هذا المجال، فاعتبرت وثيقة "أمريكا ٢٠٠٠: استراتيجية للتربية"، مثلاً، أن غرس بذور الإبداع وتنميته، هي المهمة المقدسة للنظام التعليمي في الولايات المتحدة، على أساس أن "الثروة الحقيقية لأي مجتمع تكمن في ذكاء وعبقريته أفراد، وفي تفجير ما لديهم من طاقات وإبداع، استناداً أن العقل البشري هو مصدر قوة الأمة، فالذين يفكرون هم الذين يغيرون، والذين يبدعون هم الذين يضيفون، وأن وظيفة التربية في هذا السياق، يتعين ألا تقتصر على حفظ التراث ونقله، برغم عدم التقليل من هذه المهمة، بل لابد أن تعمل على إعداد الإنسان للمستقبل، وتعليمه كيف يتعلم، وكيف يبقى متعلماً". (٢٩)

والاحتراف بقيمة الإبداع وتنميته من خلال التربية والتعليم، له مكان بارز في بحوث أساتذة التربية، وفي الوثائق التعليمية في مصر حيث نلاحظ ارتفاع نبذة الاهتمام باستكشاف بذور الإبداع ورعايته بالنسبة للطلاب، في الوثائق الحديثة للسياسة التعليمية في معرض اهتمامها بتحقيق التميز للجميع الذي يقتضي أن يرفع معه شعار الإبداع للجميع. (٣٠) وقد عقد المؤتمر القومي للموهوبين (٢٠٠٠)، حيث برز ملمحاً لحركة الاهتمام بالإبداع: تمثل أولهما في ضرورة توسيع مفهومنا للإبداع ليخرج عن النطاق الضيق الذي يقصره على مجال محدد أو حقل بعينه، أو يربطه بنخبة معينة أياً كانت درجة تميزها، وإنما باعتباره طاقة كامنة في كل إنسان، تتسحب على كافة مجالات الحياة. وتمثل رؤية فوزي فهمي أحد كبار مفكرينا، وجوب ألا يتحدد الإبداع فقط بإبداع الأعمال الفنية أو الأدبية بل "يشمل كل جوانب نشاطات الإنسان المتعددة، إذ تمثل القدرات الإبداعية - وفق هذا التصور - ما يشبه

أنزيمات التجدد للمجتمع ككل^(٣١). أما الملمح الثاني، والذي يتبناه أساتذة التربية وعلم النفس، فيتركز حول الرأي بأنه إذا كان الإبداع قد أضحي ضرورة في عالمنا المعاصر، فإن الأكثر ضرورة أن نهيئ المناخ الملائم لإخراج المواهب والإمكانات الإبداعية من حيز الكمون إلى حيز التحقق الخلاق في الواقع، وهو الذي راه إبراهيم عيد (٢٠٠٠) "مشروطا بنسق تعليمي متميز، يتجاوز حدود الحفظ والتلقين والاتباع، واستظهار المعلومات، إلى الفهم والتأويل، وإنتاج المعرفة، والإبداع، وبيئة ثقافية محفزة على الإبداع، وإمكانات اقتصادية مهيأة للإبداع ومساعدة على تفجير الطاقات الكامنة، ومجتمع يشجع على الإبداع، ويقيم وزنا للموهبة والقدرة والإمكانية"^(٣٢). ولعل أبرز ما يهمننا في هذا الصدد ما يتعلق بالنظام التعليمي الكفيل بإشاعة الإبداع بين النشء، وإلى أي مدى يتحقق هذا في تعليمنا الثانوي العام.

ويقتضي مناقشة القضية تناول عدد من الملاحظات:

الملاحظة الأولى: وتتعلق باستمرار الفجوة القائمة بين ما نضعه في مصر من أهداف وخطط وبين ما نحققه بالفعل، وهو ما تؤكد دراسات عديدة^(٣٣). حيث نجد وثائق التعليم على مدى العقدين الماضيين، لم تغفل موضوع تنمية الإبداع بين الطلاب، "فورقة تطوير وتحديث التعليم في مصر" (١٩٧٩)، تؤكد على هدف إحلال ثقافة الإبداع والابتكار واكتساب المهارات الأساسية للتعليم محل أسلوب الحفظ والتذكر^(٣٤). وبعد مرور حوالي عقدين على صدور الوثيقة، فإن ما تحقق بالفعل، كان - ولا يزال - متواضعا. ولم تخل وثائق السياسة التعليمية التي أعقبتها من التأكيد على نفس الأمر. فأدرجت وثيقة "أهداف المراحل التعليمية" (١٩٨٥) هدف "تشجيع النشاط الابتكاري لدى المتعلمين وتنمية قدراتهم الإبداعية"^(٣٥). ولم تكن "استراتيجية تطوير التعليم في مصر" (١٩٨٩) أقل حرصا مما سبقها على تأكيد تشجيع التفكير الابتكاري، وخلق الأفراد القادرين على الإبداع والابتكار، ليصبحوا علماء المستقبل القادرين على التعامل مع علوم المستقبل، واقتحام عصر المعلومات^(٣٦).

ومنذ عام ١٩٩٢، وعلى مدى عقد التسعينيات بأكمله، حفلت وثائق السياسة التعليمية بالتأكيد على هدف إكساب الطلاب والشباب القدرة على التحليل والفهم والابتكار بديلا عن حفظ المعلومة وتذكرها^(٣٧). وجاءت توصيات مؤتمر "الإبداع والتعليم العام" (١٩٨٩)، وما تبعها من مقررات مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي (١٩٩٣)، ومؤتمر تطوير التعليم الإعدادي (١٩٩٤) ومن بعدها مؤتمر "الموهوبين" (٢٠٠٠) جاءت جميعها مؤكدة للاتجاه نفسه.

لكن القضية لا تكمن فيما تنص عليه الوثائق، بل بما يتحقق على أرض الواقع، والذي تؤكد الشواهد أنه لا يزال بعيد المنال، فتقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا (١٩٩٢ / ١٩٩٣) يربط بين العديد من السلبيات التي يعاني منها التعليم قبل الجامعي وبين "استمرار التركيز على التلقين والاستظهار... وإغفال تنمية القدرة على التفكير المستقل والإبداع"^(٣٨) ويتكرر نقد دراساتنا وبحوثنا التربوية في مصر لاستمرار قيام العملية المعرفية في مدارسنا "على العلاقات والترابطات الأحادية، متجاهلة التعقد والنقاط في

العلاقات الشبكية في مجال المعلومات والظواهر والعلل" مما يؤدي إلى تسطيح الفهم والوعي بالواقع، وإدراك الفرد لاحتياجات المستقبل، وضعف فرص الحوار والمشاركة في التعلم^(٣٩) كما ينجم عنها كذلك استمرار تعاظم سلطة المعلم كمصدر وحيد للمعرفة، وزيادة القيمة التي يمثّلها الكتاب مع تقلص دور المتلقي في استيعاب المعرفة.

ويمثّل نظام الامتحانات الحالي أكبر العقبات في طريق إشاعة الإبداع وغرسه بين الطلاب، فالمشكلة كما تراها إحدى الدراسات (٢٠٠٠) "تكمّن في نظام الامتحانات الذي هو جزء من نظام تعليمي يقوم على الحفظ والتذكر والتلقين، ولا يشجع على الإبداع"^(٤٠) الذي لا يتحقّق إلا في ظل مناخ تعليمي قائم على الحرية والتسامح، وتشجيع التعدد في الآراء والتلقائية في التعبير، وهو ما يقصر نظام الامتحانات المصري عن تحقيقه حتى اليوم من خلال "اللاتسامح" في الآراء الذي يشيعه، والذي يعبر عنه أحد أساتذة التربية (٢٠٠٠) "بأن الخروج من النموذج الواحد، والإجابة الواحدة القطعية، والنمط الواحد الراسخ، يعني خروجاً من فلك الجاذبية، والضياح في فضاء لا نهائي"^(٤١).

وقد اتجهت الدراسة الميدانية التي تم إجرائها في إطار الدراسة الحالية، إلى استجلاء رؤية خريجي التعليم الثانوي العام من طلاب الجامعات حول بعض جوانب قضية الاعتماد على الذات، والتعود على الفهم، وما يرتبط بها من أمور.

وقد طرحت أمام أفراد العينة، سبعة من الآثار المترتبة على اعتياد الطلاب عدم الاعتماد على الذات في الدراسة منذ المرحلة الثانوية، لاختيار ما يوافقون عليه منها، مع إتاحة الفرصة لهم لإضافة المزيد من الآثار من واقع ما يواجهونه خلال دراستهم الجامعية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التي يبينها الجدول التالي:-

جدول رقم ٣/٣

يبين موافقات أفراد العينة على الآثار المطروحة لعدم تعود الاعتماد على النفس في الدراسة مرتبة تنازلياً

الترتيب	الآثار أو النتيجة	عدد التكرارات	% من إجمالي موافقات على مستوى العينة الكلية
الأول	يؤدي إلى لجوء الطلاب إلى الدروس الخصوصية	٢٦٤	٢١
الثاني	يؤدي إلى شعور الطلاب بالارتباك والحيرة عند اقتراب الامتحانات	٢١٤	١٧
الثالث	يؤدي إلى اهتزاز ثقة الطلاب في قدراتهم	٢٠٨	١٦,٥
الرابع	يؤدي إلى لجوء الكثير من الطلاب إلى الملخصات والكتب الخارجية	١٨٨	١٤,٩

الترتيب	الأثر أو النتيجة	عدد التكرارات	% من إجمالي الموافقات على مستوى العينة الكلية
الخامس	يؤدي إلى ضعف استفادة الطلاب من شرح المعلم بالفصل	١٨١	١٤,٤
السادس	يؤدي إلى سعي الطلاب للاشتراك في مجموعات التقوية	١٠٢	٨,١
السابع	يؤدي إلى رسوب الطلاب في الامتحانات	١٠١	٨,١
	إجمالي الموافقات على مستوى العينة الكلية	١٢٥٨	١٠٠

وقد أظهرت الاستجابات التي أبدوها أفراد العينة، عددا من الملاحظات:-

- (١) وضوح الصلة (في رأي أفراد العينة) بين شيوع الدروس الخصوصية، والتي نالت الترتيب الأول في عدد الاستجابات، وبين عدم الالتفات بقدر كاف إلى تعويد الطلاب على الاعتماد على أنفسهم في الدراسة، إلى الحد الذي يشجع على طرح الرأي بأن المحاربة الحقيقية لظاهرة الدروس الخصوصية تقتضي، في المقام الأول، وضع استراتيجية لزيادة قدرة الطلاب في المرحلة الثانوية وغيرها من المراحل التعليمية، على الاعتماد على أنفسهم بمختلف السبل الممكنة، بما يقتضيه ذلك من إعادة النظر في المناهج الدراسية، ونظم الامتحانات. كما يحمل بدء تفشي الدروس الخصوصية في بعض الكليات، مؤشرا على اتجاه طلاب الجامعات إلى الحلول الأسهل في مواجهة المتطلبات التي تفرضها الدراسة الجامعية، مما يستدعي وقفات مماثلة بالنسبة للسلطات الجامعية، لتدعيم جرعات الاعتماد على النفس، بمختلف السبل الممكنة.
- (٢) أن الارتباك والحيرة عند اقتراب الامتحانات، واهتزاز ثقة الطلاب في قدراتهم، من أخطر النتائج المترتبة على عدم تعود الاعتماد على النفس، خاصة وأنها تنتقل مع الطلاب من المرحلة الثانوية إلى مرحلة الدراسة الجامعية، وقد تشكل ضغوطا على أعضاء هيئة التدريس في بعض الأحيان للاستجابة للطلاب الذين لم يعتادوا الاعتماد على أنفسهم في الدراسة. ويمكن أن تشكل الاستجابة لهذه الضغوط آثارا سلبية مستقبلا بالنسبة لمستوى خريجي الكليات الجامعية.
- (٣) أن اللجوء إلى المذكرات المختصرة والملخصات من أخطر النتائج التي يمكن أن تترتب على عدم تعود الطلاب الاعتماد على أنفسهم، والتي يمكن أن تصيب العملية التعليمية في الجامعات في مقتل.

وبالنسبة للشق المفتوح من السؤال، فقد أضاف أفراد العينة عددا من النتائج الأخرى المترتبة على عدم تعود الطلاب الاعتماد على أنفسهم، أبرزها ما يلي:-

- أ- يؤدي إلى ضعف قدرة الفرد على المبادأة والابتكار.
- ب- يؤدي إلى فشل الفرد مستقبلا في حياته العملية، وفي حياته العائلية.
- ج- يؤدي إلى السعي للحصول على أعلى الدرجات بأي طريق حتى ولو كان غير أخلاقي، مثل الغش في الامتحانات أو إفشاء سريتها.
- د- يؤدي إلى زيادة اتكال الفرد على الآخرين، وضعف شعوره بالمسئولية.
- هـ- يزيد من تفشي روح السلبية واللامبالاة بين الأفراد.
- و- يضيع على الفرد لذة الإحساس بالنجاح وتحقيق الذات

جدول رقم ٣/٤

يبين موافقات أفراد العينة على كل سبب من الأسباب المطروحة بالنسبة لشيوع الحفظ والتلقين في المدرسة الثانوية مرتبة تنازليا

الترتيب	الأثر أو النتيجة	عدد التكرارات	% من إجمالي موافقات على مستوى العينة الكلية
الأول	لأن المناهج والمقررات بالمدرسة الثانوية قائمة على الحفظ والتلقين.	٢١٧	١٦,٧
الثاني	لأن التفوق في الامتحانات بالمدرسة الثانوية لا يتطلب سوى حفظ المعلومات وتذكرها.	٢٠٩	١٦,١
الثالث	لأن طلبة المدرسة الثانوية قد اعتادوا منذ مرحلة التعليم الأساسي على الحفظ والتذكر.	٢٠٣	١٥,٦
الرابع	لأن طرق التدريس التي يستخدمها المعلمون تشجع الطلاب على الحفظ وليس الفهم.	٢٠٢	١٥,٥
الخامس	لأن غالبية التدريبات في الكتاب المدرسي المقرر لا تتطلب سوى الحفظ.	١٤٨	٨١١,٤
السادس	لأن تأكيد مبدأ الفهم والتطبيق يتطلب إمكانات لا تتوفر بالمدرسة الثانوية	١٣٦	١٠,٥
السابع	لأن الاستيعاب الجيد للمعلومات الواردة بالكتاب المدرسي لا يتطلب سوى الحفظ.	١٣٣	١٠,٢
الثامن	لأن الحفظ والتذكر أسهل للطالب من الفهم والتطبيق.	٥٣	٤,١
إجمالي موافقات على مستوى العينة الكلية		١٣٠١	١٠٠

ويتضح من تفريغ الاستجابات التي أبدتها أفراد العينة عدد من الملاحظات كالآتي:-

- (١) أن المناهج الحالية بالمدرسة الثانوية هي المسئول الأول عن شيوع الحفظ والتلقين من وجهة نظر الطلاب.
 - (٢) أن النظام الحالي لامتحانات يكرس لشيوع الحفظ والتلقين بالمدرسة الثانوية.
 - (٣) أن تكريس الفهم والتطبيق لا بد أن يبدأ مع التلاميذ منذ مرحلة التعليم الأساسي.
 - (٤) مساس الحاجة إلى تطوير طرق التدريس التي يستخدمها المعلمون في المدرسة الثانوية لكي تعلى من قدر الفهم أكثر من الحفظ.
- وبالنسبة للشق المفتوح من السؤال، فقد أضاف أفراد العينة عددا من الأسباب لشيوع الحفظ والتلقين بالمدرسة الثانوية كان أبرزها ما يلي:-
- أ- أن غالبية المناهج الدراسية بالمدرسة الثانوية مغرقة في النظرية على حساب التطبيق مما يشجع الطلاب على الحفظ.
 - ب- ضعف الارتباط بين الموضوعات المقررة على الطلاب في المدرسة الثانوية.
 - ج- قصور أنظمة الإعداد الحالي للمعلمين عن أن تمكن الطلاب المعلمين من طرق التدريس القائمة على الفهم، خاصة وأن هؤلاء الطلاب أنفسهم قد تربوا في ظل الأسلوب القائم على الحفظ والتلقين.
 - د- لأن المعلمين بالمدرسة الثانوية يستسهلون تلقين الطلاب المعلومات بديلا عن الفهم والتطبيق الذي يقتضي منهم بذل مجهود إضافي.
 - هـ- لأن إشاعة الفهم والتطبيق يتطلب وسائل وإمكانات لا تتوافر للمدرسة الثانوية.
 - و- لأن الكثير من المعلمين بالمدرسة الثانوية مقتنعون أن المعلومات هي محور العملية التعليمية بينما الأصح أن تنمية الطالب هو جوهر العملية.
 - ز- لأن الموجهين والمتابعين الذي يزرون المدارس الثانوية لمتابعة العملية التعليمية، يركزون اهتمامهم على مدى حفظ الطلاب للمعلومة، وليس على مدى فهمهم لها، أو معرفة كيفية تطبيقها.

- ح- ضعف كفاءة المعلمين، وانخفاض مستواهم الثقافي والعلمي.
- ط- التقيد الحرفي من جانب المعلم بتفصيلات المقرر الدراسي الذي تحدده الوزارة دون السماح بأي حيدة عنه مهما كانت طفيفة.
- ي- عدم ارتباط المقررات التي يدرسها الطلاب بالمدرسة الثانوية بالحياة والبيئة التي يحيونها.
- ك- عدم كفاية المعامل، وبخاصة معامل الكيمياء والطبيعة والأحياء بالمدرسة الثانوية العامة، وعدم تجهيزها بالقدر الكافي من المعدات أو الأجهزة الحديثة.
- ل- أن أسر الطلاب بالمدارس الثانوية كثيرا ما يجهضون أي محاولة من جانب أبنائهم للاهتمام بالفهم حيث ينصرف اهتمامهم إلى كيفية حصول أبنائهم على أعلى الدرجات، دون أن تشغل انتباههم أي أمور أخرى.

رابعاً: قضية التكامل والتوازن في شخصيات طلاب التعليم الثانوي العام من خلال تشجيع ممارستهم للأنشطة التربوية المتنوعة

يحقق التعليم الثانوي العام قدراً من "التميز" أو "الجودة النوعية" من خلال ما يسهم به في تكامل وتوازن شخصيات طلابه، وهو الأمر الذي لا يتفق مع التركيز على جانب بذاته، أو على نواح بعينها دون إعطاء النواحي الأخرى قدراً مكافئاً من الاهتمام. وقد بنى المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا "الاستراتيجية المستقبلية لتطوير التعليم في مصر" (١٩٩٣) على عدد من "المرتكزات المحورية" كان من بينها توفير إمكانات التنمية المتكاملة لشخصية الطلاب من النواحي الجسمية والعقلية والروحية دون تركيز على الناحية المعرفية وحدها معتبراً ذلك التركيز قصوراً يتعين عدم الانسياق إليه^(٤٢)، وهو نفس ما يلفت إليه حامد عمار وزملائه (١٩٩٨) انتباه التربويين، بالنظر إلى "عدم جدوى التنمية الجزئية للإنسان في جانب أو جوانب محددة كالجانب المعرفي، مع إهمال الطاقات المتعددة والمركبة في تكوينه".^(٤٣)

وتتمشى هذه الرؤية مع ما أورده تقرير ديلور (١٩٩٦) من نقد لنزوع العديد من النظم التربوية إلى إيلاء الاهتمام لاكتساب المعرفة، أو التنمية العقلية للطلاب على حساب أشكال التعلم الأخرى، أو تنمية جوانب في شخصياتهم لا تقل عن النمو العقلي أو التحصيل. ومن ثم، برزت مناداة التقرير بدور أكبر للتعليم في تحقيق التكامل في شخصيات الطلاب.^(٤٤)

ويستدعي تناولنا لموقع "الأنشطة التربوية" بالنسبة للتعليم الثانوي العام المتميز، وأهمية تعويد طلابه على ممارستها، أن نتناول القضية من خلال نقطتين، تتعلق الأولى بطبيعة مرحلة النمو التي يجتازها هؤلاء الطلاب، وما تفرضه من مقتضيات. أما الثانية، فتتعلق بما يمكن أن يتحقق من إيجابيات لهؤلاء الطلاب من خلال ممارستهم لتلك الأنشطة.

فالطلاب في هذه المرحلة، يجتازون مرحلة المراهقة، التي تفتح فيها الميول، وتتوسع الاستعدادات، وتتضح القدرات. ويتطلب اكتشاف ما لدى الطلاب من ميول واستعدادات وقدرات، أن يتوفر الجو المدرسي الملائم لممارستها في مواقف عملية تتطلب الملاحظة الجيدة، والتشجيع المستمر، والتنوعية الرشيدة بقيمة ممارسة هذه الأنشطة، فضلا عن توفير الإمكانيات المادية والفنية اللازمة لحسن ممارستها.

وتحفل مرحلة المراهقة أيضا، بنمو على نحو غير مسبوق، في النواحي الجسمية وبمعدلات أكبر بدرجة ملحوظة، من المعدلات التي شهدتها الطلاب في مراحل نموهم السابقة. ومن جهة ثانية، يتأثر نموهم الوجداني بارهاصات عديدة، تتفاوت شدة وضعفها، وينتقلون في ظلها من حال إلى نقيضه. فضلا عما يحدث في نموهم الاجتماعي من تطورات، تشكل ضغوطا عصبية يواجهونها في سعيهم لتحقيق أحلامهم وطموحاتهم المرتفعة، ورغبتهم العارمة في تأكيد الذات، في مواجهة ظروف غالبا ما تكون غير مواتية، وتتمثل فيما يصادفونه من تنافسات عديدة، وعوامل كابحة، تقف دون تحقيقهم لما يحلمون به. وتلقى هذه جميعا بظلالها على تعاملاتهم اليومية، مما تمس معه الحاجة لتحقيق درجة ملائمة من التوازن النفسي دون أن تترك تلك الاحباطات بصمات سلبية على حياتهم المقبلة.

والى جانب ما سبق، ففي مرحلة تفتح القدرات العقلية وتنوعها، تبرز قيمة تنمية القدرة على التفكير، والتخطيط، والتنفيذ لدى هؤلاء الطلاب، إلى جانب تنمية الذوق والوجدان. كما يشعر الطلاب في هذه المرحلة بأن لديهم من الطاقات ما يصعب استنفاده في إطار المؤسسة التعليمية، مع تزايد في رغبتهم لتوسيع دائرة علاقاتهم الاجتماعية، مما يشجعهم على التردد على المؤسسات الأخرى العاملة في البيئة سواء كانت ساحات رياضية أو مراكز شباب، أو نوادي، لتتيح لهم فرص إشباع ما لديهم من حاجات، واستنفاد ما لديهم من طاقات من خلال اللعب والترويح.

ومن جهة أخرى، فإن ممارسة الأنشطة التربوية لطلاب المرحلة الثانوية للوفاء بمتطلبات النمو التي أسلفنا ذكرها، يمكن أن تتسع لتحقيق كثيرا من النواحي الإيجابية التي اهتمت بإبرازها العديد من الدراسات الحديثة.^(٤٥) وتتركز في النقاط الآتية:-

(١) الإسهام في بناء شخصية الطالب على نحو متكامل، يحقق التوازن بين مكوناتها المختلفة بحيث لا يطغى أحدها على غيره.

(٢) ترقية الحس الإبداعي والتفكير الخلاق لدى الطلاب، مما يمكن أن ينعكس على جوانب عديدة في حياتهم.

(٣) إكساب الطلاب قدرا من الخبرات والمهارات في التعامل مع الآخرين في مواقف الحياة المختلفة بما تتطلبه "من قيادة" في بعض الأحيان و"تبعية" في أحيان أخرى، فضلا عن التكيف السليم في حالات "النجاح" و "الفشل" التي تزخر بها الحياة العملية.

(٤) غرس وتعميق بعض القيم مثل الولاء للمجموعة، والتعاون، واحترام وجهات النظر المغايرة، والموضوعية في إصدار الأحكام، والتقصص الوجداني Empathy الذي يباعد بين الفرد وبين النظرة الذاتية والسطحية للأمور.

(٥) تنمية الدافعية للمشاركة الإيجابية في البرامج والمشروعات التي تقدم على مستوى المدرسة، وعلى مستوى البيئة المحيطة، وعلى مستوى المشروعات القومية، مما يقلل من مشاعر اللامبالاة بالصالح العام أو بمنفعة الآخرين.

(٦) خلق مناخ صحي في المدرسة تتوطد في ظله العلاقات بين الطلاب ومشرفي الأنشطة، والهيئة التدريسية، وإدارة المدرسة، والأقران على مستوى الفصل، والصف، والمدرسة على وجه العموم.

وإذا كان ما سبق يدخل في إطار "ما ينبغي أن يكون"، فإن الصورة لا تبدو مكتملة بغير أن توضع في مقابلها الممارسات الفعلية في الواقع المعاش في مدارسنا.

وتؤكد العديد من الوثائق الرسمية، والدراسات العلمية، أن ممارسة الطلاب وبخاصة في المدارس الثانوية للأنشطة التربوية موضع نقد شديد. فيقر تقرير مجلس الشورى "نحو سياسة تعليمية مستقرة" (١٩٩٢) بأنه "من المؤسف أن هذه الأنشطة لم يعد لها وجود إلا في قلة من المدارس".^(٤٦) كما وجد تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا (١٩٩٤ / ١٩٩٥) نفس الشيء مؤكدا على أن النشاط المدرسي لا يكاد أن يوجد له مكان في المدرسة الثانوية العامة^(٤٧). وفي دراسة استطلاعية على عينة من خمس مدارس ثانوية بمحافظات القاهرة والاسكندرية والقليوبية (١٩٩٩) وجدت عزوفا واضحا من جانب طلاب هذه المدارس عن الانخراط في الأنشطة التربوية بالاستناد إلى ثلاثة مؤشرات:

(١) انخفاض عدد الطلاب المسجلين في جماعات النشاط المختلفة بمدارس العينة.

(٢) انخفاض شديد في عدد الطلاب اللذين يمارسون الأنشطة ويواظبون عليها.

(٣) ارتفاع عدد الطلاب اللذين لا يمارسون أية أنشطة بالمدارس الثانوية.^(٤٨)

ويشير واقع ممارسة الطلاب بالمرحلة الثانوية للأنشطة التربوية كما أشرنا إليه، نوعين من التساؤل يتطلبان المناقشة نظرا لدلالتهما لدراستنا الحالية، يتعلق الأول بمدى انتقال ما لدى هؤلاء الطلاب من عزوف، إلى المرحلة التعليمية التالية. وهي المرحلة الجامعية، أما الثاني، فيتعلق بالأسباب التي تكمن وراء عزوف طلاب المرحلة الثانوية العامة عن ممارسة الأنشطة التربوية.

فبالنسبة للتساؤل الأول، تشير الدراسات إلى انتقال هذا العزوف معهم إلى الجامعة كما يتضح من مؤشر مثل قلة تفاعلهم في إطار الحياة الجامعية مما يعرقل نمو شخصيتهم على النحو المرجو من التكامل في فترة النمو التي تشتد فيها حاجاتهم إلى ذلك. وقد أضحى هذا العزوف موضع ملاحظة من أساتذة الجامعة أنفسهم، بل وأسف الآباء كذلك من أن الحياة الجامعية بالنسبة لأبنائهم الطلاب تقتصر على مجرد الوجود بالجامعة دون التفاعل، وأن هؤلاء الأبناء لم يتغيروا إلا قليلا نتيجة لانتمائهم للجامعة... وهو ما أشارت إليه دراسة بصيلة (١٩٨٧) بالنسبة لعزوف الطلاب عن الاشتراك في الأنشطة وبخاصة الاتحادات الطلابية^(٤٩). وتؤكد نفس الأمر في بحث حديث قدم لمؤتمر "تقويم الأداء الجامعي" (٨ - ١٠ ديسمبر ١٩٩٨) أبرزت نتائجه أن غالبية الطلاب الذين أجرى عليهم البحث، والذين يدرسون بعشر من كليات جامعة عين شمس "لديهم معرفة بالأنشطة المتاحة دراستها داخل وخارج الجامعة، إلا أن نسبة مشاركتهم الفعلية منخفضة، وأن النشاط الرياضي هو الأكثر إقبالا بينما لا يحظى النشاط الثقافي بنفس الإقبال^(٥٠).

ويفتح ضعف إقبال طلاب الجامعة على الأنشطة الثقافية الباب للتساؤل حول إمكان أن تكون جذور هذا الضعف ممتدة إلى فترة دراستهم بالمدرسة الثانوية خاصة في ظل ما توصلت إليه دراسة بغدادي (أغسطس ١٩٩٥) من "قصور واضح وتلني صارخ، وافتقار عقيم يعيشه الطلاب المتخرجون في المدارس الثانوية للمتطلبات الضرورية الحياتية لتكوين المواطن الذي يؤهل مع العتبات الأولى للدراسة الجامعية، أو الانخراط في أسواق العمل للتعامل مع أمور حياتية متنوعة تتمثل في أشكال الوعي الحياتي، وبصفة عامة في التنوير"^(٥١).

وكان الحل الذي وجدته تلك الدراسة، يكمن في زيادة الاهتمام بالأنشطة المدرسية وغير المدرسية التي من شأنها أن تكسب الطلاب أشكال الوعي الحياتي...^(٥٢).

أما بالنسبة للتساؤل الثاني، فإن ممارسة طلاب المدرسة الثانوية العامة للأنشطة التربوية، تكتنفه عديد من العوامل المتداخلة والمتشابكة، فهل هو عزوف من جانب الطلاب بالرغم من وجود أنشطة جيدة متاحة لهم؟ أم أن ضعف الانخراط يرجع إلى عوامل تتعلق بإمكانات المدرسة الثانوية العامة ذاتها من ناحية تنوع الأنشطة المتاحة بها وجودة إدارتها والإشراف عليها؟ أم أن الأمر يرجع إلى عدم قدرة المدرسة الثانوية على استكشاف ما يتمتع به طلابها من استعدادات، وضعف التوجيه إلى الأنشطة الأكثر ملائمة لقدراتهم وميولهم واستعداداتهم؟ أو أن ضعف الانخراط يرجع إلى الضغوط التي تمارسها الأسرة على الطالب

لصرف اهتمامه عن كل ما تراه مدعاة لتأخر تقدمه التحصيلي واستعداده لامتحان الشهادة الثانوية العامة؟

وقد اتجهت الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى ما يستشعره طلاب الجامعات بالنسبة لصعوبة الانخراط في الأنشطة المتاحة لهم بالجامعة (الفصل الثاني)، كما اتجهت إلى التعرف على آرائهم بالنسبة للأسباب وراء عدم تعودهم على ممارسة الأنشطة التربوية بالمدرسة الثانوية العامة التي درسوا بها. وقد طرحت الدراسة أمامهم أحد عشر سببا لمعرفة ما يوافقون عليه منها من واقع خبراتهم بالمدرسة الثانوية، وقد رتببت الأسباب المطروحة تنازليا بحسب ما نالته من تكرارات في الجدول التالي:-

جدول رقم ٣/٥

يبين الترتيب التنازلي لموافقات أفراد العينة على كل الأسباب المطروحة بالنسبة لعدم تعود الطلاب على ممارسة الأنشطة بالمدرسة الثانوية

الترتيب	الأسباب	عدد التكرارات	% من إجمالي الموافقات على مستوى العينة الكلية
الأول	لأن وقت الطلاب مخصص بدرجة كبيرة لاستيعاب الدروس والنجاح في الامتحانات	٢١٣	١٣,٢ %
الثاني	لأن الإمكانيات المتاحة بالمدرسة الثانوية لا تشجع على ممارسة الأنشطة	١٩٩	١٢,٣ %
الثالث	لأن المعلمين بالمدرسة الثانوية لا يشجعون الطلاب على ممارسة الأنشطة المختلفة.	١٨٨	١١,٦ %
الرابع	لأن ممارسة الأنشطة المختلفة تأخذ طابعا شكليا في المدرسة الثانوية	١٨٤	١١,٤ %
الخامس	لأن المهم في المدرسة الثانوية هو التفوق في تحصيل المواد الدراسية وليس الأنشطة	١٦٦	١٠,٣ %
السادس	لأن الآباء لا يشجعون أبنائهم على ممارسة الأنشطة بالمدرسة الثانوية	١٦٣	١٠,١ %
السابع	لأن المدرسة الثانوية تحول حصص الأنشطة إلى حصص للمواد الدراسية	١٦١	١٠ %
الثامن	لأن الكثير من الطلاب المتفوقين بالمدرسة الثانوية يعرضون عن المشاركة في الأنشطة	١٠٧	٦,٦ %
التاسع	لأن الإشتراك في الأنشطة قد يضيع الكثير من وقت الطلاب	٨٤	٥,٢ %
العاشر	لأن المشاركة في الأنشطة لا تعود على الطالب بفائدة كبيرة	٧٨	٤,٨ %
الحادي عشر	لأن غالبية المشاركين في الأنشطة بالمدرسة الثانوية من الطلاب العاديين وغير المتفوقين.	٧٤	٤,٦ %
	إجمالي الموافقات على مستوى العينة الكلية	١٦١٧	١٠٠ %

وتشير الاستجابات التي أبداهها أفراد العينة إلى عدد من الملاحظات كالاتي:-

(١) أن عزوف الكثير من الطلاب المدرسة الثانوية عن الاشتراك في الأنشطة يعود، بالدرجة الأولى، إلى انكبابهم على التحصيل، وعدم رغبتهم في صرف جزء من أوقاتهم لممارسة الأنشطة، مفضلين عليها الاستعداد للامتحانات. وقد حظى هذا الرأي بأكبر قدر من الموافقات من جانب أفراد العينة، مما يوجه الانتباه إلى أهمية التخفيف من "هوس" الامتحانات والاستعداد لها، والذي يصيب غالبية طلاب المدرسة الثانوية العامة، برغم الحاجة الكبيرة لممارسة الأنشطة في مرحلة المراهقة التي يجتازونها.

(٢) اختص العامل الثاني بعدم توفر الإمكانيات المشجعة على ممارسة الأنشطة بالمدرسة الثانوية العامة بالقدر الذي يجتنب الطلاب لممارستها، مما يقتضي الالتفات إلى توفير الإمكانيات البشرية والمادية لممارسة الأنشطة بتلك المدرسة.

(٣) أن عزوف طلاب المدرسة الثانوية عن الاشتراك في الأنشطة، ليس مرجعه بالضرورة إلى عدم إدراكهم لقيمة هذه الأنشطة، وإنما كاستجابة، في أحيان كثيرة، لضغوط الأباء والمعلمين لصرف الوقت في تحصيل الموضوعات المقررة. وقد استدل الباحث على ذلك من الاستجابات التي أبداهها أفراد العينة في الشق المفتوح من السؤال، وتؤكد الأمر من عدد الموافقات التي نالها عامل: "لأن الاشتراك في الأنشطة قد يضيع الكثير من وقت الطلاب" (٨٤ فردا). أما بالنسبة لإنكار أن تكون للأنشطة قيمة تذكر بالنسبة للسبب القائل: "لأن المشاركة في الأنشطة لا تعود على الطلاب بفائدة كبيرة"، فلم يوافق عليه سوى (٨٧) فردا بنسبة (٤,٨ %) من استجابات العينة الكلية. مما يحمل ضمنا اقتناع غالبية الطلاب بوجود فوائد للمشاركة في تلك الأنشطة.

(٤) نفى أفراد العينة وجود ارتباط بين "النمو"، وعدم ممارسة الأنشطة بالمدرسة الثانوية، ويستدل على ذلك من الانخفاض النسبي لعدد الموافقات على عامل: "لأن الكثير من المتفوقين بالمدرسة الثانوية يعرضون عن المشاركة في الأنشطة" (الترتيب الثامن) والذي نال (١٠٧) موافقة بنسبة (٦,٦ %) من إجمالي الموافقات على مستوى العينة الكلية. وقد تدعم هذا الرأي في أن أدنى عدد من الموافقات كان من نصيب عامل: "لأن غالبية المشاركين في الأنشطة بالمدرسة الثانوية من الطلاب العاديين وغير المتفوقين" والذي حصل على الترتيب الأخير بين العوامل جميعها (الترتيب الحادي عشر)، ولم يتعد عدد الموافقين عليه (٧٤) فردا بنسبة (٤,٦ %) من إجمالي الموافقات على مستوى العينة الكلية.

خامسا : قضية اكتساب طلاب التعليم الثانوي العام لأساس جيد في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وبخاصة مهارات استخدام الكمبيوتر والانترنت

فرضت التحولات الهائلة التي نعيشها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والمعلومات، تأثيرات عديدة على كافة المجتمعات على اختلاف حظها من التقدم، حيث واجهت هذه المجتمعات بمآزق ملاحقة التغيير، والتكيف بما يفرضه من متطلبات. فالعالم القديم الذي اعتادت عليه تلك المجتمعات، يتغير بسرعة مذهلة بفعل طوفان النظريات والحقائق العلمية الجديدة التي تخلقها ثورة العلوم، وما تحدثه من تطورات هائلة في مجال التكنولوجيا، اختصرت في ظلها الفجوة الزمنية التي تنفضي بين ظهور الاكتشافات العلمية، وبين التوصل إلى استخداماتها لخدمة الجوانب المختلفة في المجتمع، فتطورت مجالات، وبرزت علوم لم نكن نسمع عنها قبل سنوات قليلة مثل الإلكترونيات الدقيقة، والهندسة الوراثية، والفضاء، والطاقات المتجددة... الخ والتي واكبها ذبوع العديد من المستحدثات التكنولوجية التي لم تترك جانبا من جوانب الحياة دون أن تغزوه.

ولم تكن ثورة المعلومات أقل تأثيرا، حيث أصبح إنتاج المعلومات هو القوة الدافعة لحركة المجتمعات بفعل غزارة إنتاج المعلومات والمعرفة المنظمة، إلى الدرجة التي توشك معها الصناعات، المرتبطة بالمعلومات أن تسيطر على قدرة أي مجتمع على التقدم، وأن يصبح العاملون في ميادين المعلومات هم النسبة الغالبة والمؤثرة، في المستقبل القريب، مما سيعلي من قيمة التعليم والحصول على المعرفة كأساس لأي تقدم يرتجى^(٥٣).

ويقتضي تناول موضوع إكتساب طلاب التعليم الثانوي العام لأسس جيدة في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، الإشارة إلى ما لهذه الثورات من تداعيات على حركة المجتمع بمنظوماته المختلفة، ومن بينها منظومة التعليم، في نقاط مختصرة:

الأولى : أن ما حققته الدول المتقدمة بفضل إنجازاتها في مجال العلوم والتكنولوجيا، قد أدى إلى اتساع الفجوة بينها وبين المجتمعات الأقل تقدما، ومن بينها المجتمع المصري، في ظل مناخ تراه بعض الدراسات، أقل استعدادا للمعاونة الفعالة للمجتمعات النامية لتحقيق أهدافها. ومن هنا، بات محتما على هذه المجتمعات زيادة قدرتها الذاتية، واستخدام المتاح لها من إمكانيات وطاقات وثروات، وقدر من الكفاية وحسن الأداء^(٥٤). ومن هذا المنطلق أيضا كانت مناداة رئيس الجمهورية بأن تكون إعادة بناء مصر، نابعة من منبعها الصحيح وهو بناء الإنسان متعدد الأبعاد الذي ينهل من العلم، ويواكب التكنولوجيا ويضيف إليها^(٥٥). وانبثق عن هذا التوجه، شعار التعليم كقضية أمن قومي لمصر وأصبح تعظيم قدراتنا الذاتية من خلال الاستثمار الأمثل لمواردنا البشرية، هدفا قوميا يتطلب إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى التعليم، واكتساب الناشئة مهارات التعامل معها بأسرع وقت ممكن، وسط ظروف اقتصادية غير مواتية.

الثانية : حاجة مجتمعنا، مثل غيره من المجتمعات، إلى التطور المستمر، وفي كافة المجالات التكنولوجية وغيرها، وبسرعة متزايدة تلاحق ما يستجد من نظريات وتطبيقات، يفرض منطق الأمور تزويد الناشئة بها، بحيث تصبح مجارا العالم المتقدم رهنا بقدرة نظامنا التعليمي على هذا الأمر.

ومن جهة أخرى، فقد اهتز الهدف الراسخ الذي استمر لسنوات طويلة أن تكون التربية عاملا فعالا لتحقيق استقرار المجتمع، والحفاظ على أوضاعه، لتصبح، في العقود الأخيرة، القوة الدافعة على التغيير، وترتبط نفسها بالمستقبل، وبالتغير المتسارع للمجتمع المعاصر، وبالتطورات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة أكثر من ارتباطها بالماضي، ومن تمسكها بالقديم^(٥٦). ومن هذا المنطلق، توالي التأكيد في وثائقنا التعليمية على السعي وراء علوم المستقبل، وإتقان الطلاب للعلوم الحديثة، والرياضيات، واللغات الأجنبية^(٥٧).

الثالثة: في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي المذهل لم تعد القدرة العضلية للأفراد ذات شأن كبير في الإنتاجية، وفي تقدم المجتمعات بوجه عام، وأصبح العقل والإبداع هما مفتاحا التقدم. وقد حدا هذا بمجلس الشورى أن يطالب في تقريره (١٩٩٢) بأن يقوم التعليم بإعداد الإنسان لعصر سريع تختزل فيه المسافات، ويختزل الجهد الإنساني، ليحل محله اهتمام أكبر بالجهد العقلي^(٥٨).

وقد أفرز التوسع الحالي في إحلال التكنولوجيا المتقدمة محل الجهد البشري بروز ضرورة تزويد الناشئة بمعطيات العصر بالنظر إلى تقلص احتمالات خلق فرص جديدة للعماله، وبخاصة التقليدية وغير الماهرة، ويكفي مثالا لذلك أن نتأمل في المواد الجديدة التي أمكن تخليقها، وإلى شيوع الإنتاج الآلي في ظل ما أورده الدكتور حسين كامل بهاء الدين في كتابه عن التعليم والمستقبل (٢٠٠٠) بالنسبة لإنتاج أنواع من المحاصيل بلا زارع تقليدي، ولا مزارع أرضية^(٥٩). فإذا وضعنا في مقابل هذا، احتمال استمرار المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية في مصر، واستمرار المعدلات المرتفعة للأمية، وتفاقم مشكلة البطالة التي تلوح في الأفق حاليا، فإن توفير التأهيل المناسب للأفراد، وإكسابهم المهارات المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة، يصبح مطلبا حتميا، خاصة في ظل ما تشير إليه إحدى الدراسات من أن عدد الوظائف الجديدة التي ستنشأ خلال السنوات العشرين القادمة، والتي ستطلب أنواعا جديدة من المعارف لا توجد في الوقت الحاضر، تصل إلى ٨٠ % من مجموع تلك الوظائف^(٦٠).

الرابعة: أن التحولات العلمية والتكنولوجية التي نشهدها في ظل ثورة المعلومات تواجهنا كل يوم، بمشكلات جديدة لم يسبق لنا مواجهتها، وهنا تبرز أمامنا حتمية أن يخرج نظامنا التعليمي أفرادا قادرين على مواجهة المشكلات الجديدة بأساليب جديدة، الأمر الذي يعلي من قيمة تدريب أبنائنا على حل المشكلات، واكتشاف أنسب الحلول لها، بل وابتكار حلول بأساليب جديدة لم يسبق التفكير فيها من قبل.

وقد أسلمتنا التحولات المشار إليها إلى ضرورة البحث في مواصفات الإنسان الذي يتطلبه مجتمعنا المصري في ظل تداعيات الثورة العلمية / التكنولوجية ليصبح محور اهتمام العديد من أساتذة الجامعات والمفكرين وغيرهم. وقد سبقت الإشارة إلى الرؤية التي طرحها مجموعة من أساتذة التربية - جامعة عين شمس (٢٠٠٠) والتي قامت على افتراض رئيسي بأن تطوير التعليم في مصر يقتضي طرح نموذج من الشخصية التي يتطلبها عصر المعلوماتية، وتعكس مطالب المجتمع في حركته القادمة. وتمثلت أبرز ملامح هذه الشخصية فيما يلي^(١١):

- (١) العقلية المبدعة القادرة على ابتكار الحلول ووضع الخطط والبدائل العلمية لما يصادفها من مشكلات.
- (٢) الشخصية المنتجة القادرة على توظيف قدراتها وإمكاناتها لإنجاز أعمال ذات قيمة على المستويين الشخصي والاجتماعي.
- (٣) الوسطية في الأحكام والسلوك.
- (٤) موسوعية الثقافة التي تتضمن إطلاع الفرد على الثقافات الأخرى، واتخاذ موقف متوازن من مسألة الأصالة والمعاصرة.
- (٥) الأخلاقية، بالنظر إلى التشبع بالقيم والمثل العليا المستلهمة من الكتب السماوية.
- (٦) تقبل التغيير من زاوية استيعاب ما يحدث من تغيير، والمشاركة في صنعه وتوجيهه وعقلنته.
- (٧) القدرة على التعلم الذاتي من ناحية القابلية والرغبة في المزيد من التعلم.

وقد أسفرت المقابلات التي أجريت مع عدد من رجال الأعمال والإدارة في إطار إعداد دراسة حول تطوير التعليم العالي في مصر - التطور والمستقبل (١٩٩٩) اهتمت بجوانب مثل مواصفات خريج التعليم الجامعي الجيد، ومدى توافرها فيمن يحتكون بهم من الخريجين أو يشرفون عليهم، عن عدد من الاتجاهات العامة تتعلق بقدرة الفرد على البحث والابتكار، والتطوير، والتفكير، والنقد، إلى جانب التمتع بصفات شخصية مثل الثقة بالنفس، وتحمل المسؤولية، وسعة الأفق، وحسن التصرف، والتوافق مع المواقف الضاغطة.

وقد برز من بين الاتجاهات القائمة، قدرة الفرد على استخدام الكمبيوتر وتوظيفه. وأمكن الخلوص من تلك المقابلات إلى عدد من نقاط الضعف من بينها، الضعف في اللغة، وغياب بعض المعلومات الأساسية في مجال التخصص، ونقص المعلومات والثقافة العامة. ويسترعي الانتباه ما أفرزته بعض الاستجابات من عدم القدرة على استخدام الكمبيوتر.^(١٢)

أما بالنسبة للشخصية التي يتعين على التعليم الثانوي في مصر تخرجها، فقد توصلت لجنة دراسة موضوعات التطوير والتي انبثقت عن اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي للتعليم الثانوي (٢٠٠١)، إلى أهمية أن يعمل هذا التعليم على إعداد مواطن يتصف بمجموعة صفات تصل إلى اثني عشر صفة من بينها الولاء والانتماء، والتواصل، والفهم، والتحليل. وكان من أبرز ما أدرجته هذه اللجنة يرتبط بقدرة هؤلاء الأفراد على التعامل مع الكمبيوتر، وعلى إجراء التطبيقات المختلفة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، والوعي بالتطورات العلمية والتكنولوجية، وامتلاك مهارات التفكير المنطقي والناقد ... (٦٣).

وتشير النقاط التي أوردناها أعلاه إلى تأكيد القيمة التي يمثلها إكساب الأفراد في مصر لمهارة التعامل مع التكنولوجيا الحديثة. لكن هذه القيمة المؤكدة لا تكفي، برغم أهميتها، لرسم الصورة الكاملة بالنسبة لهذا الموضوع الحيوي، حيث ينبغي أن ندخل في الاعتبار ما يتحقق بالفعل، لنضعه في مقابل الآمال التي نرجو تحقيقها.

وإذا كانت التشريعات الصادرة بشأن إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى المدارس الثانوية تمثل الجانب المعياري، أو "ما يجب أن يكون"، فإن قضايا التطبيق الفعلي ومشاكله تمثل جانب الواقع المعاش. وتتطلب المناقشة المتكاملة لهذه القضية أن نخرج على كلا الجانبين.

فقد كانت البداية ما أكدته تقرير المجلس القومي للتعليم (١٩٨٨) من الحاجة إلى شيوع التكنولوجيا الحديثة واستخداماتها على أوسع نطاق في المجتمع المصري، مع التوصية بأن يكون لأجهزة الإعلام دورها في نشر الوعي لدى الجماهير بأهمية المعلومات ونظمها، وأهمية استخدام الكمبيوتر. كما أوصى التقرير كذلك بأن تقوم وزارة التربية والتعليم بدورها بالنسبة لعمل برامج توعية سواء للطلاب أو المعلمين للتعريف بالكمبيوتر واستخداماته في الحياة العامة^(٦٤).

وفي أعقاب التقرير، تم وضع "تشريع قومي لإدخال الكمبيوتر في التعليم الثانوي" سار التنفيذ فيه على نحو متدرج بدأ عام ٨٨ / ١٩٨٩ بإدخال الكمبيوتر كمادة دراسية اختيارية بمائة وعشرين مدرسة ثانوية، منها مائة مدرسة ثانوية عامة، بهدف مساعدة الطلاب على تحقيق معدلات أفضل في التعليم، ودفعهم إلى التخصص فيما بعد في علوم الحاسب الآلي تشغيل وبرمجة وصيانة، فضلا عما يمكن أن تفيد به بالنسبة لفتح آفاق جديدة في مجال تكنولوجيا التعليم وتطبيقاتها^(٦٥). وقد حكم هذه التجربة الوليدة أمران: أولهما تقويم التجربة على مدى سنوات ثلاث قبل التوسع أو التعميم، وأن يتم التنفيذ في حدود الإمكانيات المتاحة.

وقد أوصلتنا الإرهاصات المبكرة إلى طفرة كبيرة في تدعيم هذا الاتجاه خلال عقد التسعينيات من خلال تحقيق شعار "التطوير التكنولوجي في التعليم" حتى أمكن أن نصل بالتطوير إلى ٢٦٤٢٢ مدرسة من بينها ١٢٥٨ مدرسة ثانوية، تم تجهيزها جميعا بالوسائط المتعددة ومعامل العلوم المتطورة، ومناهل المعرفة، وقاعات استقبال بث القنوات

التعليمية^(٦٦). وقد تعمقت رؤية الوزارة بالنسبة لهذا الأمر، فنصت وثائقها على ألا يتوقف إدخال التكنولوجيا على استحداث الآلات والمعلومات بل التأكيد على تطوير الفكر، وترتيب المعلومات، وتطوير أداء كل من الطالب والمعلم وإدارة المدرسة، فضلا عن المساهمة في "تحقيق هدف" التعليم للتميز والتميز للجميع" من خلال حل مشكلات ازدحام الفصول، ومواجهة النقص في إعداد هيئات التدريس المؤهلين علميا وتربويا، ومراعاة الفروق الفردية بين الطلاب فضلا عن تشجيعهم على التعلم الذاتي^(٦٧).

أما بالنسبة للتطبيق، فهناك أمور عديدة يتعين مناقشتها عند تناول الدور المرتقب للمدرسة الثانوية العامة في إكساب طلابها مهارة التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، تشمل ما يلي:-

(١) أن القضية لا تكمن في مجرد تزويد المدارس الثانوية بأجهزة كمبيوتر دون اعتبار كاف للمناخ العام الذي يسود المجتمع، فالأمر مرتين في المقام الأول، بزيادة قدرتنا على إدخال التكنولوجيا الحديثة في شتى جوانب الحياة، وإشاعة الفكر التكنولوجي في كافة أوساط المجتمع، والتعليم ليس سوى منظومة واحدة من منظومات عديدة في المجتمع، يتشكل من خلالها وعي الأفراد بقيمة هذه التكنولوجيا لحياتهم، وقدرتهم على الاستفادة الكاملة من معطياتها، كما وأن التغيرات التي تحدث في بنية المجتمع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أو التكنولوجية أو غيرها، تؤثر على بنية التعليم الثانوي، وعلى مدى كفاءة ما يتحقق بالنسبة لإكساب طلابه مهارات استخدام التكنولوجيا، واحتفاظهم بها.

(٢) أن الإمكانيات المالية في ضوء ظروفنا الحالية، لا تسمح بتحقيق النقلة التكنولوجية المأمولة للتعليم الثانوي دفعة واحدة، وهو ما نقص عنه وثائقنا بغير مواربة^(٦٨). وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع توفير الأعداد الكافية من أجهزة الكمبيوتر إلا في تدرج وصل إلى ربع قرن بسبب صعوبات التمويل، فإن واقعنا الحالي في مصر يجعل من الأمر أكثر صعوبة. ومن هنا، فإن نجاحنا في هذا الصدد يكون مرتبنا بأمرين: الأول قدرتنا على اختيار النمط التكنولوجي المناسب، وهو ما أكد عليه تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى (١٩٩٢)، السابق الإشارة إليه، كشرط لأن يؤدي الإصلاح المأمول في نظم التعليم إلى زيادة قدرتنا على إدخال التكنولوجيا الحديثة في شتى جوانب الحياة^(٦٩).

أما الثاني، فيتمثل في أهمية السعي لزيادة موارد الوزارة للقيام بأعبائها، وحث القادرين من رجال المال والأعمال بجانب الجمعيات والهيئات المختلفة، على أن يكون لها دور أكبر في هذا الصدد، إلى جانب ما أوصت به "لجنة التمويل" المنبثقة عن اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي للتعليم الثانوي من اقتراحات لإصدار طابع تعليم جديد، وتنظيم حملة توعية إعلامية، وفرض رسوم على الطلاب الراسبين، وفرض رسم بسيط لتحسين الكتاب المدرسي^(٧٠).

أن نجاح المدرسة الثانوية في إكساب طلابها مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة يقتضي النظر إلى عدة أمور، قد تقف في طريق قدرتنا على الإسراع في تعميم التطبيق على كافة المدارس، ومن بينها ما يلي:-

أ- مدى جودة "الأهداف" الموضوعة لإدخال التكنولوجيا الحديثة بالنسبة لما يأتي:-

- وضوح تلك الأهداف، وما تتمتع به من تحديدات إجرائية.
- مناسبة تلك الأهداف لظروفنا سواء الاقتصادية أو التعليمية أو غيرها.
- اتضاح الأهداف في أذهان القائمين على تدريس الكمبيوتر، وإدارات المدارس.
- إقناع المعلمين والإدارة المدرسية بجدوى إدخال الكمبيوتر بمدارسهم وحفز ما لديهم من دافعية لنجاحها.

ب- مدى قدرتنا على توفير المعلم المنشود، بالنظر إلى الأمور الآتية :

- مدى ما يتمتع به معلمو التعليم الثانوي القائمين، من تأهيل تربوي يتيح لهم أداء دورهم لتحقيق التغيرات التي يستتبعها التطوير التكنولوجي. ويقف في طريق هذا الأمر، النسبة المرتفعة للمعلمين غير التربويين بالتعليم الثانوي العام، والذي تشير الوثائق إلى وصولهم إلى ٣٥ % من إجمالي المعلمين بهذا التعليم^(٧١).
- مدى القدرة على الوفاء بحاجات المدارس الثانوية المتزايدة من معلمي الكمبيوتر، ومدى جودة الإعداد التخصصي لمعلمي الكمبيوتر الحاليين بتلك المدارس، والذين تم تعيينهم على وجه السرعة بعد مرورهم بدورات تدريبية قصيرة. وبرغم عدم وجود دراسات وتقارير كافية بشأن كفاءتهم، إلا إن دراسة حديثة (نوفمبر ١٩٩٩) قد أفادت بأن "الكوادر القادرة على توظيف هذه التكنولوجيا ما تزال غير متوافرة"^(٧٢). لكن الأمر منوط، على أي حال، بمدى قدرة الوزارة على توفير الدورات التدريبية الكفئة للارتفاع بمستوى تدريبهم، من خلال الفيديو كونفرانس أو غيره.

(٤) ضعف إسهامات البحث التربوي، حتى الآن، بالنسبة لدراسة المشكلات التي تعتور إكساب طلاب المدارس الثانوية العامة لمهارات استخدام الكمبيوتر، وذلك بالنظر إلى المجالات الآتية:-

- أ- أنسب المقررات التي يدرسها الطلاب على مدى كل صف من الصفوف الثلاثة نظريا وعمليا، وضمان مناسبتها لميولهم وقدراتهم.
- ب- كيفية تغلب المعلمين على ما بين طلابهم من فروق فردية واسعة في الميول والقدرات والاستعدادات.
- ج- أساليب الاستثمار الأمثل لما يتوافر للمدرسة من أجهزة لخدمة طلاب المدرسة جميعا.
- د- كيفية التغلب على صعوبات الكثير من المباني المدرسية غير المهيأة لإدخال الحاسب الآلي، وتقليل الآثار السلبية الناجمة عنها بالنسبة للإضاءة والتهوية، وضعف احتياطات الأمن والسلامة.
- هـ- كيفية تقويم أداء الطلاب في ضوء عدم وجود قوائم لتحليل المهارة من جهة، وإمكان تدخل العوامل الذاتية من جهة أخرى.

رؤية عينة الدراسة بالنسبة لمهارة استخدام الكمبيوتر

سبق أن أشارت نتائج الدراسة الميدانية (الفصل الثاني) إلى إقرار عينة الدراسة بالصعوبات التي يواجهونها في دراستهم الجامعية نتيجة عدم كفاية إعدادهم لاستخدام الكمبيوتر خلال المرحلة الثانوية.

وقد اتجهت الدراسة إلى تحري العوامل وراء عدم كفاية هذا الإعداد، فتضمن استبيان الدراسة سؤالاً ذا شقين (السؤال رقم ٢٧) أحدهما مقيد، حيث طرح أمام أفراد العينة سبعة عوامل، وطلب إليهم إبداء الرأي بالموافقة أو عدم الموافقة، على كل منها كأسباب لهذا الإعداد غير الكافي، أما الشق الثاني، فمفتوح حيث أتيح لأفراد العينة إضافة ما يعن لهم من أسباب من واقع خبرتهم الشخصية خلال المرحلة الثانوية. وتتضح النتائج في الجدول التالي:-

جدول رقم ٣/٦

الترتيب	العوامل	عدد التكرارات	% من إجمالي الموافقات على مستوى العينة الكلية
الأول	بسبب قلة عدد الأجهزة وضعف التجهيزات بالمقارنة بعدد الطلاب.	٢٥٧	٣٠,٥ %
الثاني	لأن الأجهزة المتاحة بالمدرسة الثانوية غير متطورة بالقدر الكافي.	٢١٢	١٦,٩ %
الثاني (م)	كثرة عدد الطلاب أثناء الشرح لا يعطي فرصة كافية للفهم والتطبيق.	٢١٢	١٦,٩ %
الرابع	لأن المدرسة الثانوية لا تهتم بتوعية الطلاب بأهمية دراسة الكمبيوتر والانترنت	١٩٦	١٥,٧ %
الخامس	لأن معلمي الكمبيوتر بالمدرسة الثانوية ليسوا بالدرجة المناسبة من الكفاءة	١٦٥	١٣,٢ %
السادس	لأن اتقان الكمبيوتر يتطلب من الطلاب وقتاً يفضلون تخصيصه لاستذكار الدروس	١٣٤	١٠,٧ %
السابع	لأن طلاب المدرسة الثانوية يشعرون أن دراسة الكمبيوتر والانترنت ليس لها قيمة.	٧٥	٦ %
	إجمالي الموافقات على مستوى العينة الكلية	١٢٥١	١٠٠ %

وتشير الاستجابات التي أبدتها أفراد العينة إلى عدد من الملاحظات:

(١) كان أعلى عدد من الموافقة من نصيب الرأي القائل بأن ذلك يرجع إلى قلة عدد الأجهزة وضعف التجهيزات المتاحة بالمدرسة الثانوية وقد نال الترتيب الأول بنسبة ٣٠,٥ % من إجمالي الموافقات. وقد كان العامل الثاني في الترتيب، مرتبطاً بشكل غير مباشر مع عدد الأجهزة المتوفرة بالمدرسة الثانوية (كثرة عدد الطلاب أثناء الشرح لا يعطي فرصة كافية للفهم والتطبيق) بنسبة ١٦,٩ % من إجمالي عدد الموافقات.

(٢) جاء في الترتيب الثاني كذلك العامل الذي يعزو المشكلة إلى أن الأجهزة المتاحة بالمدرسة الثانوية غير متطورة بالقدر الكافي بنسبة ١٦,٩ % من إجمالي الموافقات.

ويشير ما ناله هذا العامل من موافقة إلى أهمية الالتفات إلى وضع استراتيجية تحديث أجهزة الكمبيوتر المتاحة بالمدارس الثانوية على مدى فترات زمنية معقولة، وزيادة البند المخصص لذلك في ميزانية وزارة التربية والتعليم.

كانت أقل الموافقات (الترتيب السابع و الأخير)، من نصيب الرأي القائل بأن طلاب المدرسة الثانوية يشعرون أن دراسة الكمبيوتر والانترنت ليس لها قيمة، بنسبة ٦ % من إجمالي الموافقات مما يشير إلى وعي الطلاب بأهمية دراسة الكمبيوتر لحياتهم الدراسية والعملية.

أما بالنسبة للشق المفتوح من السؤال، فقد أضاف أفراد العينة عددا من العوامل وراء ضعف إعداد المدرسة الثانوية لطلابها لاستخدام الكمبيوتر والانترنت، كان أبرزها ما يلي:-

- أ- ضعف منهج الكمبيوتر المقرر على طلاب المدرسة الثانوية، وعدم تشبيه مع التطورات السريعة التي يشهدها العالم في هذا المجال.
 - ب- استمرار تدريس مادة الكمبيوتر بالمدرسة الثانوية كمادة هامشية بسبب عدم اعتبارها مادة نجاح ورسوب ورغم التعديلات الأخيرة بإضافة درجاتها إلى مجموع الدرجات. وقد اتجهت الوزارة مؤخرا إلى معالجة هذا الأمر ابتداء من العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢.
 - ج- ضعف الاهتمام بتدريس الكمبيوتر للطلاب في مرحلة التعليم الأساسي مما يضاعف من العبء الملقى على كاهل المدرسة الثانوية.
 - د- الشكوى من غياب تكافؤ الفرص في إتاحة فترات التدريب على الكمبيوتر بالنسبة للطلاب بالمدرسة الثانوية وتدخل الوساطة والمحسوية في هذا الأمر لمصلحة الطلاب من أبناء العاملين بالمدرسة.
 - هـ- لجوء معلمي الكمبيوتر في المدرسة الثانوية للشرح النظري في غالبية الأحيان مع تقليل التطبيق العملي بسبب شدة الحرص على الأجهزة من التلف.
 - و- سوء نظام تشغيل معامل الكمبيوتر بالمدارس الثانوية، وعدم استثمارها على الوجه الأمثل.
 - ز- ضعف إحساس الكثير من مديري المدارس بقيمة إتقان الطلاب لمهارة استخدام الكمبيوتر بالمقارنة بقيمة إتقانهم للمواد الدراسية الأخرى.
 - ح- لهث معلمي المواد الدراسية بالمدارس الثانوية لتغطية المقررات لا يترك في نفوس الطلاب رغبة في توجيه أي وقت لإتقان مهارة استخدام الكمبيوتر.
- وبعد أن تمت مناقشة قضايا التميز المتعلقة بالصعوبات التي تم استكشافها، يمكن عرض الأساليب الكفيلة بتحقيق التميز للتعليم الثانوي العام، وهو ما نخصص له الفصل التالي (الرابع).

هوامش الفصل الثالث

- (١) القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٤٩ بتنظيم المدارس الثانوية وامتحان شهادتي الدراسة المتوسطة والثانوية. القاهرة - وزارة المعارف العمومية، ١٩٤٩، (مادة ١٠).
 - (٢) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٨ في شأن التعليم العام والذي تم بمقتضاه ضم قوانين التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي في قانون واحد. وقد أبرز القانون أهداف كل مرحلة من مراحل التعليم العام، ومدتها، ونطاق الدراسة بها.
 - (٣) قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨ القاهرة - وزارة التربية والتعليم - مجموعة التشريعات واللوائح التي تحكم أنظمة العمل بوزارة التربية والتعليم (مادة ٢٢)
 - (٤) نادية جمال الدين، "حوار حول قضية التعليم الفني"، في دراسة تربوية - ج ٢ القاهرة: عالم الكتب، مارس ١٩٨٦، ص ٧٣-٩٣
 - (٥) كامل حامد جاد، المرجع السابق، ص ٩١
 - (٦) المرجع السابق، نفس الصفحة
 - (٧) دلال يس، مرجع سابق، ص ٣٠٢ - ٣٠٣
- أنظر أيضا
- فؤاد أحمد حلمي، مرجع سابق ص ٥٤، ١٦٦
 - مصطفى عبد القادر وآخرون، مرجع سابق، ص ٨١ - ٨٢
 - كامل حامد جاد، المرجع السابق، ص ٨٢ - ٨٣
- (٨) ثمرات الحوار في اللقاءات التمهيدية للمؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي، مرجع سابق، ص ٣-٤
 - (٩) أنظر قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨، مرجع سابق
- أنظر أيضا: مصطفى عبد القادر وآخرون، مرجع سابق، ص ٨٧ - ٨٨
- (١٠) حامد عمار وآخرون، مرجع سابق، ص ٦
- أنظر أيضا: إبراهيم محمد إبراهيم وعبد الراضي إبراهيم، مرجع سابق، ص ٩٤
- (١١) حامد عمار، المرجع السابق، ص ٣٣ - ٣٥ حيث يشرح حامد عمار وزملاؤه ما يستند إليه كل مبدأ، فيرى أنصار مبدأ "الجدارة" أن تكون المصادر والخدمات التعليمية والوظائف في المجتمع من حق كل فرد بحسب قدراته العقلية وكفاءته العلمية التي يعبر عنها في المدرسة أو الجامعة. وعليه، تكون الخدمات التعليمية، والوظائف العليا، والدخل المرتفع من حق الأفراد الذين يظهرون جدارة وكفاءة أكثر من غيرهم، أما أنصار مبدأ "الحاجة" فيستندون إلى أن الذكاء والقدرات العقلية والمهارات موزعة توزيعا اعتداليا إلى حد ما بين أفراد المجتمع، وأن البيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية تلعب دورا أساسيا في تحديد ونمو القدرات والمهارات، وعليه، فإن توزيع الخدمات التعليمية يشير إلى أن من يحتاج أكثر يحصل على خدمات تعليمية أكثر.

- (١٢) وزارة التربية والتعليم، القرار الوزاري رقم (١٠٠) في ١٩٩٤/٥/٨.
- (١٣) أنظر: المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث والعلمي والتكنولوجيا حول تعديل نظام التعليم الثانوي العام الدورة الثامنة - أكتوبر ١٩٨٠ - يوليو ١٩٨١، ص ٢٣.
- (١٤) يرجى الرجوع إلى كافة ما تضمنته التشريعات والقرارات الوزارية المتعاقبة خلال عقد التسعينيات بالنسبة لتنظيم أمور التعليم الثانوي العام في:
- وزارة التربية والتعليم والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٦٠ عاما من التعليم في مصر - وزراء التعليم وأبرز إنجازاتهم ١٨٣٧ - ١٩٩٧ - إعداد عوض توفيق، ومراجعة نادية جمال الدين. القاهرة: وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٠، ص ٥٠٧ - ٥٠٩.
- (١٥) ثناء يوسف العاصي، مرجع سابق، ص ٢٣٢.
- (١٦) القرارات الوزارية رقم (٩٠) لسنة ١٩٨٩، ورقم (١٩٤) لسنة ١٩٨٩، ورقم (٢٥٨) لسنة ١٩٨٩ أنظر: وزراء التعليم وأبرز إنجازاتهم، مرجع سابق، ص ٤٥٢ - ٤٥٣.
- (١٧) أنظر: سلامة صابر العطار، مرجع سابق، ص ٥٧.
- (١٨) انتصار محمد علي، تطوير نظم الامتحانات بالتعليم الثانوي العام في مصر في ضوء خبرات بعض الدول (دراسة مقارنة) - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية التربية - جامعة الزقازيق، فرع بنها، ١٩٩٦. ص ١٤٤-١٤٥.
- (١٩) أنظر:
- تطوير التعليم في مصر: سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه، مرجع سابق، ص ٨.
 - تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى: نحو سياسة تعليمية مستقرة، مرجع سابق، ص ٧.
 - بيان أ.د. حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم أمام لجنة الخدمات بمجلس الشورى (١٩٩١/١١/١٩)، تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى، مرجع سابق، ص ٢١.
 - مبارك والتعليم - نحو تعليم متميز للجميع، ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ١٢٠.
- (٢٠) حامد عمار وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٢.
- (٢١) مجموعة من أساتذة التربية، "رؤية كلية التربية بجامعة عين شمس حول مناهج التعليم قبل الجامعي في مصر على مشارف القرن الحادي والعشرين"، مجلة مستقبل التربية العربية، العددان ٩، ١٠، إبريل ١٩٩٧.
- أيضا: سهير علي الجيار، "التعليم الجامعي والشخصية المصرية في ضوء تحديات المستقبل" دراسة مقدمة إلى مؤتمر: "التعليم العالي في الوطن العربي. أفاق مستقبلية"
- كلية التربية جامعة عين شمس (٧/٨ إلى ١٠/٧/١٩٩٠) المجلد الأول، ص ٧٨ - ٨١.
- وقد لاحظ الباحث بعض التوافق مع رؤية كلية التربية - جامعة عين شمس التي أشرنا إليها، والتي تناولتها هذه الباحثة تحت عنوان (صفات الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل).
- (٢٢) محمود أبو زيد إبراهيم، "لماذا التعليم الثانوي وتحدياته؟" كلمة في المؤتمر العلمي السابع للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس بعنوان: التعليم الثانوي وتحديات القرن الحادي والعشرين القاهرة: ٨/٧ إلى ١٠/٨/١٩٩٥، المجلد الأول، ص "ب".
- (٢٣) فوزي فهمي "الانفلات من الترهل" مقال بجريدة الأهرام اليومية عدد ٢٠٠٠/١٠/٢م

- (٢٤) أحمد عطية وأمال مسعود، دور التعليم الثانوي العام في الارتقاء بمدخلات التعليم العالي. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٩، ص ٢٩
- (٢٥) حامد عمار وآخرون، مرجع سابق، ص ١٣٧
- (٢٦) كامل حامد جاد، مرجع سابق، ص ١٤٠
- (٢٧) رؤية كلية التربية بجامعة عين شمس.....، مرجع سابق.
- (٢٨) إبراهيم عيد، الموهبة والابداع، سلسلة إقرأ القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٠، ص ٣٩ - ٤٢
- (٢٩) أمريكا عام ٢٠٠٠، استراتيجية للتربية - ترجمة ودراسة محمد عزت عبد الموجود، مركز البحوث التربوية - جامعة قطر، ١٩٩٢، ص ٢٢
- (٣٠) مبارك والتعليم: نحو تعليم متميز للجميع، ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ١٢٠ - ١٢١
- (٣١) فوزي فهمي، مرجع سابق.
- (٣٢) إبراهيم عيد، مرجع سابق، ص ١٤ - ٢١
- (٣٣) See: Said Gamil Soliman, op. cit. pp 11-29
- (٣٤) ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر....، مرجع سابق، ص ٤٣
- (٣٥) وزارة التربية والتعليم، أهداف المراحل التعليمية، مرجع سابق.
- (٣٦) أحمد فتحي سرور، تطوير التعليم في مصر: سياسته واستراتيجيته....، مرجع سابق، ص ١٩٢
- (٣٧) بيان الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين أمام لجنة الخدمات بمجلس الشورى....، مرجع سابق، ص ٢١
- أيضا:
- مبارك والتعليم، ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ١٢٠ - ١٢١
- حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل. القاهرة: دار المعارف. د. ت، ص ١٣٣ - ١٣٤
- (٣٨) المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا بعنوان: "نحو استراتيجية مستقبلية للتعليم في مصر" - الدورة العشرون، ١٩٩٢ - ١٩٩٣ القاهرة: ١٩٩٣ ص ١٦
- (٣٩) حامد عمار وآخرون، مرجع سابق، ٩٢
- (٤٠) إبراهيم عيد، مرجع سابق، ص ١٥
- (٤١) المرجع السابق، نفس الصفحة
- (٤٢) تقرير "نحو استراتيجية مستقبلية للتعليم في مصر"، مرجع سابق، ص ٣٥
- (٤٣) حامد عمار وآخرون، مرجع سابق، ص ١٥١
- (٤٤) مركز مطبوعات اليونسكو، التعليم: ذلك الكنز المكنون، تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين. القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ص ٨٦

- (٤٥) عبد السلام كاشف، وعمر و رفعت، واقع الأنشطة التربوية بالتعليم الثانوي العام ومردودها للطلاب المشاركين فيها - دراسة ميدانية. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، يونيو ٢٠٠٠ أيضا:
- عزت عرفه، عصام قمر، عزوف بعض طلاب الصف الأول بالمرحلة الثانوية عن المشاركة في ممارسة الأنشطة التربوية الحرة.
 - القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، يونيو، ١٩٩٩. ص ١١ - ١٢
 - مجدي هلال، وعبد السلام كاشف، مقترح بتطوير الأنشطة التربوية في ضوء متطلبات تطوير التعليم الثانوي العام.
 - القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، يونيو، ١٩٩٩.
 - محمد الحبشي، وعزت عرفه، واقع الأنشطة الصيفية بالتعليم الثانوي العام. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، يونيو ٢٠٠٠. ص ٢ - ٣، ٥٤ - ٥٩
- (٤٦) تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى.... ١٩٩٢، مرجع سابق، ص ٥٦
- (٤٧) المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة الثانية والعشرين (١٩٩٤ - ١٩٩٥). القاهرة: ص ١٠٠
- (٤٨) عزت عرفه وعصام قمر، مرجع سابق، ص ٤
- (٤٩) عبد الواحد بصيلة، مرجع سابق، ص ٢٦
- (٥٠) إيناس عبد الفتاح وزينب النجار، "الأنشطة الطلابية في جامعة عين شمس: دراسة ميدانية". ملخص دراسة مقدمة إلى المؤتمر القومي السنوي الخامس لمركز تطوير التعليم الجامعي: "تقويم الأداء الجامعي" ١٢/٨ - ١٢/١٠/١٩٩٨.
- القاهرة: جامعة عين شمس، د.ت مجلد ملخصات البحوث، ص ١٣
- (٥١) محمد رضا البغدادي، "مستويات التنور على ضوء اشكال الوعي الحياتي لدى خريجي المدرسة الثانوية في محافظات شمال الصعيد". دراسة قدمت إلى المؤتمر العلمي السابع للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ٨/٧ إلى ١٠/٨/١٩٩٥، المجلد الأول، مرجع سابق، ص ١٥
- (٥٢) المرجع السابق، نفس الصفحة
- (٥٣) رؤى مستقبلية - كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين تأليف: ميتشو كاكو، ترجمة سعد الدين خرفان الكويت، سلسلة عالم المعرفة - العدد ٢٧٠ - يونيو ٢٠٠١، الفصل الأول، ص ١١-٣٢
- (٥٤) عزت محمد خيرى، "سياسات ونظم القبول بالجامعات في ضوء فلسفة التعليم العالي ورسالة الجامعة الحديثة"، دراسة مقدمة إلى المؤتمر القومي لتطوير التعليم ٧/١٤ - ١٦/٧/١٩٨٧، مجلد القبول في الجامعات.
- القاهرة: المؤتمر القومي لتطوير التعليم، ص ٣
- (٥٥) من خطاب السيد رئيس الجمهورية في افتتاح المؤتمر القومي لتطوير التعليم ٧/١٤ - ١٦/٧/١٩٨٧
- (٥٦) جمال أبو الوفا، ومحمد حسن رسمي، "تحو صيغة جديدة لإدارة التعليم الثانوي العام في مصر لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السادس: التعليم الثانوي الحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص ٩٧١

- (٥٧) أنظر: مبارك والتعليم (٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص ١١ - ١٤
أيضا: حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل، مرجع سابق، ص ١٠٦ - ١٠٧
- (٥٨) تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ١٦
- (٥٩) حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل، مرجع سابق، ص ٦٧ - ٦٩
- (٦٠) دلال يس، مرجع سابق، ص ٣٧
- (٦١) رؤية كلية التربية - جامعة عين شمس، مرجع سابق
- (٦٢) فايز مراد مينا وآخرون، مشروع تقرير حول "التعليم العالي في مصر: التطور والمستقبل" مقدم إلى منتدى العالم الثالث. القاهرة: سبتمبر ١٩٩٩. ص ١٨٠ - ١٨٤
- (٦٣) ثمرات الحوار في اللقاءات التمهيدية....، مرجع سابق، ص ١٣
- (٦٤) بالنسبة لكافة التشريعات المتعلقة بإدخال الحاسب الآلي في التعليم، يرجى الرجوع إلى وزارة التربية والتعليم، مائة وستون عاما من التعليم في مصر: وزراء التعليم... إعداد عوض توفيق، مرجع سابق ٤٦٨ - ٤٧٠
- (٦٥) أحمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص ٢٠١
- (٦٦) مبارك والتعليم (٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص ١٠٤
- (٦٧) المرجع السابق، نفس الصفحة
- (٦٨) أنظر: تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ٢٥
- (٦٩) المرجع السابق، ص ٥٩
- (٧٠) ثمرات الحوار في اللقاءات التمهيدية....، مرجع سابق، ص ١٨ - ١٩
- (٧١) أنظر: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، تقرير تطوير التعليم في جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٦
- (٧٢) مصطفى عبد القادر وآخرون، مرجع سابق، ص ٩٢

الفصل الرابع

الطريق إلى التميز في المجالات التي تم استكشافها

الفصل الرابع

الطريق لتحقيق التميز في المجالات التي تم استكشافها

مقدمة

تناولت الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة من المتخرجين في التعليم الثانوي العام من طلاب الجامعات، عددا من الصعوبات التي تواجههم في دراستهم الجامعية، واستكشفت رؤيتهم لصلة تلك الصعوبات بما تلقوه من إعداد خلال دراستهم الثانوية متخذة من تلك الصعوبات مؤشرات على جوانب تميز مفتقدة يمكن الالتفات إليها في سعيها لتطوير التعليم الثانوي العام.

وانطلقت الدراسة في (الفصل الثالث) لمناقشة عدد من القضايا ذات الصلة بالمجالات التي تم استكشافها. أما (الفصل الرابع)، الحالي فيتجه إلى رسم تصور للطريق الذي يمكن أن نسلكه في مصر لتحقيق التميز لتعليمنا الثانوي العام، استرشادا برؤية هؤلاء الطلاب للإجراءات التي يرونها كفيلة بسد الثغرات من واقع خبرتهم الشخصية السابقة كطلاب بالمدرسة الثانوية العامة، وخبرتهم الحالية في دراستهم الجامعية. وقد كان للدراسة بعض التعقيب والتحليل لمقترحات الطلاب وآرائهم رأينا إدخالها في ثنايا الفصل دون أن تخل بأهداف الفصل.

وإذا كانت المقترحات التي يقدمها الفصل تمثل نقطة النهاية بالنسبة لما تطرحه من سبل لمواجهة الصعوبات تحقيقا لتمييز التعليم الثانوي العام في الجوانب التي تم استكشافها، فإن هناك نقطتان يتعين المرور عليهما قبل عرض المقترحات:

الأولى: وتتعلق بلفت الانتباه إلى بعض الجوانب السالبة التي قللت من فعالية الاستراتيجيات التي تم وضعها على مدى الفترة الماضية لتطوير هذا التعليم بحيث لم يتحقق للتعليم الثانوي العام التميز الذي كان مستهدفا. ويتطلب تناول هذه النقطة إطلالة مختصرة على الدروس المستفادة في هذا الشأن.

الثانية: وتتلحق بأحدث توجهات الحاضر كما تتمثل في الاتجاهات الحالية لتطوير التعليم الثانوي كما افصح عنها اللقاءات التمهيدية للمؤتمر القومي المرتقب للتعليم الثانوي (نوفمبر ٢٠٠٠ إلى إبريل ٢٠٠١) باعتبارها نقطة انطلاق ضرورية يتعين عدم اغفالها حيث تأتي حصداً لفكر، وخلاصة خبرة فئات متنوعة من الخبراء والمعنيين والمخططين على اختلاف زوايا الرؤى التي طرحوها في مناقشاتهم.

وبهذا تكون النقطتان تجسيدا لخبرة الماضي، وتوجهات الحاضر لإضفاء المزيد من الدلالة على مسيرة المستقبل كما تتمثل في المقترحات المطروحة لتحقيق التميز للتعليم الثانوي العام.

أولاً: حصيلة الدروس المستفادة من مسيرة اصلاح وتطوير التعليم الثانوي العام

حفلت الفترة الماضية، وبالأخص منذ تقرير الهاللي (١٩٣٥) حول "التعليم الثانوي: عيوبه ووسائل إصلاحه"، بمسيرة طويلة من محاولات إصلاح وتطوير التعليم، والتي كان للتعليم الثانوي العام نصيباً وافراً فيها. ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى دعوة الإصلاح التي أطلقها القبانسي في الثلاثينيات من خلال "الفصول التجريبية" الملحقة بمعهد التربية (١٩٣٢) لتطبيق أحدث المبادئ التربوية، واستكشاف أكثرها ملائمة لمجتمعنا المصري. لكن هذه المحاولة العلمية الجيدة لم يتسن لها الاستمرار طويلاً على تلك الصورة فنقلت تبعية تلك الفصول من معهد التربية إلى وزارة المعارف، وسرعان ما خلفتها محاولة مماثلة في الأربعينيات تمثلت في إنشاء "المدارس النموذجية" بافتتاح مدرسة النقراسي النموذجية (١٩٣٩)، والقبية الثانوية النموذجية (١٩٤٢)، والأورمان النموذجية (١٩٤٥)، لتكون تحت الإشراف العلمي لمعهد التربية. لكن هذه الحركة أيضاً لم تلق النفع الذي كان متوقعا لها. كما شهد عقد الأربعينيات، كذلك محاولات لتكثيف التعليم الابتدائي بالبيئة وربطه بالعمل حيث يقضي الطلاب جزءاً من اليوم الدراسي داخل الفصول، ويقضون الجزء الآخر في الحقل أو المصنع. وبسبب نجاح التجربة، تم إنشاء عدد من المدارس الأولية الريفية، كما أنشئت معاهد لإعداد المعلمين لهذا النوع من التعليم. لكن هذا الاتجاه خبا بعد توحيد نوعيات التعليم الابتدائي، ولم يتسن لهذا الاتجاه التقدمي أن يحرز تأثيراً يذكر على مسار التعليم الثانوي، وربط النظرية بالتطبيق.

ومنذ عقد الخمسينيات، توالى التشريعات لتنظيم التعليم الثانوي بدءاً من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ الذي أصبح التعليم الثانوي بمقتضاه مرحلة تعليمية مستقلة مدتها ثلاث سنوات للمنتهين من المرحلة "الإعدادية" التي تم استحداثها.

وقد استقطب موضوع "التشعيب" في التعليم الثانوي العام، وما تفرع عنه من قضايا حول المكون الثقافي العام الذي يدرسه طلاب هذا التعليم من حيث المواد الدراسية التي يشملها، والفترة التي يمتد إليها، بالمقارنة بـ مواد التخصص وفترة دراستها، قسماً وافراً من

محاولات تطوير هذا التعليم كما يتضح من التشريعات المتتالية لتنظيم هذا التعليم، والتقارير الصادرة بشأنه، بدءاً من قانون ١٩٥٣ المشار إليه، والذي كانت الدراسة في ظله عامة لطلاب الصف الأول، ثم تنقسم إلى شعبتين (العلوم والآداب) على مدى العامين التاليين. لكن قبل أن ينتهي عقد الخمسينيات، كانت قد بدأت تجربة إدخال بعض المقررات الصناعية والتجارية في مدارس البنين، والنسوية والتجارية والصناعية، في مدارس البنات، مع إلغاء حصص اللغة الأجنبية الثانية، وتخصيص ساعتين كل أسبوع لمادة الهوايات للطلاب في الصفين الأول والثاني، والتي اتسعت لتشمل الثالث أيضاً، لكنها لم تستمر طويلاً.

وكان نظام "المستوى الرفيع" هو محطة التطوير في منتصف عقد السبعينيات بدراسة الطالب في الصف الثالث الثانوي لمادة أو مادتين يختارهما للتعمق فيهما، مع زيادة المجموع الكلي لدرجاته بنسبة ٥ ٪. لكن لم يمض عامان حتى رأى في ١٩٧٧/٧٦ زيادة الشعب التخصصية إلى ثلاث في الصف الثالث، هي العلوم والآداب والرياضيات، مع بقاء التشعب في الصف الثاني مقتصرًا على العلوم والآداب فقط. ثم تحول الأمر عام ١٩٨٨ لتصبح الدراسة عامة في الصفين الأول والثاني ليختار الطالب شعبة من الشعب الثلاث في الصف الثالث.

ومع بداية التسعينات (١٩٩٢/٩١) استحدث نظام جديد من خلال مستويين من الاختبارات: المستوى العادي في جميع المواد المقررة، والمستوى الرفيع في مادتين على الأقل، مع تحديد مقررات أساسية إجبارية، ومجموعات من المقررات الاختيارية فضلاً عن المقررات التخصصية في شعبي العلوم والآداب مع وجود مقررات للمستوى الرفيع.

ونال موضوع مواجهة الازدواجية بين الثانوي "العام" والفني قدراً كبيراً من الاهتمام في ظل ما اتضح من عزوف عن الالتحاق بنوعيات التعليم الثانوي الفني، والتكاليف على الالتحاق بالثانوي العام باعتباره الطريق المؤدي إلى الجامعة، ومن ثم الوضع الاجتماعي المتميز. وكان ما لقيته صيغة التعليم الثانوي الشامل في عدد من البلاد من بينها السويد وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، دافعا للمناداة بتجريب هذه الصيغة ابتداءً من ١٩٧٨/٧٧. وقد بدأت بمدرستين في طنطا وسوهاج، وتلاها إنشاء مدارس مماثلة في السويس والوادي الجديد ومرسى مطروح وبني سويف. لكن لم يكتب للمدرسة الشاملة أن تخرج من حيز التجريب نتيجة للعديد من العوامل التي لا مجال للخوض فيها. وتفاوتت الآراء منذ ذلك الحين بالنسبة للأخذ بالتعليم الشامل كمدخل لتطوير التعليم الثانوي العام المصري، بين المحبذين والمشككين، واستمر الجدل دون أن نصل بعد إلى رؤية متبلورة في هذا الشأن خاصة في ظل الصعوبات التي توصلت إليها الدراسات حول هذه التجربة^(١).

ولا يتسع المقام في هذا الفصل لاستعراض كافة المحاولات الأخرى لتطوير التعليم الثانوي العام في مصر على مدى الفترة الماضية، لكن من الممكن أن نلفت الانتباه إلى عدد من الدروس المستفادة من محاولات التطوير السابقة، في محاولة لالقاء بصيص من الضوء

على العوامل التي أعاققت حتى اليوم قدرتنا على تحقيق الاستقرار والتميز لهذه المرحلة التعليمية الهامة، والتي نردها فيما يلي:-

(١) النظر إلى خطط تطوير التعليم الثانوي العام كشأن تعليمي بحت، فلم نعط للبعد المجتمعي أهمية تتكافأ مع قيمته الكبيرة بالنسبة لنجاح أو فشل ما نتوصل إليه من استراتيجيات. فالمكانة الكبيرة التي يحتلها هذا التعليم، تنبثق من شدة ارتباطه بأحوال المجتمع، وبات من الصعب تناول المشكلات المزمنة لهذا التعليم، سواء في مجال القبول، أو التشعيب، أو ضعف الإمكانيات، ومن ثم التوصل لحلول بشأن أي مجال منها، بمعزل عن الظروف المجتمعية المختلفة، أو باعتباره شأنًا تعليميًا بحتًا يبدأ وينتهي داخل إطار المؤسسة التعليمية. ومن هنا، كانت الدعوة لاتساع النظرة بالنسبة لمسئولية التطوير وصولاً إلى ما تنادي به اللقاءات التحضيرية للمؤتمر القومي الثانوي من اعتبار هذا التطوير قضية قومية يتعين أن تشارك فيه كافة المؤسسات الأخرى في المجتمع من حكومية وأهلية وأحزاب... إلخ لتدعم جهود المؤسسة التعليمية، وتشد من أزرها بما يضاعف من احتمال نجاح ما يطرح من استراتيجيات علي مستوى التخطيط والتنفيذ^(٢). وقد شهد عقد التسعينيات بداية مشجعة للأخذ بهذا الاتجاه، والذي وضح من سلسلة المؤتمرات القومية التي عقدت بدءاً من التعليم الابتدائي (١٩٩٣) والتعليم الإعدادي (١٩٩٤)، واعداد المعلم (١٩٩٦)، والموهوبين (٢٠٠٠)، وصولاً إلى المؤتمر القومي المرتقب للتعليم الثانوي، وقد شاركت في هذه المؤتمرات جميعاً، قطاعات عريضة ومتنوعة من المهتمين بالتعليم، والمعنيين بتطويره من جامعات وأحزاب وجمعيات ومراكز بحثية... إلخ.

(٢) الحاجة إلى توجيه اهتمام كاف لمتابعة وتقويم ما يتم إقراره من خطط واستراتيجيات في مجال التنفيذ، ولعل تواضع المردود المتحقق من محاولات التطوير السابقة خير شاهد على ذلك، ونبهت إليه العديد من التقارير والدراسات من بينها دراسة مقدمه إلى المؤتمر الدولي حول بدائل إصلاح سياسات التعليم (القاهرة: ١/٢٩ إلى ١/٣١/١٩٨٩) والتي تتبعت فجوة التخطيط / التنفيذ وأثارها السلبية على جهود الإصلاح التعليمي في مصر، وأوردت أمثلة عديدة للتدليل على الفجوة وأثارها^(٣).

وفي إطار الجهود الحثيثة التي تبذل اليوم لتطوير التعليم الثانوي، يطالب البعض في ضوء المشكلات التي تواجه المدرسة الإعدادية المهنية بمزيد من التجريب في مجال التعليم البوليتكنيكي على مدى التعليم الأساسي بحلقته من منطلق ما يمثل من قيمة في ظل الحاجة إلى دفع حركة التصنيع. ولا تستحضر أذهان هؤلاء المطالبين أننا قد أقدمنا منذ مطلع عقد السبعينيات (١٩٧٢) بالتعاون مع ألمانيا الديمقراطية على تجربة واعدة بإنشاء المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر، والتي شملت إدماج المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مرحلة واحدة مدتها ٨ سنوات، وتطلبت تصميم مناهج خاصة يتحقق من خلالها التكامل بين النظري والتطبيقي، وبرغم ما أثبتته

التقارير من نجاح في هذا الاتجاه الذي كان من الممكن أن تمتد آثاره إلى التعليم الثانوي، فلم يتسن التوسع في تجربة هذه الصيغة. ومن جهة أخرى، تتعالى الأصوات مع اقتراب عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي للسعي لتجريب صورة أو أخرى من التعليم الثانوي الشامل، حلا لمشكلات الازدواجية في التعليم الثانوي، والتي تحولت إلى "ثلاثية" مع مطلع التسعينيات بدخول التعليم الثانوي المهني. لكن ما يطالب به هؤلاء، مردود عليه بضعف ما تحقق من جهود المتابعة والتقويم لتجربة إدخال المدرسة الثانوية الشاملة، في مصر (١٩٧٨/٧٧) مما تسبب في إعادتنا إلى نفس النقطة التي كنا عليها منذ حوالي ربع قرن، غير قادرين على حسم الموقف: بين أن نأخذ بصورة أو أخرى من صور الدراسة الشاملة، أو أن "نرفع" في التعليم الثانوي التقليدي. ومن هنا انطلقت الخلاصة التي توصل إليها تقرير مجلس الشورى حول سياسة تعليمية متطورة (١٩٩٢)، والذي سبقت الإشارة إليه، بأن "العبرة ليست بوضع سياسة تعليمية عامة رشيدة فحسب، ولكن بمدى القدرة على تنفيذ الخطط والبرامج المنبثقة منها، ومدى الجدية في التنفيذ والمتابعة والتقويم، ومدى القدرة على الاستمرار والتطور طالما كانت الظروف المحيطة مهيئة لذلك^(٤)."

(٣)

إن التغييرات الكثيرة التي توالى على مجال التربية في العالم من حولنا، باتت تتطلب جرأة أكبر في الأخذ بإصلاحات تربوية لم يسبق لنا الأخذ بها من قبل. والمتتبع لمسيرة إصلاح التعليم الثانوي العام في مصر، وبالتحديد منذ صدور "ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر" (١٩٧٩)، يلحظ سيطرة التخوف من الأخذ بحلول جذرية تهز أركان الهياكل التعليمية المتكلسة التي استمرت معنا عبر سنوات طويلة، مفضلين عليها أسلوب الحلول الوقتية والمسكنات، تخوفا مما قد تجره التغييرات الجريئة من صعوبات، وما قد تحمله من نتائج غير مضمونة، مع تحبذ انتهاز أساليب العلاج ذات النتائج السريعة. ويمكن أن نورد لذلك مثالين: يتعلق أولهما بإشكالية التشعيب "المزمنة"، ويتعلق الثاني بالتعليم المستمر مدى الحياة.

فإذا ما تتبعنا ما اتخذناه من إجراءات لحسم قضية التشعيب في التعليم الثانوي العام منذ أن بدأ الأخذ به لأول مرة عام ١٩٠٥ وحتى الآن، مروراً بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٤٩، ثم بإلغاء العمل بهذا القانون (بالقرار ١٠٨ لسنة ١٩٥٠) رجوعاً إلى القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٢٨، ثم القانون رقم (٢١١) لسنة ١٩٥٣ بإنقسام المرحلة الثانوية إلى مرحلتين: الإعدادية والثانوية، ونظام مرحلة الثقافة العامة والتي يليها التخصص، ثم القانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٨ والذي استمر العمل به حتى صدور القرار الوزاري رقم (١٦٧) لسنة ١٩٧٦ بتقسيم شعبة العلوم إلى شعبتين، ثم قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، وتحمل جميعها تعديلاً على نحو أو آخر.

ويمكن أن نجد للمحاولات التوفيقية التي أوردناها بعض التبرير في ظل الظروف الاجتماعية التي عاشها المجتمع المصري قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وبعدها طالما كان الإحجام والإقدام والتغيير له أسبابه. لكن الأمر قد يتجاوز هذه المبررات، حيث خلصت دراسة محمد سكران (١٩٩١) بعد استعراض تطورات ما أخذنا به من حلول في مجال التشعيب، إلى عدة نتائج مؤداها أن كافة ما أجريناه من تعديلات على مدى الفترة من ١٩٠٥ وحتى اليوم لم يكن أكثر من تعديل في مدة التشعيب، أو في عدد الشعب، أو إضافة مقرر أو أكثر لشعبة من الشعب أو إلغائها، وبالتالي فقد تركزت التعديلات التي أجريت، على شكل النظام، أما محتواه ومضمونه وأهميته وجوده، فقد ظلت دون تعديل، والأخطر من هذا، أن ما أجرى من تعديلات "لم تكن في حقيقة أمرها تعديلات مبتكرة غير مسبقة، وإنما هي تكرار لما سبق أن تم وضعه، بل أن معظم التبريرات والحجيات التي تقال في السنوات الأخيرة.... سبق أن قيلت في الماضي" (٥).

أما بالنسبة للمثال الثاني، فالواقع أن هناك تباطؤاً في الحركة التعليمية في مصر بالنظر إلى إعادة تشكيل التعليم برمته وفق مبادئ التعليم المستمر مدى الحياة والإلا فأين كان خبراء وباحثو التعليم في مصر منذ تقرير فور (١٩٧٢)، وعلى مدى ثلاثين عاماً، استطاعت خلالها غالبية بلاد العالم أن تطور أنظمة تعليمها ليحقق صورة أو أخرى من صور التعليم المستمر مدى الحياة. وكم من الوقت سوف تحتاج مصر لتلحق بمن سبقوها في هذا المضمار، وتحقق المجتمع "المعلم المتعلم" الذي يستمر فيه الأفراد في التعلم على مدى حياتهم بطولها دون قيود تحكمية تصدهم عن هذه الاستمرارية؟

(٤)

لا بد من إعلاء قيمة البحث التربوي لكي يتبوأ مكانته اللائقة فيما يتم مناقشته بالنسبة لاستراتيجيات التطوير والإصلاح، حتى ولو اقتضى الأمر زيادة الموازنات المالية المتاحة لمراكز البحث التربوي ليتسنى لها إنتاج بحوث ميدانية جيدة، مع تطبيق مبدأ المحاسبية Accountability حتى تتحقق الجودة المنشودة لبحوثها.

ومن خلال المؤتمر العلمي الثاني للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (١٧-١٩/٤/٢٠٠١)، أبرز المناقشون القيمة الكبيرة التي تمثلها البحوث القومية في خضم التحولات العاتية التي يشهدها العالم مع بداية الألفية الجديدة، وانعكاساتها الحالية والمرتبقة على شئون التعليم. وقد وضع فايز مينا أمام المؤتمر مجموعة من التحديات التي تدفع إلى إعطاء المزيد من النقل للبحث التربوي، فعملية تطوير التعليم عملية بحثية في المقام الأول، كما وأن العالم يتجه بسرعة إلى تأكيد الطبيعة المستقبلية للبحث التربوي كما هو الحال في جميع مجالات البحث الأخرى مستخدماً بعض الأساليب المستحدثة مثل "السيناريوهات" و "التنبؤ المشروط"، فضلاً عن الاتجاه النامي في البحث التربوي بعدم الركون إلى النماذج الخطية بكل صورها،

وعدم الاعتماد عليها بشكل أساسي في البحث كعنصر وحيد، سواء كانت الدراسات الارتباطية البسيطة أو غيرها. كما يشهد العالم تزايداً في الاهتمام بدراسة التفاعلات بين المتغيرات المستقلة المؤثرة في متغير بعينه، فضلاً عن التوسع الجاري في الدراسات الميدانية واتخاذها أنماطاً غير تقليدية من خلال حلقات الحوار والعصف الذهني والمقابلات الشخصية.. إلخ^(١). وهو ما يدخل في بؤرة اهتمام المراكز البحثية التربوية.

وإذا كان ماسبق، يؤكد على الحاجة إلى موقع جديد لمراكز البحث التربوي على خريطة التطوير في مصر، فإنه يتعين السعي، وبأسرع وقت ممكن، لإزالة كافة ما يعوق انطلاقاً تلك المراكز لأداء دورها بأكبر قدر من الكفاءة، ومواجهة الظواهر السلبية التي أشارت إليها بعض الدراسات والتقارير، ومنها تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في دورته العشرين (١٩٩٢ / ١٩٩٣) "تحو استراتيجيات مستقبلية للتعليم في مصر" والذي ينتقد "عدم الاستفادة بالقدر الكافي من دراسات المؤتمرات التربوية والندوات المتخصصة وتوصياتها، وإغفال العديد من مقترحات المجالس القومية المتخصصة وتوجيهاتها"^(٢). وفي هذا الإطار، تتخذ مراكز البحث التربوي من خلال ما تجريه من دراسات وبحوث جادة، دورها المأمول في الاستراتيجيات المرتقبة لتطوير التعليم وتحقيق تميزه.

(٥) تدني موقع "التجريب" في جهود إصلاح وتطوير التعليم في مصر، والأخذ بأسلوب القفز إلى "التعميم" بالنسبة لما يتم التوصل إليه من أفكار أو خطط، لعل من أبرز أمثلتها تعميم خفض السلم التعليمي على كافة مدارس المرحلة الابتدائية (١٩٨٨) دون تدبر لما قد تجره من مشكلات كالفوج المزيج، وغير ذلك، والتي كان من السهل تداركها مبكراً لو أعطيت الفرصة الكافية للتجريب. وتنبه العديد من التقارير ونتائج البحوث من مغبة "التسرع في تطبيق بعض المقترحات دون الالتزام بتجريبها وتقويمها قبل تعميمها"^(٣). وإذا كانت حركة التجريب قد بدأت في مصر في عقد الثلاثينيات على يد إسماعيل القباني كما سبقت الإشارة، ثم ازدهرت في عقد الأربعينيات من خلال المدارس النموذجية، والتي تعد المناخ المناسب للتعرف على مدى نجاح أو فشل الصيغ التربوية المستحدثة، فأجدر بنا اليوم أن نعلي من قدر التجريب فيما نسعى إليه بالنسبة للتشعيب وإشكالياته، وبالنسبة للمواد الاختيارية والإجبارية والتخصصية، وبالنسبة لرعاية الموهوبين، وبالنسبة لإدخال مقررات مهنية أو ثقافية جديدة، أو إجراء تعديل في أنظمة الامتحانات... أو غير ذلك من أمور، تتطلب أن نفسح مكاناً أكبر للتجريب بالنسبة لما نتوصل إليه من استراتيجيات سواء لتطوير التعليم الثانوي، أو غيره.

(٦) توفير الإمكانيات المالية التي تتطلبها تحقيق الجودة النوعية مطلب أساسي لنجاح أي خطط أو استراتيجيات يتم التوصل إليها، سواء بالنسبة للتعليم الثانوي العام أو لغيره.

وإذا كنا نعترف بأشدتد التنافس، في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، على إقتسام "الكعكة الصغيرة"، كما نعترف كذلك بالزيادات الطفرية التي تحققت في ميزانية التعليم على مدى السنوات الأخيرة، فلا بد من الإقرار أيضا بأنها لا تزال قاصرة عن تحقيق الجودة النوعية التي ننشدها.

وتتفق الكثير من الوثائق التعليمية بالنسبة لضرورة الالتفات إلى عامل تدبير التمويل الكافي، فاستعراض ما تحقق في ظل السياسات التعليمية في العقود الماضية، قد أوصلت تقرير مجلس الشورى (١٩٩٢) السابق الإشارة إليه إلى أن الكثير من مبادئ سياساتنا التعليمية "كانت في غاية الطموح، ولذلك لم تستطع مواردنا المادية أو البشرية أو كلتاها معا مواجهة وضعها موضع التنفيذ، فتعثرت في كثير من الأحيان، أو طال عليها الأمد....." (١) وأنه لا سبيل إلى تحقيق الغايات والأهداف التي نضعها لتعليمنا إلا بتوافر الإمكانيات المادية والمالية اللازمة لموضعها موضع التنفيذ. وهو نفس التحليل الذي توصل إليه خبراء المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في تقريرهم حول السياسة التعليمية المستقبلية للتعليم (١٩٩٣/٩٢) بأن التوسع في التعليم، والتزايد الكبير في أعداد المتعلمين، مع قصور موارد الدولة عن الوفاء باحتياجات هذا التوسع، قد اثر سلبيا علي جودة التعليم وكفاءته بحيث أصبح من الضروري أن يتم تدبير الموازنات المطلوبة إذا كان لنا أن نحصل علي التعليم الجيد للجميع، مما حدا بالمجلس إلى التوصية باتخاذ الوسائل لرفع النسبة المخصصة للتعليم في ميزانية الدولة من الدخل القومي والمشاركة الشعبية التطوعية، وغير ذلك، في سبيل توفير الميزانيات الكافية للتعليم، فإذا كان واجب الدولة أن تجاهد أكثر وأكثر في سبيل توفير الميزانيات الكافية للتعليم فان الواجب بات يحتم الإسهام السخي من جانب القادريين في أداء فريضة التعليم. ولا بد أن تؤخذ هذه المغاللة الصعبة في الاعتبار في التخطيط للتعليم الثانوي العام المتميز الذي نسعى إلى الوصول إليه.

ثانيا: اتجاهات تطوير التعليم الثانوي كما برزت في اللقاءات التمهيدية للمؤتمر القومي للتعليم الثانوي

أسفرت اللقاءات التمهيدية للمؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي، والتي شاركت فيها القيادات السياسية والتعليمية، والمتخصصون، وفئات عريضة من المجتمع، عن الاتفاق علي عدد من دواعي التطوير وتوجهاته بالنسبة للتعليم الثانوي ينبغي أن تكون مماثلة بالنسبة لما تطرحه الدراسة الحالية من مقترحات. وتشمل دواعي التطوير، كما توصلت إليها اللقاءات، ما يلي:

- (١) أن المرحلة الثانوية ذات أهمية كبيرة لمستقبل المجتمع ككل مما يقتضي التفكير بعمق وروية، في الاستراتيجية التي توضع لتطويرها.

(٢) أن مناهج التعليم الثانوي تحتاج إلى إعادة صياغتها علي نحو يضارع المستوي العالمي، لتوفير قدر مشترك من المعارف والمهارات والاتجاهات لجميع طلاب التعليم الثانوي بما يسمح بإعدادهم إعدادا جيدا لمواجهة تحديات العولمة والمنافسة العالمية.

(٣) ضرورة التغلب علي عنقي الزجاجة بالتعليم المصري والذان يتمثلان في نهاية مرحلة التعليم الأساسي، ونهاية المرحلة الثانوية، مع ضرورة تغيير النظرة المتدنية للتعليم الثانوي الفني، والعمل علي التوسع في التعليم الثانوي سعيا لأن يصبح في غضون عشرين عاما، مثل التعليم الأساسي للجميع.

(٤) ضرورة إحداث نقلة نوعية في التعليم، شاملة الانتقال من التعليم إلى التعلم، وإعلاء مهارات التعلم الذاتي والالتحام بالمجتمع، وتنمية التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة، ومع البشر، ومع المعلومات.

(٥) ضرورة العمل علي تطوير نظام الامتحان وأساليبه بالمرحلة الثانوية، مع إيجاد أساليب تقويم أكثر فاعلية وشمولية، تتيح الكشف الجيد لمدي معارف وقدرات واتجاهات الطلاب.

(٦) ضرورة اعادة النظر في دور المدرسة كمؤسسة تعليمية لا يقتصر دورها علي التعليم فقط، بل ينبغي توفير كافة المستلزمات لمساعدتها في القيام بدورها التربوي الهام من خلال مشاركة كافة الاطراف المعنية بالتعليم والمستفيدة منه في تحقيق ذلك.

(٧) ضرورة ربط المدرسة الثانوية بالمجتمع المحلي من خلال العمل علي تحويلها إلى وحدة منتجة ترتبط بمواقع الإنتاج المحلي، وذلك بهدف تنمية مهارات الطلاب وتدريبهم عمليا علي المشاركة في المشروعات الإنتاجية بمراحلها المختلفة.

وبالنسبة لمتطلبات التطوير، فقد شملت ست نقاط ركزت على التأكد علي خصائص هويتنا، وعلي الاهتمام بعلوم المستقبل وإكساب طلاب التعليم الثانوي مهارات التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة، وعلي ضرورة الاهتمام بدراسة اللغات الأجنبية وخاصة الإنجليزية، وبضرورة إعداد الطلاب للمواطنة الإيجابية، وبجعل التعليم الثانوي حداً أدنى لإعداد المواطن القادر علي التعامل مع معطيات العصر وعلي مواصلة التعليم والتعلم والتدريب مدي الحياة، وضرورة توفير المزيد من الاهتمام بالمهارات الحياتية.

وقد برز اتفاق بين المشاركين في اللقاءات، علي عدد من المبادئ الحاكمة للتطوير شملت ما يلي:

- (١) عدم الانتقاص تحت أي ظرف، من حق كل إنسان من أبناء مصر في الحصول علي تعليم متميز دون مساس بمجانية التعليم.
- (٢) الالتزام بالعمل علي تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بالتوسع في التعليم الثانوي وإطالته، وإتاحة مزيد من الفرص أمام طلاب مرحلة التعليم الأساسي للالتحاق بالتعليم الثانوي العام ومن ثم التعليم الجامعي فيما بعد.
- (٣) أن المرحلة الثانوية مجرد حلقة في مسيرة مستمرة للتعلم مدي الحياة، وأنها تؤهل إما إلى الاستمرار في عملية التعلم مباشرة، أو الالتحاق بسوق العمل والمشاركة في الحياة العامة.
- (٤) ضرورة تغيير النظرة المزدوجة للتعليم الثانوي، والنظرة المتدنية للتعليم الفني، مع العمل علي تحقيق المرونة الانسيابية في الانتقال بين الأنواع المختلفة للتعليم الثانوي.
- (٥) ضرورة تحقيق مزيد من الربط بين التعليم والمجتمع بان يكون التعليم الثانوي اكثر اتصالا بمشاكل الناس، وبحياتهم وبحركة المجتمع.
- (٦) أصبح توفير التعليم للتميز والتميز للجميع ضرورة في مجتمعنا المصري.
- (٧) ضرورة الاهتمام بقضية التدريب سواء تدريب المعلم والمتعلم.
- (٨) أن تطوير التعليم الثانوي مسئولية قومية تقتضي مشاركة المجتمع بأسره وبمختلف مؤسساته^(١٠).

وبرغم أن الكثير مما توصلت إليه اللقاءات بالنسبة لدواعي تطوير التعليم الثانوي، أو بالنسبة لمنطلقات التطوير، والمبادئ الحاكمة له، ليست جديدة تماما علي الساحة التربوية حيث سبق المناداة بها علي نحو أو آخر، في الوثائق التعليمية السابقة، إلا أنها تلقي الضوء علي التوجهات العامة التي تسود الساحة التربوية في الآونة الحالية فيما يتعلق بتطوير التعليم الثانوي، وتحسين صورته وتمهد لعرض مقترحات الدراسة في هذا الشأن، والتي خصص لها القسم التالي من الفصل.

ثالثاً: مقترحات تحقيق التميز للتعليم الثانوي العام في المجالات التي تم استكشافها

تدور المقترحات حول المجالات الخمسة التي تم استكشافها في الفصلين الثاني والثالث، كجوانب تميز مستهدفة للتعليم الثانوي العام وتشمل ما يلي:

- تحقيق التميز في مجال توفير التهيئة الكافية للطلاب للانتقال إلى الدراسة الجامعية.
- تحقيق التميز في مجال التوجيه التربوي للطلاب لاختيار ما يلائم ميولهم وقدراتهم واستعداداتهم.
- تحقيق التميز في مجال تعويد الطلاب الاعتماد علي النفس في الدراسة، وعدم الركون إلى الحفظ والتلقين.
- تحقيق التميز في مجال تشجيع ممارسة الطلاب للأنشطة التربوية المتنوعة.
- تحقيق التميز في مجال اكساب الطلاب مهارة استخدام التكنولوجيا الحديثة، وبالأخص مايتعلق بالكمبيوتر والانترنت.

وتأتي المقترحات، كما سبقت الإشارة، نتاج استجابات أفراد العينة لنوعية من الأسئلة التي شملها استبيان الدراسة بالنسبة لكل مجال: الأول من النوع المقيد حيث طرحت أمام الطلاب مجموعة من المقترحات (المحتملة)، لمعرفة مدى موافقتهم علي كل منها، وقد تم ترتيب المقترحات المطروحة استناداً إلى ما تمثله من دلالة. أما النوع الثاني، فهي أسئلة مفتوحة أعطيت للطلاب من خلالها الفرصة لإبداء يعن لهم من مقترحات يرونها كفيلة بالارتقاء بدور المدرسة الثانوية العامة بالنسبة لكل مجال من المجالات استناداً إلى خبراتهم السابقة كطلاب بهذه المدرسة.

تحقيق التميز في مجال توفير التهيئة الكافية لطلاب التعليم الثانوي العام للانتقال إلى الدراسة الجامعية

- (١) أوضحت نتائج الدراسة الميدانية ضعف الموقع الذي يحتله تمهيد الطلاب للانتقال من المدرسة الثانوية العامة إلى التعليم الجامعي، والتركيز في هذه المدرسة علي التهيئة الأكاديمية لطلابها باعتبارها الشغل الشاغل لإدارة المدرسة، وللمعلمين، بل وللطلاب أنفسهم، وأولياء أمورهم. وتقترح الدراسة لتعديل هذا الوضع أن تفسح اللوائح

والقرارات التي تصدر بشأن التعليم الثانوي العام مكانا مناسباً يسمح بالتهيئة الجيدة للطلاب للدراسة الجامعية وبخاصة من النواحي النفسية والاجتماعية والتربوية باعتباره هدفاً يتعين السعي لتحقيقه. ويمكن أن يتحقق هذا من خلال ما يلي:

أ- أن تزود الإدارة المركزية للتعليم الثانوي بوزارة التربية والتعليم، المدارس الثانوية العامة بكتيبات وافية تعكف علي إعدادها لجنة من المسؤولين وأساتذة كليات التربية، وباحثي المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية تشرح قيمة التهيئة، ومقوماتها، وجوانبها، وتأثيراتها المحتملة علي الطلاب ... وغير ذلك من أمور.

ب- إدخال الجهود التي تبذلها كل مدرسة ثانوية عامة، في مجال تهيئة طلابها للانتقال إلى الدراسة الجامعية، كبنء أساسي تسعى لجان التوجيه والمتابعة إلى استكشافه، والتحقق منه، في الزيارات التي تقوم بها لتلك المدارس.

ج- أن يخصص للجهء المبذول في تهيئة الطلاب بالمدارس الثانوية العامة للانتقال إلى الدراسة الجامعية، جانباً من تقرير الكفاية السنوي بالنسبة لمديري هذه المدارس ونظارها، والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بها.

د- أن يتم توفير الأعداد الكافية من الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين بكل مدرسة ثانوية طبقاً لمعدلات مناسبة للأخصائي / الطالب تتيح الفرصة لهؤلاء الأخصائيين للالتفات إلى مهمة التهيئة النفسية والاجتماعية والتربوية للطلاب علي نحو فعال، وليس كأجراء شكلي.

هـ- الارتقاء بالمستوي الحالي للأخصائيين النفسيين والاجتماعيين بالمدارس الثانوية العامة من خلال برامج للتدريب أثناء الخدمة بالفيديو كونفرانس تركز علي موضوعات التهيئة المناسبة للطلاب. كما يقترح عقد دورات مماثلة لمديري ونظار ووكلاء المدارس الثانوية العامة تتضمن كذلك تعريفهم بكيفية الاستثمار الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية المتاحة بمدارسهم، لهذا الأمر.

(٢) أوضحت إجابات العديد من الطلاب علي أسئلة الاستبيان، إحساساً عاماً من جانبهم بأن ما يدرسونه من مقررات ملئ بالتفصيلات التي لا يجدون لها دلالة كبيرة سواء بالنسبة لدراساتهم علي المستوي الثانوي، أو بعد انتقالهم إلى الدراسة الجامعية. وفي هذا الصدد تقترح الدراسة إعادة النظر في المناهج في ضوء التطوير المرتقب للتعليم الثانوي، لتخفيف التكس بالتفصيلات الذي تنسم به المقررات الحالية والذي يعوق الطلاب والمعلمين من الالتفات بالقدر الكافي للتهيئة في المجالات الأخرى (غير الأكاديمية).

(٣) أفاد كثير من الطلاب الذين شملتهم الدراسة بضعف حماس الكثير من المعلمين والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين بالمدارس الثانوية العامة التي درسوا بها بالنسبة لتهيئة طلابهم لما ينتظرهم في الدراسة الجامعية، وأرجعه البعض لعدم الدراية الكافية من جانب هؤلاء بأبعاد الدور الذي يمكنهم الاطلاع به في هذا الأمر. ومن هنا، نقترح الدراسة ما يلي:

أ- أن تقوم كليات إعداد المعلم للمرحلة الثانوية بمراجعة أنظمة الإعداد القائمة من زاوية الحجم المخصص لأداء الأدوار المختلفة للمعلم في مجال تهيئة طلابه نفسيا واجتماعيا وتربويا، للدراسة الجامعية.

ب- أن تراجع كليات الخدمة الاجتماعية وكليات الآداب بالجامعات وكليات التربية النوعية التي تمد المدارس الثانوية بالأخصائيين النفسيين والاجتماعيين، الأساليب القائمة في إعداد هاتين الفئتين من أجل تدعيم الإعداد في مجال التهيئة.

(٤) تفعيل دور مجالس الآباء والمعلمين بالمدارس الثانوية بالنسبة للتهيئة المنشودة لأبنائهم الطلاب للانتقال إلى الدراسة الجامعية. ويقترح هذا الصدد تحقيق استئثار أفضل لجهود الآباء في كل مدرسة، من نوي التخصصات المناسبة، والقادرين علي العطاء للمشاركة مع الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، والمعلمين بالمدرسة من أجل تهيئة جيدة للطلاب للدراسة الجامعية.

وقد طرحت الدراسة علي أفراد العينة عددا من الأساليب ذات الصلة بتحقيق التهيئة الجيدة للطلاب للانتقال للدراسة الجامعية بغية التعرف علي ما يوافقون عليه منها، كما طلب إليهم إضافة أي أساليب أخرى من واقع خبرتهم السابقة بالمدرسة الثانوية. وقد تم ترتيب الأساليب تنازليا بحسب ما نالته من موافقات كما في الجدول التالي:-

الترتيب	الاسلوب المطروح	عدد التكرارات	% من اجمالي الموافقات علي مستوى العينة الكلية
الأول	أن تدعو المدرسة الثانوية عددا من الخبراء وأساتذة الكليات لألقاء محاضرات على الطلبة حول هذا الموضوع.	٢٣٣	٢١ %
الثاني	أن ترتب المدرسة الثانوية زيارات ميدانية للطلاب إلى بعض الكليات والمعاهد.	٢٠٠	١٨,١ %
الثالث	توزيع كتيبات على طلاب المدرسة الثانوية لتعريفهم بالجوانب المختلفة المتعلقة بالتعليم العالي	١٩٢	١٧,٣ %

الترتيب	الاسلوب المطروح	عدد التكرارات	% من إجمالي الموافقات على مستوى العينة الكلية
الرابع	أن يخصص رواد الفصول بالمدرسة الثانوية بعض الحصص لتناول هذا الأمر مع الطلاب	١٥٩	% ١٤,٤
الخامس	أن تشكل الإدارة التعليمية لجاناً من الخبراء والمسؤولين للمرور على كافة مدارس الإدارة لهذا الأمر	١٢٧	% ١١,٥
السادس	أن يتولى أعضاء مجلس الآباء والمعلمين هذه المهمة على مستوى المدرسة الثانوية	١٠٥	% ٩,٥
السابع	أن تكون متطلبات النجاح في التعليم العالي محورا لبعض اللقاءات أثناء طابور الصباح.	٩١	% ٨,٢
	إجمالي الموافقات على مستوى العينة الكلية	١١٠٧	% ١٠٠

وتشير الاستجابات التي أبدتها أفراد العينة إلى الآتي:

(١) التقدير الكبير الذي يكنه أفراد العينة للاستماع لرؤية المتخصصين من الخبراء وأساتذة الجامعات من خلال محاضرات يلقونها لتهيئتهم للدراسة الجامعية. وقد نال هذا الأسلوب الترتيب الأول بنسبة (٢١ %) من إجمالي الموافقات. ويتضح الأمر بالأكثر بمقارنته بما ناله الرأي القائل بطرح موضوع التمهيد في طابور الصباح، والذي نال أقل الموافقات والترتيب الأخير بينها بنسبة (٢,٨ %) من إجمالي الموافقات. ويمكن أن يرجع هذا التقدير المتدني إلى مساس حاجة الطلاب إلى الاستماع إلى متخصصين في المجال أكثر منه الاستماع إلى بعض زملائهم الطلاب وسط مناخ لا يتيح فرصة كافية للحوار والمناقشة.

(٢) تحمل الموافقة الكبيرة التي أبدتها أفراد العينة لترتيب زيارات ميدانية للطلاب إلى بعض الكليات والمعاهد (الترتيب الثاني) إحياء بالقيمة الكبيرة للمشاهدة العملية أكثر منه الأحاديث النظرية بالنسبة للطلاب، ولا مانع من أن تبدأ المدارس بترتيب تلك الزيارات للكليات التي تقع في نطاقها الجغرافي علي أن تتاح، بالدرجة الأولى، للطلاب الذين يظهرون تميزاً في دراستهم، وانضباطاً في تعاملاتهم داخل المدرسة، وتشجيعاً لهم، وحثاً للباقيين علي الاقتداء بهم. ويقترح أن يتم التخطيط الجيد لهذه الزيارات مسبقاً ضماناً لأن تأتي بالفائدة المرجوة منها.

أبرزت النتائج التأكيد على ما سبقت الإشارة إليه بأن تضطلع مجالس الآباء والمعلمين بدور أوسع من مجرد شحذ الهمم لاستكمال المرافق بالمدرسة، أو الارتقاء بالتجهيزات. وبرغم ما ناله هذا الأسلوب من تقدير منخفض قد يرجع إلى الصورة غير المشرقة التي خبرها أفراد العينة أثناء دراستهم الثانوية، إلا أن المدارس الثانوية، مهما صغرت، فلن تعدم أن تجد من بين أولياء أمور الطلاب من يصلح تاماً للإسهام في هذه المهمة التي يمكن أن تجنب الطلاب الكثير من الصعوبات في مستقبل دراستهم الجامعية.

وقد أضاف أفراد العينة من خلال الشق المفتوح من السؤال، عدداً من الأساليب للارتقاء بعملية تمهيد الطلاب بالمدرسة الثانوية للدراسة الجامعية، كان من أبرزها ما يلي:

- تخصيص حصة في الجدول المدرسي أسبوعياً وعلى مدي السنوات الثلاث لأغراض تهيئة الطلاب للدراسة الجامعية والهدف من هذا التخصيص، إضفاء صفة الاستمرارية، وحتى يحضرها الطلاب وهم مهينون للحوار والمناقشة، على ألا تكون الحصة في نهاية اليوم المدرسي كي لا يعتبرها الطلاب فرصة مواتية للانصراف المبكر.
- إدخال التهيئة للدراسة الجامعية كهدف من الأهداف التي تسعى جماعات النشاط الثقافي أو الاجتماعي بالمدرسة إلى تحقيقها، ويتم في ضوءه تقييم جهود تلك الجامعات.
- الأخذ بعدد من الأساليب غير التقليدية للتهيئة، منها، إجراء مسابقات بين الطلاب على مستوى الفصول أو الصفوف، لعمل دراسة قصيرة ومبسطة حول موضوع التهيئة للدراسة الجامعية، مع منح مكافآت للدراسات المتميزة التي تقدم، وعمل ترتيب أن يلقيها الطالب أمام زملائه والذين تتاح لهم مناقشته فيما ورد بها.
- تطوير الدور الذي يقوم به معلمو المرحلة الثانوية والأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون كي يكون أكثر فاعلية في تهيئة الطلاب لمرحلة الدراسة الجامعية. واقترح في هذا الصدد توفير بعض الحوافز المشجعة لهم على حسن أداء هذه المهمة.
- استكمال التجهيزات الضرورية بالمدارس الثانوية من معامل وأجهزة، وبخاصة معامل الكيمياء، والأحياء، والكمبيوتر، وتحديثها، والارتقاء بنوعيتها لكي يتم تخفيف صدمة الانتقال إلى المرحلة الدراسية الجامعية.

- (٤) تغيير الأسلوب الحالي لتعامل إدارة المدرسة الثانوية مع الطلاب بحيث يتيح إعطاء الطلاب المزيد من الفرص لإبداء آرائهم بحرية، ونبذ أسلوب التعامل بالقهر، أو استبقاء الطلاب بمدارسهم بشكل قسري من خلال تعلية أسوار المدارس والتشدد في خروج الطلاب من الفصول مما يحول المدرسة إلى سجن كبير يتفنن الطلاب في أساليب الهروب منه. وتقتصر الدراسة استبدال هذا الأسلوب بأسلوب آخر قائم على جعل بقاء الطلاب، وانتظامهم بالمدرسة نابعا منهم وليس مفروضا عليهم مما يتطلب جعل المدرسة مكانا أكثر تشويقا ونفعا لهم، وحفظا لكرامتهم، وصقلا لشخصياتهم.
- (٥) ترتيب المدرسة الثانوية لندوات علي مدي العام الدراسي، وفي العطلة الصيفية وفي إجازة نصف العام، لكي يتعرف طلابها عن طريق شباب آخرين يماثلونهم في العمر، علي الجوانب المختلفة للدراسة الجامعية. وفي هذا الصدد، اقترح عدد آخر من أفراد العينة استحداث آلية لتبادل الزيارات بين طلاب المدارس الثانوية وطلاب الجامعات وكذلك المسؤولين في كلا المؤسسات.
- (٦) تطوير دور وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لكي تضطلع بدور أكثر فاعلية في تهيئة طلاب المدارس الثانوية للدراسة، وبخاصة التلفزيون باعتباره أكثر هذه الأجهزة جذبا للشباب. وفي هذا الصدد، اقترح بعض أفراد العينة تقديم برنامج تلفزيوني علي مدي شهور الصيف لهذا الغرض، علي نسق برنامج "حوار مع الكبار" مع التفكير في جعل تقديم هذا البرنامج من داخل إحدى الكليات مما يتيح تسجيلًا بالصوت والصورة لما يجري، كما يمكن أن يتم ذلك من خلال إنتاج بعض الأفلام التسجيلية القصيرة عن يوم في حياة طلاب إحدى الكليات.
- (٧) تطوير أساليب التدريس المتبعة حاليا، والقائمة علي الهيمنة شبه الكاملة للمعلم علي العملية التعليمية، والتحول إلى أسلوب آخر يتيح للطلاب فرصة للمناقشة الحوار في إطار من الاحترام المتبادل. ويشير هذا الاقتراح إلى ضرورة الاهتمام بهذا الأمر بالنسبة لمعلمي المستقبل الذين يتم إعدادهم بكليات التربية وإعداد المعلمين.
- (٨) لترسيخ اعتياد الطلاب منذ المرحلة الثانوية، وتهيئتهم للأسلوب الجامعي في استيعاب المقرر، يقترح تخصيص بعض أجزاء من المقررات في كل مادة دراسية لكي يتولى الطلاب بالمدرسة الثانوية استيعابها معتمدين علي أنفسهم، مع العمل في نفس الوقت، علي إتاحة الفرص لهم لاستيضاح الجوانب الغامضة من أستاذتهم، وتذليل الصعوبات التي قد تنشأ أمامهم. ويمكن أن يكون لهذا الجهد تقديرا بالنسبة لدرجات أعمال السنة التي تعطي للطلاب. ويمكن تشجيع المدارس علي عمل ترتيب يتيح لبعض الطلاب المتفوقين المشاركة في هذا الأمر للاستفادة منهم، كما في نظم العرفاء من جهة، وحفزًا لهم على التفوق من الجهة الأخرى.

تحقيق التميز في مجال التوجيه التربوي لاختيار الطلاب ما يلائم ميولهم وقدراتهم واستعداداتهم

أفادت إجابات الغالبية من الطلاب الذين شملتهم الدراسة بعدم رضائهم عن الأسلوب الذي كانت المدرسة الثانوية تتبعه في توجيههم تربوياً لاختيار ما يتلائم وقدراتهم واستعداداتهم. وكما سبقت الإشارة في الفصل الثاني، فقد نفى عدد كبير من الطلاب أن يكون هناك من الأساس توجيه تربوي من أي نوع. وقد أوضحت هذه الإجابات أن التميز في مجال التوجيه التربوي لطلاب المدرسة الثانوية العامة رهين بإيجاد آلية واضحة وكفئة في توجيه الطلاب إلى ما يصلحون له. وقد شملت الاقتراحات التي أبداهها الطلاب ما يلي:-

(١) أن يتم التوجيه التربوي للطلاب بالمدرسة الثانوية وفق خطة يتم إعلامهم بها في مطلع كل عام دراسي.

وفي هذا الصدد يقترح ما يلي:-

أ- تخصيص بعض الحصص في الجدول المدرسي وفي أوقات محددة ليس بينها الحصة الأخيرة في اليوم الدراسي، لتعريف الطلاب بأسس الاختيار السليم.

ب- تنظيم وقت الأخصائيين المسؤولين عن التوجيه التربوي للطلاب، لتحديد وقت لكل طالب (أو علي الأقل لكل مجموعة صغيرة من الطلاب) للالتقاء مع الأخصائيين، والمناقشة معهم، بحيث تغطي الخطة الموضوعات كافة الطلاب على مدى فترة معقولة من العام الدراسي.

ج- أن يمثل التوجيه التربوي جرة مستمرة طوال العام يحدد لها مرة واحدة أسبوعياً خلال طابور الصباح، يمكن أن يشارك فيها إدارة المدرسة، والمعلمين والأخصائيين والطلاب أنفسهم.

د- أن تكون للمدرسة الثانوية خطتها لتحقيق المتابعة الجادة لكل من الأخصائيين والمعلمين المكلفين بالتوجيه التربوي للطلاب، على مدار العام الدراسي بأكمله، وبحيث لا تعوقهم المهام الإدارية التي يكلفون بها عن الاضطلاع بدورهم في هذا الشأن.

هـ- التنسيق بين المدرسة وأسر الطلاب بالنسبة لموضوع التوجيه التربوي للأبناء مع تفعيل الأكثر لجهود مجالس الآباء والمعلمين في هذا الصدد.

(٢) تحسين الدور الذي يضطلع به المعلمون بالمدرسة الثانوية في التوجيه التربوي لطلابهم وذلك من خلال ما يأتي:-

- أ- زيادة وعي المعلمين بقيمة التوجيه التربوي، وبآثاره العميقة على حاضر الطلاب ومستقبلهم التعليمي على أن يعتبر المعلمون هذا التوجيه جزءاً أساسياً من مهنتهم السامية.
- ب- إعطاء التوجيه التربوي نظرياً وعملياً ثقلاً أكبر في برامج الإعداد الأساسي لمهنة التدريس، والتدريب عليه في فترات التربية العملية.
- ج- عمل دورات تدريبية للمعلمين أثناء الخدمة حول أسس وأساليب التوجيه التربوي للطلاب في المرحلة الثانوية.
- د- التشجيع على خلق المناخ المدرسي القائم على المناقشة والاستماع للرأي الآخر.
- هـ- الاستمرار في سياسة الارتفاع بالمستوي المادي والاجتماعي للمعلمين، مع محاربة الدروس الخصوصية التي تستنزف جهد المعلم، وتعوقة عن أداء رسالته في كافة المجالات على النحو المرجو.

(٣) تفعيل دور وزارة التربية والتعليم بالنظر إلى التوجيه التربوي للطلاب على نحو أفضل من خلال:

- أ- التدقيق في اختيار مديري ونظار المدارس الثانوية.
- ب- إدخال جهود المدرسة الثانوية في التوجيه التربوي لطلابها كبند أساسي في زيارات المتابعة والتوجيه الفني، وفي تقييم أداء نظار المدارس والمديرين، كما سبقت الإشارة.
- ج- وضع خطة لتوفير الأجهزة والإمكانات الكفيلة بقيام التوجيه التربوي بالمدارس الثانوية العامة، على أسس علمية سليمة.
- د- أن تستعين الوزارة بخبراء من أساتذة التربية والاجتماع وعلم النفس، في تطوير ومتابعة التوجيه التربوي بالمدارس الثانوية من خلال خطة توضع لهذا الغرض.

هـ- زيادة الاهتمام بجدية الأنشطة الثقافية والعلمية والاجتماعية بالمدارس الثانوية والتي تتبلور من خلالها اهتمامات الطلاب وميولهم، وإجراء مسابقة سنوية للمدارس الثانوية لاختيار أفضل المدارس في مجال التوجيه التربوي للطلاب على مستوى المديريات والإدارات التعليمية.

و- النظر في إضافة مقرر دراسي لطلاب المدرسة الثانوية حول أسس الاختيار الجيد للمجالات المتاحة، والآثار التي تترتب عليه.

ز- العمل على تطوير نظام المدرسة الثانوية على نحو يحقق تقارباً مع نظام الكليات. ويمكن النظر في تشكيل لجان من مسئولي وزارة التربية والتعليم وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات لتحقيق هذا الهدف.

ثالثاً: تحقيق التميز في مجال تعويد طلاب المدرسة الثانوية العامة الاعتماد على النفس في الدراسة وعدم الركون إلى الحفظ والتلقين

تضمنت استجابات الطلاب من أفراد العينة عدداً من المقترحات في هذا الشأن أمكن تصنيفها كما يلي:-

(١) فيما يتعلق بالمناهج الدراسية:-

أ- تطوير المناهج الدراسية الحالية بالمدرسة الثانوية مع تغيير الفلسفة التي يستند إليها بناء تلك المناهج بحيث تعلي من قيمة الاستدلال والتحليل والنقد واستقلالية الرأي، إلى جانب تذكر المعلومات وسردها.

ب- أن يخصص باب أو أكثر في كل مقرر دراسي يتم تصميمه خصيصاً لتنمية القدرة على الاستدلال والتحليل، وينص على أن يقوم الطلاب بدراسته بالاعتماد على أنفسهم، مع إمكان أن يقدم المعلمون بعض المشورة والنصح في حدود يتفق عليها، مع مراعاة أن تدخل هذه الأبواب في أسئلة الامتحانات.

ج- التخفيف من هالة التقديس الحالية حول الكتاب المدرسي باعتباره المصدر الأساسي للحصول على المعلومة بالقدر الذي يشجع الطلاب على الاطلاع الخارجي.

د- التخفيف من الحشو والتفصيلات غير المطلوبة في المقررات الدراسية بحيث لا تستنفذ جهود المعلمين من جهة، وتتيح فرصاً أفضل لتفاعل الطلاب ومناقشتهم مع معلمهم من الجهة الأخرى.

(٢) فيما يتعلق بنظام المدرسة الثانوية:-

- أ- تعديل النظام الحالي للمدرسة الثانوية حيث تسند للطلاب مهام متزايدة ليقوموا بها بأنفسهم أوسع من مجرد حفظ النظام، والمحافظة على النظافة، لتشتمل على أدوار مستحدثة يقومون بها في تفسير بعض النقاط الغامضة (بعض طلاب الصف الثالث المتفوقين مع زملائهم بالصف الأول مثلاً)، وعمل تحليل لبعض الدروس المقررة، والإجابة على استفسارات أقرانهم بالنسبة للتغلب على بعض صعوبات المنهج، وعرض خبراتهم في التفوق أمام أقرانهم، والدروس المستفادة من مسيرتهم إلى التفوق التحصيلي.
- ب- نبذ أسلوب القهر والتسلط في التعامل مع طلاب المدرسة الثانوية، وجعل هذا الأمر محورا لندوات، ومناقشات، ودورات تدريب، تحضرها إدارات المدارس الثانوية العامة.
- ج- إتاحة فرص كافية خلال اليوم المدرسي للتفاعل البناء بين الطلاب وأساتذتهم وبخاصة رواد الفصول، مع تشجيع إقامة ندوات للحوار مع الطلاب ومناقشتهم، ويمكن البدء بالمدارس الثانوية العامة التي تطبق نظام اليوم الكامل، والتي لا تعاني نقصاً في أعداد المعلمين والمشرفين.
- د- تفعيل دور مجالس الأباء والمعلمين في توعية الأباء والطلاب بالنسبة لتشجيع الاعتماد على الذات بكافة صوره.
- هـ- إحياء نظام التسجيل من خلال البطاقة التي تصاحب كل طالب بالمدرسة الثانوية العامة، على أن يفرد جزء من البطاقة لتسجل به جهوده في الاعتماد على الذات، على أن يتم الاسترشاد بهذه البطاقات في لجان الاختبارات الشخصية التي تجريها بعض الكليات لقبول الطلاب.
- و- الاهتمام بتزويد مكتبات المدارس الثانوية بالقواميس والمراجع والمجلات والكتب العلمية المبسطة، مع تخصيص حصص في الجدول الأسبوعي يقضيه الطلاب في البحث والإطلاع مع المتابعة الجادة من جانب معلمهم، ومن لجان المتابعة الميدانية لتنفيذ هذا الأمر.

ز- تشجيع روح الاعتماد على الذات وإقامة المزيد من المسابقات بين طلاب صفوف المدرسة الثانوية في البحث والإطلاع، والتوصل إلى الجديد، مع منح مكافآت للمتميزين، والتفكير في إضافة نسبة من الدرجات لهذا الأمر.

ح- تدعيم الاتجاه الحالي لوزارة التربية والتعليم لتسهيل حصول طلاب المدرسة الثانوية على أجهزة كمبيوتر مدعمة وبأسعار رمزية، وتسديد ثمنها على أقساط مريحة.

ط- تشجيع إقامة المعسكرات والرحلات خلال العام الدراسي لتعويد الطلاب الاعتماد على أنفسهم، دون أن تقتصر على الهدف الترفيهي وحده.

(٣) فيما يتعلق بنظام الامتحانات

أ- تطوير أنظمة الامتحانات القائمة بالمدرسة الثانوية وإيجاد أساليب غير تقليدية لتقييم أداء الطلاب، والمفاضلة بينهم.

ب- الوقوف بشدة وحسم في مواجهة كافة الضغوط الاجتماعية التي تتم من خارج المؤسسة التعليمية لتوجيه الامتحانات، والتدخل المباشر أو غير المباشر في شئونها، مما يقتضي مخاطبة أجهزة الإعلام وبخاصة الصحافة لترشيد دورها في هذا الشأن.

ج- تدعيم الجهود التي يضطلع بها مركز التقويم والامتحانات وصولاً إلى التطوير المنشود لنظم الامتحانات، وتمشيها مع نتائج البحوث العلمية في هذا الشأن وبحيث تكشف الامتحانات عن قدرة الطالب على التحليل والنقد والاعتماد على الذات.

د- تطوير نظام تقدير درجات أعمال السنة بحيث يخصص جانب من الدرجات لمناقشات الطالب بالفصل الدراسي، وإطلاعه واعتماده على نفسه. والنظر في جعل سعة الإطلاع الخارجي وتعمقه أحد أسس تمييز الطلاب المتفوقين بامتحان الشهادة الثانوية العامة، وتسجيلها في بطاقة الطالب، وفق ضوابط يتم وضعها لهذا الغرض.

- أ- النزول بالعبء الأسبوعي من الحصص لمعلمي المدرسة الثانوية إلى الحد المقبول، الذي يسمح ب إتاحة مزيد من الفرص لتفاعلهم مع الطلاب، ومناقشتهم، والإنصات إلى وجهات نظرهم.
- ب- اعتماد أسلوب إعداد الطلاب للدرس قبل الحصة، وتعميمه في كافة المواد الدراسية بالمدرسة الثانوية العامة، مع عدم المبالغة فيما يطلب من الطلاب أدائه بعد انتهاء اليوم الدراسي.
- ج- سرعة تحقيق التدريب التربوي لكافة المعلمين غير التربويين بالتعليم الثانوي.
- د- تطوير طرق التدريس الحالية من خلال برامج تقدم بالفيديو كونفرانس للمعلمين وتركز على عدد من الجوانب مثل:
 - كيفية تشجيع الطلاب بالمدرسة الثانوية العامة على الملاحظة والاستنتاج والفهم والتطبيق بأنفسهم بأقل قدر من المساعدة الخارجية، مع تكثيف اللجوء إلى ورش العمل والحوارات والتفاعل، بديلاً عن أسلوب المحاضرات التقليدية.
 - = كيفية حفاظ المعلمين على الاحترام والود المتبادلين في تعاملهم مع الطلاب.
 - كيفية زيادة درجة التفاعل من جانب الطالب في الفصل الدراسي بحيث لا يقتصر دوره على مجرد التلقي.
 - كيفية طرح مشكلات وقضايا في ثنايا الشرح يطلب فيها من الطلاب إبداء الرأي بشأنها وتوجيه الحوارات بشكل ذكي.
 - كيفية إعطاء بعض الفرص للطلاب المتفوقين تحصيلياً في شرح بعض النقاط لزملائهم أثناء الحصة وبعدها.

تحقيق التميز في مجال تشجيع طلاب المدرسة الثانوية العامة على ممارسة الأنشطة التربوية المتنوعة

تضمنت استجابات الطلاب من أفراد العينة عددا من المقترحات في هذا الشأن كما يلي:

- (١) أن يفرد في الجدول الأسبوعي بالصفوف الثلاثة بالمدرسة الثانوية العامة حصة واحدة أسبوعيا تخصص لممارسة الأنشطة، على أن يتم التنبيه بأنها حصص أساسية لا يجوز تحويلها إلى حصص لتدريس بعض المواد الدراسية، وذلك حتى لا يهتز إحساس طلاب المدرسة الثانوية بأهميتها.
- (٢) تدريب الكوادر الحالية التي تتصدى لقيادة الأنشطة التربوية بالمدارس الثانوية من معلمين ومشرفين وأخصائيين.
- (٣) أن تعكف الإدارة المركزية للتعليم الثانوي بالوزارة والمديريات التعليمية على إعداد خريطة سنويا قبيل بدء العام الدراسي يتضح منها مدى توافر الكوادر المتخصصة بالنسبة لأنواع الأنشطة التي تعاني عجزا في المتخصصين، والأساليب التي تتبع لسد العجز، على أن تتم متابعة هذه الأنشطة على مدى العام الدراسي بأكمله من جانب لجان التقويم والمتابعة المختلفة.
- (٤) تطوير الأنشطة المتاحة بالمدرسة وأسلوب ممارستها، ومدى جدتها لتصبح أكثر تشويقا وفائدة، وأن تتابع إدارة المدرسة هذا الأمر طوال العام الدراسي.
- (٥) تخصيص جزء من الدرجات لمدى ممارسة الطالب للأنشطة على مدى العام الدراسي، وإضافتها إلى المجموع الكلي لدرجاته، مع وضع نظام للاسترشاد بها عند الترشيح للقبول ببعض الكليات التي تتطلب ممارسة المتقدمين لنوع أو آخر من هذه الأنشطة.
- (٦) توفير الإمكانيات الكفيلة بالممارسة الجدية للأنشطة من أجهزه وساحات وملاعب... الخ، ويمكن لكل إدارة تعليمية أن تعمل خطة سنوية تضمن تبادل الإمكانيات المادية والبشرية بين المدارس الثانوية التي تدخل في نطاقها تحقيقا للاستثمار الأمثل للإمكانيات المتاحة.
- (٧) عمل مسابقات على مستوى الفصول والصفوف بالمدرسة الثانوية لزيادة حماس الطلاب للمشاركة في مختلف الأنشطة، مع العمل على الارتقاء بقدرات الطلاب في ألوان النشاط المختلفة بمشورة الخبراء والمتخصصين في المجالات المختلفة.

- (٨) زيادة الدور المسند إلى الطلاب في الإشراف على الأنشطة المختلفة تحت رقابة المعلمين ومشرفي الأنشطة ورواد الفصول.
- (٩) تنويع الأنشطة المتاحة بالمدرسة الثانوية بحيث تغطي معظم اهتمامات الطلاب مع التفكير في نظام التعاون بين المدارس الثانوية في هذا الأمر كما سبقت الإشارة.
- (١٠) استخدام بعض الاختبارات والمقاييس لاستكشاف مدى تمتع الطلاب بالمهارات في الأنشطة المختلفة. ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بالمتوافر بكليات التربية الرياضية والكليات العسكرية وغيرها.
- (١١) زيادة وعي الطلاب (وأولياء الأمور) بقيمة ممارسة الأنشطة من خلال ندوات تعقدها المدرسة لهذا الغرض، وتستضيف فيها بعض الخبراء والمتخصصين، وحبذا لو كانوا من بين أولياء الأمور.
- (١٢) إعطاء الطلاب الحرية الكافية في اختيار ما يروق لهم من ألوان النشاط دون أن يفرض عليهم ممارسة نشاط بعينه.
- (١٣) عمل التدريبات التي تكفل الممارسة الجادة للأنشطة المختلفة بالمدارس الثانوية العامة خلال العطلة الصيفية، وفي عطلة نصف العام، مع تحفيز القائمين على رعاية هذه الأنشطة حتى تأخذ الممارسة طابعا جديا وليس شكليا.
- (١٤) التنسيق بين الإدارات التعليمية ومديريات الشباب والرياضة لإمكان إفادة طلاب المدارس الثانوية مما يتاح من إمكانات خلال العام الدراسي وأثناء العطلات، مع تذليل العوائق البيروقراطية في هذا الصدد.

تحقيق التميز في مجال استخدام طلاب المدرسة الثانوية العامة للتكنولوجيا الحديثة وبالأخص ما يتعلق بالكمبيوتر والانترنت

وضح من الدراسة الميدانية المعاناة التي عبر عنها أفراد العينة وبخاصة طلاب كليتي الهندسة والعلوم بالنسبة لضعف ما يتمتعون به من مهارات في استخدام الكمبيوتر في دراستهم الجامعية والتي لم يكتسبوها من خلال المدرسة الثانوية التي درسوا بها. وقد طرحت الدراسة عددا من الأساليب لزيادة فعالية دور المدرسة الثانوية العامة في هذا الأمر لمعرفة ما يوافق عليه أفراد العينة بالنسبة لكل منها وقد تم ترتيب الأساليب تنازليا بحسب ما نالته من موافقات كما في الجدول التالي:

الترتيب	الاسلوب المطروح	عدد التكرارات	% من اجمالي الموافقات على مستوى العينة الكلية
الأول	تزويد معامل الكمبيوتر بالمدارس الثانوية بالأعداد الكافية من الأجهزة والتجهيزات	٢٧٩	% ٩,٦
الثاني	تزويد معامل الكمبيوتر بالمدارس الثانوية بأجهزة متطورة	٢٤٢	% ٨,٣
الثالث	التدقيق في اختيار معلمي الكمبيوتر بالمدارس الثانوية	٢٢٣	% ٧,٧
الرابع	أن تتيح المدارس الثانوية لطلابها التدريب على الكمبيوتر خلال الأجازة الصيفية والعطلات	٢٢٢	% ٧,٦
الخامس	زيادة الحصص المخصصة لدراسة الكمبيوتر في الخطة الدراسية بالمدرسة الثانوية	٢١٤	% ٧,٤
السادس	عقد دورات تدريبية لمعلمي الكمبيوتر بالمدارس الثانوية لزيادة كفاءتهم	٢١٠	% ٧,٢
السابع	أن تجعل وزارة التربية والتعليم مادة الكمبيوتر مادة نجاح ورسوب حتى يهتم بها الطلاب.	٢٠١	% ٦,٩
الثامن	عمل صيانة مستمرة لأجهزة الكمبيوتر بالمدارس الثانوية لمنع تكرار أعطالها.	١٩٣	% ٦,٦
التاسع	أن تجري المدرسة الثانوية مسابقات بين الطلاب لمكافحة المتميزين في مهارة استخدام الكمبيوتر	١٩١	% ٦,٦
التاسع	أن يقوم الخبراء بتصميم برامج باستخدام الكمبيوتر في شرح المواد الدراسية المختلفة.	١٩١	% ٦,٦
الحادي عشر	أن توزع المدرسة الثانوية على طلابها كتيبات تشرح أهمية إتقان مهارة الكمبيوتر.	١٨٧	% ٦,٤
الحادي عشر	أن تجري اختبارات نظرية وعملية في الكمبيوتر لطلاب المدرسة الثانوية	١٨٧	% ٦,٤
الثالث عشر	أن يعقد لطلاب المدرسة الثانوية ندوات ولقاءات مع خبراء تتناول الصعوبات التي يواجهونها في دراسة الكمبيوتر.	١٨٤	% ٦,٤
الثالث عشر	أن يقوم الخبراء بتصميم برامج كافية ومتطورة للكمبيوتر كمادة دراسية	١٨٤	% ٦,٣
	إجمالي الموافقات على مستوى العينة الكلية	٢٩٠٨	% ١٠٠%

وباستعراض نسب الموافقات على الأساليب المختلفة، يتضح أن أعلى النسب (الترتيب الأول والثاني) كانا من نصيب زيادة الاهتمام بمعامل الكمبيوتر بالمدارس الثانوية من ناحيتي الكم والكيف. وقد تلاها في الترتيب التدقيق في اختيار معلمي الكمبيوتر في المدارس الثانوية. أما الترتيبين الرابع والخامس فيشيران إلى شعور أفراد العينة بالحاجة إلى

تخصيص المزيد من الوقت لهم للتدريب على الكمبيوتر سواء خلال العطلات والأجازات الصيفية، أو بزيادة الحصص المخصصة لدراسة الكمبيوتر في الخطة الدراسية خلال العام الدراسي.

ومع الإقرار بأن الأساليب العديدة التي طرحت من خلال الشق المقيد من السؤال قد غطت عددا كبيرا من الجوانب التي كانت تخطر في ذهن العديد من أفراد العينة، إلا أن الشق المفتوح من السؤال، والذي طلب من خلاله إلى أفراد العينة إضافة أي أساليب أخرى يرونها كفيلة بزيادة فاعلية دور المدرسة الثانوية في إكساب طلابها مهارة استخدام الكمبيوتر والانترنت، قد أسفر عن المزيد من الأساليب، وقد شملت المقترحات التي طرحها أفراد العينة ما يلي:-

- (١) عدم إغلاق معامل الكمبيوتر بانتهاء اليوم الدراسي و إتاحة استخدامها حتى المساء بإشراف بعض الأساتذة، ووفق ترتيب تضعه إدارة المدرسة يضمن تذليل العقبات الإدارية، ويحفز المعلمين والمشرفين على أداء المطلوب بشكل جدي.
- (٢) توفير نسخ كافية من الكتب المبسطة حول استخدامات الكمبيوتر، وتشغيله، بمكتبة المدرسة، مع السماح بالاستعارة الخارجية لمن يرغب من الطلاب.
- (٣) أن تضع إدارة المدرسة الثانوية ترتيبات لتقليل كثافات الطلاب في حصص الكمبيوتر إلى القدر الذي يسمح بالاستفادة النظرية والتطبيق العملي.
- (٤) ترتيب مجموعات دراسية خلال العطلة الصيفية على شكل دورات تدريبية على الكمبيوتر لقاء اشتراك رمزي لمن يرغب من الطلاب.
- (٥) أن يسبق دراسة الطلاب للكمبيوتر بالمرحلة الثانوية دروسا تمهيدية نظرية وعملية يألّفون فيها استخدام الكمبيوتر منذ مرحلة التعليم الأساسي بالمستوى الذي يصلح للبناء عليه دون تعثر.
- (٦) توفير أجهزة الكمبيوتر لطلاب المدرسة الثانوية، كما سبقت الإشارة، بأسعار رمزية وتقسيتها لمن لا يستطيع السداد الفوري، وهو اتجاه يلقي التشجيع من وزارة التربية والتعليم.
- (٧) أن تخصص كل مدرسة ثانوية مسابقة سنوية تمنح من خلالها مكافأة مجزية للطلاب المتميزين في مجال استخدام الكمبيوتر. كما يمكن أن تعقد مسابقات على مستوى كل إدارة أو مديرية تعليمية لكافة المدارس الثانوية الداخلة في نطاقها.

- (٨) إتاحة استخدام الكمبيوتر لطلاب المدرسة في غير الحصص المخصصة للراغبين من الطلاب، ويمكن تقييد هذه الميزة بتقارير مشجعة عن سلوكيات الطالب، وممارسته للأنشطة التربوية بالمدرسة.
- (٩) تطوير المقررات الحالية لدراسة الكمبيوتر بالمدرسة الثانوية العامة لكي تكون أكثر تشويقاً للطلاب من جهة، وأكثر جدوى بالنسبة لدراساتهم الجامعية في المستقبل.
- (١٠) أن يتحقق تكافؤ الفرص أمام جميع الطلاب بالمدرسة الثانوية في الاستفادة من أجهزة الكمبيوتر بالمدرسة حتى لا تستحوذ فئات معينة من الطلاب على خدمات الكمبيوتر، كما ورد في إجابات العديد من أفراد العينة.
- (١١) حث معلمي الكمبيوتر بالمدارس الثانوية على توجيه الشق الأكبر من الحصص للناحية العملية، مع تهدئة مخاوفهم بالنسبة لأعطال الأجهزة من خلال تخصيص فريق لمعالجة الأعطال بالكمبيوتر على مستوى الإدارة أو المديرية التعليمية ضماناً لسرعة الإصلاح.

هوامش الفصل الرابع

- (١) إبراهيم محمد إبراهيم، وعبد الراضي إبراهيم، "المدرسة الشاملة كمدخل لتطوير التعليم الثانوي في مصر"، مرجع سابق.
أيضاً:
- رسمي عبد الملك، "المدرسة الثانوية الشاملة في مصر - دراسة ميدانية" دراسة مقدمة إلى ندوة تطوير التعليم الثانوي في ضوء تجارب المدرسة الثانوية الشاملة، مرجع سابق.
- حسن محمد حسان، "التكامل بين الجوانب النظرية والتطبيقية للمدرسة الشاملة، ومدى ملائمتها للتعليم الثانوي في مصر"، مرجع سابق.
- (٢) ثمرات الحوار في اللقاءات التمهيدية للمؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي..... مرجع سابق، ص ١٢. وتنص الوثيقة على "أن التطوير مسؤولية قومية تقتضي مشاركة الجميع، فتطوير التعليم الثانوي مسؤولية المجتمع بأسره وبمختلف مؤسساته..."
- (3) Saeed Gamil Soliman, Planning Educational Reform in Egypt: Some Proposals for workability, op cit.
- (٤) تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى... (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ٢٣
- (٥) محمد محمد سكران، مرجع سابق، ص ١٨١ - ١٨٢
- (٦) فايز مراد مينا، "بعض الملاحظات على البحث التربوي وتطوير التعليم" كلمة أمام المؤتمر العلمي الثاني للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٤/١٧ - ٤/١٩/٢٠٠١).
- (٧) نحو استراتيجية مستقبلية للتعليم في مصر، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، مرجع سابق، ص ١٧.
- (٨) المرجع السابق، نفس الصفحة
- (٩) تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى، ١٩٩٢، مرجع سابق، ص ٢٣
- (١٠) المرجع السابق، ص ٢٦
- (١١) نحو استراتيجية مستقبلية للتعليم في مصر، مرجع سابق، ص ٣٦ - ٣٧
- (١٢) ثمرات الحوار في اللقاءات التمهيدية للمؤتمر القومي للتعليم الثانوي، مرجع سابق، ص ٦ - ١٢
- (١٣) يرجى الرجوع إلى الجداول التفريغية لاستجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبيان في الملحق (ج) في نهاية الدراسة

ملاحق الدراسة

- الملحق (أ) الصورة النهائية للاستبيان الذي طبق على عينة الدراسة
- الملحق (ب) خطوات إجراء الدراسة وملامح العينة التي تم التطبيق عليها
- الملحق (ج) الجداول التفريغية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان

ملحق (أ)

الصورة النهائية للاستبيان الذي طبق على عينة الدراسة

جمهورية مصر العربية
المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

الاستبيان الموجه لطلاب الكليات الجامعية

عزيزي الطالب

في إطار الاستعداد لعقد المؤتمر القومي للتعليم الثانوي يقوم المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بإجراء دراسة ميدانية حول:

"تحقيق التميز للتعليم الثانوي العام استرشادا بالصعوبات التي تواجه خريجه في دراستهم الجامعية"

بإشراف الدكتور/ سعيد جميل سليمان الأستاذ بالمركز القومي للبحوث التربوية.

والأمل كبير في مساندتك المثمرة لإنجاح هذه الدراسة من خلال إجابتك الدقيقة والوافية والصريحة على أسئلة الاستبيان، وليس هناك داع لتذكر اسمك حيث أن كل المطلوب هو التعرف على آرائك القيمة. علما بأن آرائك ستظل سرية، ولا تستخدم إلا لأغراض البحث.

البيانات الأساسية:

اسم الكلية أو المعهد : الجامعة:

الصف :

سنة الالتحاق بالكلية أو المعهد :

المرجو أن تضع علامة (✓) أمام ما يعبر عن رأيك أصدق تعبير، أو أن تدرج رأيك بوضوح في الخانة المخصصة بالنسبة للأسئلة التي تتطلب ذلك.

أولاً: مشكلات تتعلق بالانتقال من المرحلة الثانوية إلى مرحلة التعليم العالي:

(١) يشعر بعض الطلاب بمرحلة التعليم العالي بالارتباك نتيجة انتقالهم من مرحلة الدراسة الثانوية إلى مرحلة الدراسة العالية دون تمهيد كافي يساعدهم على فهم متطلبات المرحلة الجديدة. إلى أي حد تعتقد أن هذا يحدث للطلاب الملتحقين بالتعليم العالي؟

☐ يحدث كثيراً ☐ يحدث إلى حد ما ☐ لا يحدث

(٢) من واقع خبرتك الشخصية - هل تشعر أن المدرسة الثانوية قد مهدت لك الطريق للانتقال من المرحلة الثانوية إلى مرحلة التعليم العالي بشكل سلس دون ارتباك؟

☐ مهدت لي الطريق تماماً ☐ مهدت لي الطريق إلى حد ما ☐ لم تمهد لي الطريق

(٣) إذا كانت إجابتك عن السؤال السابق "لم تمهد لك الطريق" أو "مهدت إلى حد ما" فكيف أثر ذلك على دراستك عند التحاقك بالتعليم العالي:-

.....

.....

.....

.....

.....

(٤) إلى أي حد يرجع عدم التمهيد الكافي للطلاب للالتحاق بالتعليم العالي إلى واحد أو أكثر من العوامل الآتية؟ (يرجى أن تضع علامة ✓ أمام العامل الذي توافق عليه منها):

- ☐ - لأن هذا التمهيد لا يدخل في نطاق المهام التي تقوم بها المدرسة الثانوية.
- ☐ - لأن المعلمين بالمدرسة الثانوية يعتبرون أن هذا التمهيد غير ضروري.
- ☐ - لأن التمهيد للتعليم العالي من اختصاص الكليات ومعاهد التعليم العالي.
- ☐ - لأن طلاب التعليم الثانوي لا يهتمون بهذا التمهيد إلا بعد نجاحهم في امتحان الثانوية العامة.
- ☐ - لأنه لا توجد فائدة من تمهيد الطلاب للانتقال إلى التعليم العالي.

عوامل أخرى تود إضافتها (يرجى ذكرها):

.....

.....

.....

.....

(٥) هناك أساليب يمكن للمدرسة الثانوية من خلالها أن تمهد طلابها للانتقال إلى مرحلة التعليم العالي بشكل جيد. ضع علامة (✓) أمام ما توافق عليه من كل منها:

- ☐ - توزيع كتيبات على طلاب المدرسة الثانوية لتعريفهم بالجوانب المختلفة المتعلقة بالتعليم العالي.
- ☐ - أن يخصص رواد الفصول بالمدرسة الثانوية بعض الحصص لتناول هذا الأمر مع الطلاب.
- ☐ - أن تكون متطلبات النجاح في التعليم العالي محورا لبعض اللقاءات أثناء طابور الصباح.
- ☐ - أن يتولى أعضاء مجلس الآباء والمعلمين القيام بهذه المهمة على مستوى المدرسة الثانوية.
- ☐ - أن ترتب المدرسة الثانوية زيارات ميدانية للطلاب إلى بعض الكليات والمعاهد.
- ☐ - أن تدعو المدرسة الثانوية عددا من الخبراء وأساتذة الكليات لإلقاء محاضرات على الطلاب حول هذا الموضوع.
- ☐ - أن تشكل الإدارة التعليمية لجانا من الخبراء والمسؤولين لكي تمر على كافة مدارس الإدارة لهذا الأمر

أساليب أخرى ترى إضافتها (يرجى ذكرها):

.....

.....

.....

.....

ثانيا: مشكلات تتعلق بالتوجيه التربوي للطلاب:

(٦) يعاني بعض الطلاب من أن المجال الذي إختاروه لدراستهم بالتعليم العالي ليس هو المجال الأكثر مناسبة لميولهم وقدراتهم - إلى أي حد تعتقد أن هذا يشكل مشكلة بالفعل:

- يشكل إلى حد كبير ☐ إلى حد ما ☐ لا يشكل مشكلة ☐

(٧) إلى أي حد تشعر أن المدرسة الثانوية قد ساعدتك لكي تحسن اختيار المجال المتمشي مع ميولك وقدراتك؟

- ساعدتني إلى حد كبير ☐ إلى حد ما ☐ لم تساعدني ☐

(٨) من واقع خبرتك الشخصية - كيف كان يتم توجيه طلاب المدرسة الثانوية حتى يحسنوا اختيار المجال الملائم لهم؟

.....

.....

.....

.....

(٩) إلى أي حد تعتقد أن توجيه المدرسة الثانوية لطلابها كان جيدا وفعالا؟

نعم إلى حد كبير ☐ إلى حد ما ☐ لم يكن التوجيه جيدا أو فعالا ☐

(١٠) إذا كانت إجابتك عن السؤال السابق "لم يكن التوجيه جيدا أو فعالا" أو "إلى حد ما" - فهل يرجع ذلك إلى واحد أو أكثر من العوامل الآتية؟ (ضع علامة ✓ أمام ما توافق عليه منها):

- ☐ - لأنه لا يوجد بالمدرسة الثانوية أخصائيون في التوجيه التربوي للطلاب.
- ☐ - لأن التوجيه التربوي لا بد أن يسبقه استكشاف لميول الطلاب وقدرتهم بشكل علمي.
- ☐ - لأن الشكلية هي الطابع المميز للكثير من مجريات الأمور بالمدرسة الثانوية.
- ☐ - لأنه يمكن أن تتدخل بعض العوامل الشخصية أو الذاتية لتفسد هذا التوجيه.
- ☐ - لأنه لا تتوافر بالمدرسة الثانوية الأجهزة والإمكانات المطلوبة لعملية التوجيه بشكل علمي سليم.
- ☐ - لأن غالبية المعلمين بالمدرسة مشغولين بتدريس المقررات، ولا يهتمون بموضوع توجيه الطلاب.
- ☐ - لأن الإدارة التعليمية ذاتها لا تؤمن بجدوى التوجيه التربوي.
- ☐ - لأن معظم الجهود بالمدرسة الثانوية موجهة نحو نجاح الطلاب في إمتحانات نهاية العام.
- ☐ - لأن الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بالمدرسة مكلفون بالكثير من المهام الأخرى التي تعوقهم عن الالتفات بالقدر الكافي للتوجيه التربوي للطلاب.

أساليب أخرى ترى اضافتها (يرجى ذكرها):

.....

.....

.....

.....

.....

(١١) كيف يمكن من وجهة نظرك - أن تحسن المدرسة الثانوية من نظام التوجيه التربوي لطلابها؟

.....

.....

.....

.....

.....

ثالثا: مشكلات تتعلق بالاعتماد على النفس في الدراسة:

(١٢) يجد بعض طلاب التعليم العالي صعوبة في الاعتماد على أنفسهم في دراستهم حيث لم يعتادوا ذلك خلال الدراسة بالمرحلة الثانوية.

إلى أي حد تعتقد أن هذا يحدث للطلاب في مستقبل حياتهم بالدراسة العليا؟

يحدث كثيرا ☐ إلى حد ما ☐ لا يحدث ☐

(١٣) إلى أي حد تعودت خلال المدرسة الثانوية على البحث عن المعلومات بنفسك من المراجع والقواميس..... إلخ؟

إلى حد كبير ☐ إلى حد ما ☐ لم أعتد على ذلك ☐

(١٤) كم كنت تتردد على مكتبة المدرسة الثانوية للقراءة والاطلاع خلال المرحلة الثانوية؟

كنت كثير التردد ☐ كنت أتردد أحيانا ☐ لم أكن أتردد ☐

(١٥) إلى أي حد تشعر بفعالية جهود المدرسة الثانوية في تعويد طلابها على الاعتماد على أنفسهم في الدراسة؟

كانت فعالة إلى حد كبير ☐ كانت فعالة إلى حد ما ☐ كانت غير فعالة ☐

(١٦) إذا كانت إجابتك عن السؤال السابق "غير فعالة" أو "فعالة إلى حد ما" فما النتائج التي تترتب على عدم تعود الطلاب الاعتماد على أنفسهم. ضع علامة ✓ أمام ما توافق عليه من النتائج الآتية:

- ☐ - يؤدي إلى لجوء الطلاب إلى الدروس الخصوصية.
 - ☐ - يؤدي إلى اهتزاز ثقة الطلاب في قدرتهم.
 - ☐ - يؤدي إلى شعور الطلاب بالارتباك والحيرة عند اقتراب الامتحانات.
 - ☐ - يؤدي إلى سعي الطلاب للاشتراك في مجموعات التقوية.
 - ☐ - يؤدي إلى ضعف استفادة الطلاب من شرح المعلم بالفصل.
 - ☐ - يؤدي إلى لجوء الكثير من الطلاب إلى الكتب الخارجية.
 - ☐ - يؤدي إلى رسوب الطلاب في الامتحانات
- نتائج أخرى تود إضافتها (يرجى ذكرها):

(١٧) كيف يمكن في رأيك - زيادة فعالية جهود المدرسة الثانوية لتعويد طلابها على الاعتماد على أنفسهم في الدراسة؟

رابعا: مشكلات تتعلق بتعود الطلاب في دراستهم على أسلوب الحفظ والتلقين

(١٨) يشعر بعض طلاب التعليم العالي بصعوبة التكيف مع الدراسة العالية القائمة على الفهم والتطبيق - إلى أي حد تشعر أن هذا يمثل مشكلة بالفعل؟

مشكلة إلى حد كبير ☐ إلى حد ما ☐ ليست مشكلة ☐

(١٩) في حالة الإجابة عن السؤال السابق "إلى حد كبير" أو "إلى حد ما" إلى أي حد تشعر أن هذه الصعوبة ترجع إلى التركيز على الحفظ والتلقين خلال الدراسة بالمدرسة الثانوية؟

ترجع إلى حد كبير ☐ إلى حد ما ☐ لا ترجع إلى ذلك ☐

(٢٠) إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق "ترجع إلى حد كبير" أو "إلى حد ما" فما الأسباب - في رأيك - لنشجيع التلقين والحفظ في الدراسة بالمدرسة الثانوية؟ يرجى وضع علامة ✓ أمام ما توافق عليه من الأساليب الآتية:-

- ☐ لأن المناهج والمقررات بالمدرسة الثانوية قائمة على الحفظ والتلقين.
 - ☐ لأن التفوق في الامتحانات بالمدرسة الثانوية لا يتطلب من الطالب سوى حفظ المعلومات وتذكرها.
 - ☐ لأن طرق التدريس التي يستخدمها المعلمون في المدرسة الثانوية تشجع الطلاب على الحفظ وليس الفهم
 - ☐ لأن طلبة المدرسة الثانوية قد اعتادوا من مرحلة التعليم الأساسي على الحفظ والتذكر.
 - ☐ لأن الحفظ والتذكر اسهل للطالب من الفهم والتطبيق.
 - ☐ لأن غالبية التدريبات في الكتاب المدرسي المقرر لا تتطلب سوى الحفظ.
 - ☐ لأن تأكيد مبدأ الفهم والتطبيق بين الطلاب يتطلب إمكانيات لا تتوفر بالمدرسة الثانوية.
 - ☐ لأن الاستيعاب الجيد للمعلومات الواردة بالكتاب المدرسي لا يتطلب سوى الحفظ.
- أساليب أخرى ترى إضافتها (يرجى ذكرها):

.....

.....

.....

.....

.....

خامسا: مشكلات تتعلق بممارسة الأنشطة المتنوعة:

(٢١) يشعر بعض الطلاب عند بدء التحاقهم بالتعليم العالي بصعوبة في الانخراط في أوجه النشاط المتنوعة - إلى أي حد ترى أن هذا يمثل مشكلة بالفعل؟

- ☐ إلى حد كبير ☐ إلى حد ما ☐ لا يمثل مشكلة

(٢٢) إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق "إلى حد كبير" أو "إلى حد ما" - فهل ترجع هذه الصعوبة إلى أنهم لم يتعودوا على المشاركة في الأنشطة خلال فترة الدراسة الثانوية؟

- ☐ ترجع إلى حد كبير ☐ إلى حد ما ☐ لا ترجع

(٢٣) إذا كانت إجابتك عن السؤال السابق "إلى حد كبير" أو "إلى حد ما" فإلى أي حد يرجع عدم تعود الطلاب على ممارسة الأنشطة بالمدرسة الثانوية إلى واحد أو أكثر من العوامل الآتية؟ يرجى وضع علامة ✓ أمام ما توافق عليه منها:-

- ☐ لأن الإمكانيات المتاحة بالمدرسة الثانوية لا تشجع على ممارسة الأنشطة
- ☐ لأن وقت الطلاب مخصص بدرجة كبيرة لاستيعاب الدروس والنجاح والامتحانات.
- ☐ لأن المشاركة في الأنشطة لا تعود على الطلاب بفائدة كبيرة.
- ☐ لأن المعلمين بالمدرسة الثانوية لا يشجعون الطلاب على ممارسة الأنشطة المختلفة.
- ☐ لأن ممارسة الأنشطة المختلفة تأخذ طابعا شكليا في المدرسة الثانوية.
- ☐ لأن الكثير من الطلاب المتفوقين بالمدرسة الثانوية يعرضون عن المشاركة في الأنشطة.

- ☐ - لأن الكثير من الآباء لا يشجعون أبنائهم على ممارسة الأنشطة بالمدرسة الثانوية.
- ☐ - لأن الاشتراك في الأنشطة قد يضيع الكثير من وقت الطلاب.
- ☐ - لأن غالبية المشاركين في الأنشطة بالمدرسة الثانوية من الطلاب العاديين وغير المتفوقين.
- ☐ - لأن المهم في المدرسة الثانوية هو التفوق في تحصيل المواد الدراسية وليس الأنشطة.
- ☐ - لأن المدرسة الثانوية تحول حصص الأنشطة إلى حصص في المواد الدراسية.

أسباب أخرى تود إضافتها (يرجى ذكرها):

(٢٤) ما الأساليب التي يمكن - في رأيك - أن تحقق بها المدرسة الثانوية مشاركة أكبر عدد من الطلاب في الأنشطة المختلفة؟

سادسا: مشكلات تتعلق بمهارة استخدام الكمبيوتر والإنترنت:

(٢٥) هناك من يرون أن عدم إتقان بعض طلاب مرحلة التعليم العالي لاستخدام الكمبيوتر والإنترنت في دراستهم يمثل مشكلة بالنسبة لهم - إلى أي حد توافق على أن هذا الأمر يمثل مشكلة بالفعل؟

- (٢٦) إلى أي حد تشعر أن المدرسة الثانوية قد أعدت إعدادا كافيا لاستخدام الكمبيوتر والإنترنت في دراستك في التعليم العالي؟
- أوافق إلى حد كبير ☐ إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐
- أعدتني إلى حد كبير ☐ إلى حد ما ☐ لم تعدني ☐
- (٢٧) إذا كانت إجابتك عن السؤال السابق "إلى حد ما" أو "لم تعدني" - فهل يرجع ذلك إلى واحد أو أكثر من العوامل الآتية؟ (يرجى وضع علامة ✓ أمام ما توافق عليه مما يأتي).

- ☐ - لأن الأجهزة المتاحة بالمدرسة الثانوية غير متطورة بالقدر الكافي.
- ☐ - بسبب قلة عدد الأجهزة وضعف التجهيزات بالمقارنة بعدد الطلاب.
- ☐ - لأن معلمي الكمبيوتر بالمدرسة الثانوية ليسوا بالدرجة المناسبة من الكفاءة.
- ☐ - كثرة عدد الطلاب أثناء الشرح لا يعطي فرصة كافية للفهم والتطبيق.
- ☐ - لأن طلاب المدرسة الثانوية يشعرون أن دراسة الكمبيوتر والإنترنت ليس لها قيمة.
- ☐ - لأن المدرسة الثانوية لا تهتم بتوعية الطلاب بأهمية دراسة الكمبيوتر والإنترنت.
- ☐ - لأن اتقان الكمبيوتر يتطلب من الطلاب وقتا يفضلون تخصيصه لاستذكار دروس المواد المختلفة.

أسباب أخرى ترى إضافتها (يرجى ذكرها):

.....

.....

.....

.....

(٢٨) هناك عدد من الأساليب التي يمكن أن تزيد من فعالية دور المدرسة الثانوية في إكساب طلابها مهارة استخدام الكمبيوتر والإنترنت في دراستهم (ضع علامة ✓ في المربع أمام ما توافق عليه من الأساليب الآتية:

- ☐ - تزويد معامل الكمبيوتر بالمدارس الثانوية بالأعداد الكافية من الأجهزة والتجهيزات.
- ☐ - تزويد معامل الكمبيوتر بالمدارس الثانوية بأجهزة متطورة
- ☐ - التدقيق في اختيار معلمي الكمبيوتر بالمدارس الثانوية
- ☐ - عقد دورات تدريبية لمعلمي الكمبيوتر بالمدارس الثانوية لزيادة كفاءتهم
- ☐ - أن توزع المدرسة الثانوية على طلابها كتيبات تشرح أهمية إتقان مهارة استخدام الكمبيوتر
- ☐ - أن يعقد لطلاب المدرسة ندوات ولقاءات مع الخبراء تتناول الصعوبات التي يواجهونها في دراسة الكمبيوتر.
- ☐ - أن تجعل وزارة التربية والتعليم مادة الكمبيوتر مادة نجاح ورسوب حتى يهتم بها الطلاب.
- ☐ - أن تجرى المدرسة الثانوية مسابقات بين الطلاب لمكافئة المتميزين في مهارة استخدام الكمبيوتر.
- ☐ - أن تتيح المدرسة الثانوية لطلابها التدريب على الكمبيوتر خلال الأجازة الصيفية والعطلات.
- ☐ - أن تجري اختبارات نظرية وعملية في الكمبيوتر لطلاب المدرسة الثانوية.
- ☐ - عمل صيانة مستمرة لأجهزة الكمبيوتر بالمدارس الثانوية لمنع تكرار أعطالها.
- ☐ - أن يقوم الخبراء بتصميم برامج كافية ومتطورة للكمبيوتر وكيفية تشغيله.
- ☐ - أن يقوم الخبراء بتصميم برامج لاستخدام الكمبيوتر في شرح المواد الدراسية المختلفة.
- ☐ - زيادة الحصص المخصصة لدراسة الحاسب الآلي في الخطة الدراسية بالمدرسة الثانوية.

أساليب أخرى ترى إضافتها (يرجى ذكرها):

.....

.....

.....

.....

مع فائق الشكر لحسن تعاونكم،،،

أ.د. سعيد جميل سليمان

أستاذ بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

ملحق (ب)

خطوات إجراء الدراسة وملاحح العينة التي تم التطبيق عليها

أولاً: خطوات إجراء الدراسة

- (١) كانت للباحث بداية تصورات حول عدد من الصعوبات التي يواجهها خريجو التعليم الثانوي العام في دراستهم الجامعية والتي يتعين علي التعليم الثانوي العام، ليكون متميزاً، أن يقدم لطلابه إعداداً جيداً يساعدهم علي تخطي مثل هذه الصعوبات في دراستهم الجامعية.
- (٢) في سبيل بلورة افضل لهذه التصورات قام الباحث بعمل لقاءات فردية مع ثمانية من الطلاب الذين يدرسون بكليات جامعتي القاهرة وعين شمس. وفي هذه اللقاءات كان يجري حديثاً عاماً مع كل منهم مع إضفاء الجوودي علي المقابلة، ولطمأنة كل منهم إلى الهدف الذي يسعى إليه، و التأكيد عليه بان المطلوب هو أن يعبر عن رأيه وانطباعاته بصدق وصراحة حول ما يواجهه من صعوبات خلال الدراسة الجامعية.
- وقد أتاح الباحث لكل منهم أن يسترسل في إجابته دون مقاطعة مسجلاً ابرز ما أوردت من نقاط، مع توجيه بعض الأسئلة خلال اللقاء لدفع كل منهم إلى المزيد من الاستفاضة. وقد أضافت هذه اللقاءات الاستطلاعية الكثير إلى التصورات المبدئية التي كانت لدي الباحث.
- (٣) من خلال بعض الدراسات والبحوث والتقارير، وبخاصة تلك التي قدمت في إطار المؤتمر القومي لتطوير التعليم (جامعة القاهرة: ١٤-١٦ يوليو ١٩٨٧) قام الباحث ببلورة صورة مبدئية حول الصعوبات، وحول المسار المحتمل للدراسة في ضوء ما أبداه ألافراد الذين سبقت الإشارة إليهم من صعوبات.
- (٤) خضعت هذه الصورة المبدئية لبعض المناقشات في اثنين من حلقات المناقشة العلمية (السيمنار) لشعبة بحوث السياسات التربوية بالمركز خلال أغسطس - سبتمبر ٢٠٠٠ . كما كانت موضوع مناقشة مع بعض الزملاء من أعضاء هيئات التدريس بكلية التربية جامعة عين شمس وكانت حصيلة الملاحظات ما يلي:
- أثناء الباحث عن فكرته السابقة بوضع "الأهداف" في مقابل "الصعوبات" حيث كان المدخل المبكر يقوم علي الرباط بين الصعوبات التي يواجهها الطلاب في دراستهم الجامعية، وبين ما يتحقق وما لا يتحقق من أهداف المدرسة الثانوية العامة، خاصة في ظل عدم قدرة هؤلاء الطلاب علي فهم الأهداف وأبعادها.

- وجوب تصنيف أسئلة الاستبيان حول محاور رئيسية يتناول كل منها مجالا من مجالات الصعوبة التي يواجهها خريجو التعليم الثانوي العام في دراستهم الجامعية.

- إضافة صعوبتين أخريين إلى ما سبق للباحث التفكير فيه، نظرا لما تمثله هاتان الصعوبتان من أهمية للطلاب في مرحلة الدراسة الجامعية. و كانت الصعوبتان المقترح إضافتهما:

• ضعف الانخراط في الأنشطة المتنوعة المتاحة بالكليات.

• صعوبة استخدام الطلاب للكمبيوتر في دراستهم الجامعية.

- تم تعديل الصورة المبكرة لاستبيان الدراسة اكثر ممن مرة وصولا إلى الصورة النهائية (بالملاحق أ)

قدر عدد أفراد العينة مبدئيا بعدد ٣٥٠ - ٤٠٠ طالب وطالبة علي أساس ٦٠ طالبا وطالبة من كل كلية من الكليات السبع. وروعي في عينة الدراسة ما يلي:

(١) اشتمالها علي الطلاب من الجنسين (ذكور وإناث).

(٢) يتم تطبيق استبيان الدراسة علي طلاب الفرقة التي يسمح مسئولو الكليات بالتطبيق عليها بشرط ألا يتم التطبيق علي الملتحقين الجدد بالكلية لعدم قدرتهم علي إبداء آراء بشأن الصعوبات نظرا لحدائة عهدهم بالتعليم الجامعي.

(٣) أن يشمل التطبيق الكليات ذات الطابع النظري وتلك ذات الطابع العملي.

(٤) البعد في التطبيق عن الشكليات والرسميات كلما أمكن لإزالة أي شعور بالتخوف أو الحرج من نفوس الطلاب، ولتحقيق اكبر قدر من الانطلاق والرغبة في الإجابة علي أسئلة الاستبيان.

ثانيا: عينة الدراسة

- تم التطبيق خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٠ علي عينة من طلاب وطالبات الكليات الآتية:

- كلية الهندسة - جامعة عين شمس.
- كلية التربية - جامعة عين شمس.
- كلية التمريض - جامعة عين شمس (إناث).
- كلية الآداب - جامعة عين شمس.
- كلية التجارة - جامعة القاهرة (بني سويف).
- كلية الآداب - جامعة القاهرة (بني سويف).
- كلية العلوم - جامعة حلوان

وبعد استبعاد الاستثمارات المعيبة وصل إجمالي من تم التطبيق عليهم ٣٠٢ طالبا وطالبة موزعين حسب الجدولين الآتيين:

(١) توزيع أفراد العينة بحسب الكليات التي ينتمون إليها.

الكليــــــــة							الجامعة	
الإجمالي		العلوم	التجارة	الأداب	التمريض	التربية		الهندسة
% من العينة الكلية	العدد							
١٧١	%٥٦,٦			٣٤	٤٠	٥٠	٤٧	عين شمس
٨١	%٢٦,٨		٥٤	٢٧				القاهرة (بني سويف)
٥٠	%١٦,٦	٥٠						حلوان
٣٠٢	%١٠٠	٥٠	٥٤	٦١	٤٠	٥٠	٤٧	العدد
		%١٦,٦	%١٧,٩	%٢٠,٢	%١٣,٢	%١٦,٦	%١٥,٥	% في العينة الكلية

(٢) توزيع أفراد العينة بحسب الفرق الدراسية التي يدرسون بها.

عدد الأعمار المقضية عند تطبيق الاستبيان	الهندسة	الطب	الصيدلة	التمريض	العلوم الطبيعية	العلوم الرياضية	العلوم الاجتماعية	الإجمالي	
								العدد	% من العينة الكلية
عام جامعي واحد	٤٧			٣٤	٢٧	٥٤		١٦٢	%٥٣,٦
عامين جامعيين							٤٠	٩٠	%٢٩,٨
ثلاثة أعوام جامعية		٥٠						٥٠	%١٦,٦

الملحق (ج)

الجدول التفرعية لإجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان

2

أولاً : مسكّنات تتغلب بالارتكاض من المرحلة الثانوية إلى مرحلة التعليم العتيق:

١- يشتر بعض الطلاب في مرحلة التعليم العالي بالارتكاض نتيجة لتغيير التعليم من مرحلة الدراسة الثانوية إلى مرحلة الدراسة الجامعية دون تهيئة كافية يساعدهم على فهم متطلبات المرحلة الجديدة.

إلى أي حد تعتقد أن هذا يحدث للطلاب المتفهمين بالتعليم العالي؟

☐ يحدث كثيراً ☐ إلى حد ما ☐ لا يحدث

٢- من واقع خبرتك الشخصية - هل تشعر أن الدراسة الثانوية قد مهنتك تلك الطريق لانتقال من المرحلة الثانوية إلى مرحلة التعليم العالي بشكل سلس دون ارتكاض؟

محدث لم الطريق ☐ محدث لم الطريق إلى حد ما ☐ لم تحدث لم الطريق

ثانياً : مسكّنات تتغلب بالتوجه إلى سوق العمل:

٣- يعاني بعض الطلاب من أن المجال الذي اختاروه لدراستهم بالتعليم العالي ليس هو المجال الأكثر مناسبة لميولهم وقدراتهم - إلى أي حد تعتقد أن هذا يشكل مشكلة بالمثل؟

إلى حد كبير ☐ إلى حد ما ☐ لا يشكل مشكلة ☐

٤- إلى أي حد تشعر أن الدراسة الثانوية قد ساعدتك لكي تحسن اختيار المجال العتيق مع مواءمة قدراتك؟

ساعتني إلى حد كبير ☐ ساعتني إلى حد ما ☐ لم تساعطني ☐

(١٤٢)

دراسة تحقيق الفهم للتعليم الثانوي العام

جدول ٧/ بالنسبة لكل فئة من فئات الدراسة
بين التكرارات والنسب المئوية للمجموعة (٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥)

علوم حلوان	أدب بني سويف	تجارة بني سويف	أدب عين شمس	تمريض	تربية	خلفسة	إلى حد ما							كلها (أبدا)						
							علوم حلوان	أدب بني سويف	تجارة بني سويف	أدب عين شمس	تمريض	تربية	خلفسة	علوم حلوان	أدب بني سويف	تجارة بني سويف	أدب عين شمس	تمريض	تربية	خلفسة
٢٨	١٢	٢٠	١٥	١١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٤	٢٣	١٧	١٧	٢٧	٢٣	صفر	١	١	٢	٢	١	١
%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤	%٤٤,٤
٢	٢	٤	٢	٢	٣	٢	١٧	١٣	٢٧	١١	١٦	٢٤	١٣	٢١	١٢	٢٣	٢١	٢٢	٢٣	٢٢
%٤	%٤	%٧,٤	%٥,٩	%٥	%٦	%٤,٣	%٤٢,٤	%٤٨,١	%٥٥	%٢٢,٣	%٤٥	%٤٨	%٢٧,٧	%٤٢	%٤٤,٤	%٤٢,٤	%١١,٨	%٥٥	%٤٦	%١٨
٢٤	١١	٣٢	٢٤	٢٦	٢٨	٢٦	١٠	١٣	١٥	٩	١٣	١١	١٠	٢	٣	٧	١	١١	١١	١
%١٨	%٤٠,٧	%٢٤,٢	%٢٤,٢	%٥	%٥٦	%٢١,٦	%٢٥	%٤٨,١	%٢٧,٨	%٢١,٥	%٢٢,٥	%٢٢	%١١,٣	%١٢	%١١,١	%٢,٩	%٢,٥	%٢٢	%٢,١	%٢,١
٢١	١٠	٢٧	٢٤	١٨	٢٨	٢٧	١٦	١٦	٢٥	١٠	١٩	١٨	١٠	٣	١	٢	صفر	٣	٤	صفر
%١٢	%٧	%٥٥	%٧٠,٦	%٤٥	%٥٦	%٧٨,٧	%٢٢	%٤٩,٢	%٤١,٣	%٢٩,٤	%٤٧,٥	%٢١	%١١,٣	%١	%٢,٧	%٧,٧	%٧,٥	%٨	%٨	%٨
٢٨	١١	٢٧	٢٤	٢٢	٢٣	٤٣	١٢	١٦	١٥	٩	١٥	١٥	٤	صفر	صفر	٢	١	٣	٢	صفر
%٤٠,٧	%١٨,٥	%٧٠,٦	%٥٥	%٥٥	%١١	%١١,٥	%٢٤	%٤٩,٢	%٢٧,٨	%٢١,٥	%٢٧,٥	%٣٠	%٨,٥	%صفر	%صفر	%١,٧	%٢,٩	%٧,٥	%٤	%صفر

الامثلة

٩- إلى أي حد تعتقد أن توجه المدرسة الثانوية لطلابها كان جيدا وماذا؟
☐ نعم إلى حد كبير
☐ إلى حد ما
☐ لم يكن للتوجه جيدا أو لم لا

١٠- ملاحظات تفصيلية، بالإضافة على الفهم:

١١- يجد بعض طلاب التعليم المهني مسوية في الاعتماد على أنفسهم في دراستهم حيث لم يتخذوا تلك خلال دراستهم بالمدرسة الثانوية.

إلى أي حد تعتقد أن هذا يحدث للطلاب في مكان حياتهم بالمدرسة الثانوية؟
☐ يحدث كثيرا
☐ إلى حد ما
☐ لا يحدث

١٢- إلى أي حد تعتقد أن خلال المدرسة الثانوية على البحث عن المعلومات بنفسه من المراجع والكتب... الخ؟
☐ إلى حد كبير
☐ إلى حد ما
☐ لم أعد على ذلك

١٣- كم كنت تردد على مكتبة المدرسة الثانوية للقاء أستاذ الإطلاع خلال المرحلة الثانوية؟
☐ كنت كثير
☐ كنت لثلاث أحيانا
☐ لم أكن أتردد

١٤- إلى أي حد تشعر بفعالية جهود المدرسة الثانوية في تهيئة طلابها على الاعتماد على أنفسهم في الدراسة؟
☐ إلى حد كبير
☐ إلى حد ما
☐ لا يحدث

رغمًا : مشکلات تتعلق بتوقع و الطلب لم ير لديهم على

١-١- يشرح بعض طلاب التليم الذاتي بصورة كافية إلى أي حد تشير إلى هذه مشكلة بالمشأ؟

إلى حد

مشكلة أكبر ☐

١-٢- حالة الإجابة عن السؤال السابق إلى حد كبير "أ" إلى

المسورة ترجع إلى التركيز على الخطأ والتفكير على

ترجع إلى حد ☐

ترجع إلى أكبر

٢-١- يشرح بعض الطلاب عند بدء التحاقهم بالتليم الذاتي

المتوقع - إلى أي حد ترى أن هذا يمثل مشكلة بالمشأ؟

إلى حد كبير ☐

إلى حد

ترجع إلى حد ☐

ترجع إلى أكبر

٢-٢- ماذا كانت الإجابة عن السؤال السابق إلى حد كبير "أ" إلى

نقيم لم يتبدوا على المشاركة في الأنشطة ككل أقل

إلى حد كبير ☐

ترجع إلى حد ☐

ترجع إلى أكبر

٢-٣- مشكلات تتعلق بمحاولة استخدام الكمبيوتر و الإنترنت

في حالك من يرون أن عدم إتقان بعض طلاب مرحلة التليم الذاتي

في استخدام بعض مشكلة بالمشأ لهم - إلى أي حد ترى أن هذا

أراق إلى حد ☐

أراق إلى أكبر

٢-٤- ما أسهل وأبسط التليم الذاتي؟ إلى أي حد تشير أن المدرسة

والإنترنت في در أسهل

أبسط إلى حد ☐

أبسط أكبر

دراسة تحقيق التميز للتعليم الثانوي العام

جدول ج/٤

جدول بين التكررات بالنسبة لأسئلة الموافقة على البدائل المطروحة بالنسبة لكل فئة من فئات الدراسة والترتيب الذي تلاه كل بدل منها في الإجمالي العام (الأسئلة ٤، ٥)

३

[illegible]

جول ۷/۸

جدول ٧/ج
يبين التكرارات وأنصبة لأسئلة المرافقة على الجايل الممرحة وبالنسبة لكل فئة من فئات الدراسة
والترتيب الذي ناله كل يدل منها في الإجمالي العام (الأسئلة ٢٨، ٢٧)

ك = ٢٥

- ١٧- إذا كانت إجابة عن السؤال السابق إيجابية أي عدم توافقه، فهذا يرجع ذلك إلى واحد أو أكثر من العوامل الآتية: إذا هي وضع علامة "أ" أمام ما توافق عليه وما يتركه؛
- أن الأجزاء المتأخرة بالمدرسة الثانوية غير متطورة، انظر الفصل الثاني.
 - بسبب قلة عدد الأجزاء وصفحة التجهيزات بالمدرسة، يحد الطلاب.
 - أن محتوى الكمبيوتر بالمدرسة الثانوية أيسر من مادة الكمبيوتر في المرحلة المتوسطة من التعليم.
 - كثرة عدد الصفحات أثناء الفحص لا يسهل الوصول إلى محتوى البرنامج.
 - أن طلاب المدرسة الثانوية لا يهتمون بمادة اللغات بأهمية مادة الكمبيوتر والآنترنت.
 - أن إقناع الكمبيوتر بصفحة من الصفحات وقتاً طويلاً، خصوصاً لاستكمال دروس المواد المختلفة.
 - ٢٠- خلاف عدد من الطلاب التي يمكن أن تزيد من إمكانية دور المدرسة الثانوية في إعطاء طلابها مهارات باستخدام الكمبيوتر والآنترنت في برنامج (أصبح علامة "أ" في البرنامج أثناء ما توافق عليه من الطلاب (الآباء).
 - كثرة مطالب الكمبيوتر بالطلاب الثانوية بالإضافة الكافية من الأجزاء والتجهيزات.
 - كثرة مطالب الكمبيوتر بالطلاب من الثانوية بأجهزة متطورة.
 - التفكير في اختيار محتوى الكمبيوتر بالطلاب من المرحلة المتوسطة.
 - عند ترك تربية محتوى الكمبيوتر بالطلاب الثانوية في المرحلة المتوسطة.
 - أن تركز الفحص الثانوية على طلابها كليات تشرح أهمية إقناع مهارات استخدام الكمبيوتر في بحث الطلاب المدرسة لنواتج الأبحاث ونتائج الطلاب المتفهمين في مهارات استخدام الكمبيوتر.
 - أن تجعل وزارة التربية والتعليم مادة الكمبيوتر مادة إجبارية ودرجات حتى يهتم بها الطلاب.
 - أن ترفع المدرسة الثانوية مستويات بين الطلاب المتفهمين في مهارات استخدام الكمبيوتر.
 - أن تفتح المدرسة الثانوية لطلابها التدريب على الكمبيوتر خلال الأجزاء المتوسطة والمتفهمين.
 - أن تدعى المختبرات المدرسية وطبية في الكمبيوتر لطلاب المدرسة الثانوية.
 - عمل صديقة مستمرة للأجزاء والكمبيوتر بالطلاب من المرحلة المتوسطة كمدخل لدراسة.
 - أن يقوم الخبراء بتشجيع برامج تطويرية ومتطورة للكمبيوتر كمدخل لدراسة.
 - أن يقوم الخبراء بتشجيع برامج استخدام الكمبيوتر في شرح المواد الدراسية المختلفة.
 - زيادة الفحص القصصية لدراسة الحاسب الآلي في الفترة الدراسية بالمدرسة الثانوية.

10

11

12

13

14

رقم الإيداع : ١١٢٢١ / ٢٠٠١

الترقيم الدولي : I.S.B.N.

977 - 317 - 076 - 4

الكتاب من خارج الدار
الكتاب (م. ١٠٠)

طبع بمطبعة

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

البرج الفضي - ١٢ ش واكد من ش الجمهورية - القاهرة

